الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي

د. أحمد إبراهيم أحمد عطية خليل

دكتوراه القانون العام- كلية الحقوق- جامعة الزقازيق

عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

(ISSN: 2537- 0758)

الحماية القانونية للحياة الخاصة
في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي

د. أحمد إبراهيم أحمد عطية خليل

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأبعاد القانونية لحماية الحياة الخاصة في ظل مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي، وعلى الرغم من أن الحياة الخاصة تعد حقاً أساسياً مصاناً، إلا أن التغيرات المتسارعة التي فرضتها الثورة المعلوماتية أدت إلى تحديات جديدة أمام هذا الحق، خاصةً مع تطور الذكاء الاصطناعي، حيث يسعى الذكاء الاصطناعي إلى بناء أنظمة تتمتع بقدرات محاكاة السلوك البشري من حيث الفهم والتعلم واتخاذ القرارات، مما يجعل تأثيره واسعاً على مختلف جوانب حياتنا، فضلا عن ذلك فإن النمو السريع لتقنيات المعلومات الرقمية وإمكانية وصولها للبيانات الشخصية أحدثَ مخاوف كبيرة بشأن حماية الحياة الخاصة، إذ أن هذه التقنيات أصبحت متداخلة في حياتنا اليومية، مما يتطلب وضع أطر قانونية فعّالة للتعامل مع التحديات التي تفرضها.

وبالنظر إلى أن الذكاء الاصطناعي يعتمد بشكل أساسي على البيانات، بما في ذلك البيانات الشخصية، لتحقيق كفاءة عالية ودقة في الأداء، تبرز إشكالية التوازن بين الاستفادة من هذه التكنولوجيا وحماية خصوصية الأفراد، فمع زيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات كالتعليم، والصحة، والأمن، والأعمال، أصبحت مسألة الخصوصية الشخصية محوراً بالغ الأهمية، إذ يجب على المنظومات القانونية أن تتطور لمواكبة هذا التحول الرقمي السريع، من خلال صياغة تشريعات وإجراءات تحكم كيفية جمع البيانات ومعالجتها وحمايتها، إن التحدي الأكبر يكمن في إيجاد حلول قانونية قادرة على حماية الحياة الخاصة دون إعاقة التقدم التقني.

الكلمات المفتاحية: الحماية القانونية– الحياة الخاصة– الذكاء الاصطناعي.

"Legal protection of private life in the face of artificial intelligence technologies"

Summary:

This research aims to shed light on the legal dimensions of protecting private life in the face of artificial intelligence technologies. Although private life is a fundamental and protected right, the rapid changes imposed by the information revolution have led to new challenges to this right, especially with the development of artificial intelligence, Artificial intelligence seeks to build systems that have the capabilities of simulating human behavior in terms of understanding, learning, and decision-making, Which makes its impact broad on various aspects of our lives. In addition, the rapid growth of digital information technologies and their ability to access personal data has created great concerns about protecting private life, These technologies have become intertwined in our daily lives, requiring the development of effective legal frameworks to deal with the challenges they pose.

Given that artificial intelligence relies primarily on data, including personal data, To achieve high efficiency and accuracy in performance, the problem of balance between benefiting from this technology and protecting individuals' privacy arises, With the increasing reliance on artificial intelligence in various fields such as education, health, security, and business, The issue of personal privacy has become a very important focus, as legal systems must develop to keep pace with this rapid digital transformation, By formulating legislation and procedures to govern how data is collected, processed and protected, the biggest challenge lies in finding legal solutions capable of protecting private life without impeding technical progress.

Keywords: legal protection- private life- artificial intelligence.

(ISSN: 2537- 0758)

المقدمة

يعد الحق في الحياة الخاصة من الحقوق ذات الجذور العميقة من الناحية التاريخية والدينية، وقد أكد الاعتراف الصريح بهذا الحق القرآن الكريم، فقد قال تعالى **"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ"**[١].

وبذلك أضحى الاهتمام بالحق في الحياة الخاصة يرتبط بشكل وثيق بمسألة ذات تأثير عميق على حياة الفرد في مجتمعه، وهي حريته وما يتبعها من صيانة لكرامته واحترام لإنسانيته، فمن المهم ألا يتطفل أحد على ما يود الفرد الاحتفاظ به لنفسه، أو ينتهك أسراره أو محادثاته الخاصة، ذلك لأن الحياة الخاصة تُعد وسيلة أساسية لتطور الشخصية الإنسانية ونموها، وتمكن الفرد من المساهمة الفعالة في بناء المجتمع، كما أنها تمثل تجسيداً حقيقيًا للحرية، إذ أن لكل إنسان أسراره ومشاعره الذاتية وخصائصه الفريدة، وهو بحاجة لأن يختار لنفسه أسلوب حياة يعبر عن مشاعره ويمارس حقوقه، التي هي في حقيقتها تتكون من مجموعة من القيم التي تعكس مقومات الفرد، وذلك باعتمادها على الخصوصية التي تميز كل فرد عن الآخر، مما يجعلها جزءاً أساسيًا من حياته الخاصة، والتي بها يُعبر عن جوهر ذاته بعيداً عن تطفل الأخرين[٢].

فضلا عن ذلك، يُعد مفهوم الحق في الحياة الخاصة مقابل للحق في الحياة العامة، ومن ثم هو يشتمل على أمور تمس حياة الإنسان الشخصية ويرغب في حجبها عن الناس وعدم اطلاعهم عليها، وقد نال هذا الحق اعترافا دوليا في المادة (١٧) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بنصها على أنه "١- لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي أو غير قانوني، للتدخل في خصوصياته، أو شئون أسرته أو بيئته أو مراسلاته، ولا أي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته. ٢- من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس".

---

[١] سورة النور: الآية رقم ٢٧.

[٢] أ/ بيو خلاف: تطور حماية الحياة الخاصة للعامل، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١١، صـ ١.

وتأكيدا لذلك، يُعد الحق في الحياة الخاصة من الحقوق الدستورية الأساسية التي تلازم الشخص الطبيعي بصفته الإنسانية، فهو يشكل أساسا ضروريا لبناء مجتمع سليم، ويعتبر حقا سابقا على وجود الدولة من الناحية الأدبية[٣]، فالحياة الخاصة تمثل جزءاً ثميناً في كيان الإنسان لا يمكن انتزاعه منه، وإلا فإنه سيفقد القدرة على الإبداع ويصبح مجرد أداة خالية من الحيوية، فحق الفرد في حماية حياته الخاصة يتجلى بوضوح في التصدي لأي اعتداء قد يطالها، لا سيما وأن الحفاظ على هذا الحق يتطلب منع أي تدخل فيها أو محاولة الكشف عنها، ويشمل ذلك منع أي شخص– سواء كان فرداً عادياً أو من رجال السلطة العامة– من التطفل أو التجسس على جوانبها أو الأنشطة المرتبطة بها[٤].

وفي المقابل من ذلك، كانت الحياة الخاصة في الماضي متميزة ومنفصلة عن الحياة العامة، وكانت الحماية تتركز حول الأسرار المتعلقة بها، وكان شائعاً تبني مبدأ "منزلي هو قلعتي"[٥]، ولكن هذه الصورة تغيرت في وقتنا الحاضر بفعل التطور العلمي والتكنولوجي الهائل، الذي رغم ما قدمه من مزايا وفوائد كبيرة للإنسان وساهم بشكل كبير في بناء الحضارة الحديثة وتقدمها، إلا أنه جلب معه مخاطر عديدة تهدد حقوق الأفراد[٦]، فقد تعرّف الإنسان على وسائل الرقابة السمعية والبصرية وغيرها من الأدوات والأجهزة التي تمثل تهديداً خطيراً للحياة الخاصة[٧]، فلم يعد الأمر مقتصراً على التصنت بالأذن أو المراقبة بالعين المجردة بل أصبحت خصوصيات

---

[٣] د. أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، ٢٠٠٠، صـ ٣٣.

[٤] د. أحمد فتحي سرور: الحماية الجنائية للحق في حرمة الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، صـ ٥٠.

أيضا في ذات المعنى د. أحمد فتحي سرور: الوسيط في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ١٩٨٩، صـ ٣٤٢.

[٥] د. عبد الوهاب عشماوي: حرمة المسكن وحصانته، مجلة الأمن العام، العدد (١٠٦)، يوليو ١٩٨٤، صـ ٣.

[٦] د. محمد أبو العلا: مراقبة المحادثات التليفونية، دار الفكر العربي، ١٩٩٤، صـ ٥.

[7] A.F Westin: Privacy and Freedom, New York, 1967, P.57.

(ISSN: 2537- 0758)

الأفراد مكشوفة بفعل قدرة الأجهزة التكنولوجية على التقاط وتسجيل ونقل ما يحدث بينهم عن بُعد بسهولة[٨].

وبذلك، أدى التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات إلى توسيع مفهوم حماية الحياة الخاصة، فلم يعد مقتصراً على حماية المنازل أو المراسلات التقليدية، بل أصبح يشمل أيضاً حماية سرية البيانات التي تنتقل عبر الانترنت، فيما يعرف اليوم بالخصوصية الرقمية أو خصوصية البيانات الشخصية، وقد ساعدت التقنيات الحديثة في تسهيل تخزين واسترجاع وتحليل كميات هائلة من البيانات الشخصية، مما أتاح فرصاً أكبر للوصول إليها، خصوصاً مع الانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي[٩]، التي تسمح بتداول المعلومات بسرعة كبيرة ووصولها إلى الغير في زمن قصير، ومع هذا التطور[١٠]، ازدادت المخاطر التي تهدد البيانات الشخصية، وتعددت وسائل وأساليب التعدي عليها.

---

(8) A-H Robertson: Privacy and Human Rights, Manchester University Press, London, 1968, P.132.

في ذات المعنى أيضا:

د. حسام الدين الأهواني: الحق في احترام الحياة الخاصة "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، ١٩٧٨، صـ ٤ وما بعدها.

[٩] من الجدير بالذكر أن الأمر لم يعد يقتصر على وسائل التواصل الاجتماعي، فالتعامل في البيانات الشخصية أمر شبه يومي، ففي كثير من التعاملات– العادية والرقمية– تطلب الجهة التي يتعامل معها الفرد أن يقوم بتقديم بياناته الشخصية لها، سواءً كانت هذه الجهة عامة أم خاصة، فيقوم الفرد بالإفصاح عن بياناته الشخصية دون التفات منه إلى مصير هذه البيانات المقدمة، وقد يفاجأ بعد مدة أن هذه البيانات يتم استخدامها من قبل الجهات التي أفصح لها عن هذه البيانات أو من قبل جهات أخرى.

أ/ أحمد سامر: آثار استخدام شبكة الانترنت على حرمة الحياة الخاصة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة حلب، ٢٠١٨، صـ ٤.

[١٠] حيث وصل العالم اليوم إلى مستوى عالٍ من التقدم التكنولوجي، والذي أثر بشكل كبير على مختلف جوانب الحياة، وكل المجالات، هذا التقدم سيترك تأثيراته العميقة على الأجيال القادمة، مما يجعلنا نعيش بالفعل في زمن التغيير الكبير، كل شيء حولنا يتغير، من تفاصيل حياتنا اليومية إلى أنماط تفكيرنا التي تتطور باستمرار، حيث تقود الرقمنة هذا التحول.

فضلا عن ذلك، لم تتوقف الثورة الرقمية عند هذا الحد، بل إن تطورها وانتشارها على مستوى العالم وبين الأفراد أدى إلى الحديث عن ثورة صناعية جديدة تُعرف بالثورة الصناعية الرابعة، والتي بدأت في أواخر القرن العشرين، فالعقل البشري لم يكف عن السعي نحو التغيير والتطوير، مما ساهم في ظهور مفهوم الذكاء الاصطناعي، كنتيجة علمية وعملية لهذا الابتكار المستمر[١١].

وبناءً على ذلك، أصبح التدخل التشريعي أمراً لازماً وحتمياً لحماية الحق في الحياة الخاصة، لا سيما في ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وما صاحبه من سهولة ويسر في الحصول على البيانات الشخصية للأفراد وتجميعها وتخزينها، بل وامكانية نقلها ومعالجتها وحذفها في ثواني معدودة، وهو ما يقتضي وضع ضوابط لحماية الحق في الحياة الخاصة[١٢]، فالقواعد القانونية تبقى أساسية لتنظيم أي مجتمع وتوجيه سلوك أفراده، بينما يُعتبر الذكاء الاصطناعي نتاجًا للتكنولوجيا وإبداع العقل البشري الذي سعى لتطوير ذكاء آخر يحاكي الذكاء الإنساني– رغم أنه ذكاء اصطناعي وليس حقيقيًا–، إلا أنه لا يمكن فصله عن إطار القانون، فالمسألة تكمن في جعله خاضعًا للنصوص القانونية، حيث يلتزم بقواعد محددة تنظم استخدامه وتوجيهه.

وبالرغم من ذلك، لا بد من إطلاق العنان– المنضبط– لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي لتساهم في تحقيق الأمن الإنساني بمفهومه الشامل، على أن يتم ذلك بقدر من التوازن ما بين الحق في الحياة الخاصة وما بين الحق في الحصول على المعلومات الشخصية، من خلال أطر تشريعية تحمي بأبعادها التنظيمية والوقائية

د. فاطمة بقدي: إبستمولوجيا الإنسانيات الرقمية "اتجاهات أنماط التفكير حول الخوارزميات"، دار قاضي للنشر والترجمة، ٢٠٢١، صـ ٤.

[١١] أ/ صابر الهدام: القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم القانونية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ٢٠٢٢، صـ ٢.

[١٢] د. شريف خاطر: حماية الحق في الخصوصية المعلوماتية "دراسة تحليلية لحق الاطلاع على البيانات الشخصية في فرنسا"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد (٥٧)، ابريل ٢٠١٥، صـ ٤.

(ISSN: 2537- 0758)

والمدنية والجنائية حرمة الحياة الخاصة لما لها من قدسية في كافة الشرائع السماوية والمواثيق الدولية والدساتير الوطنية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة موضوع **الحماية القانونية للحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي**، في كون تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وكثرة الاعتماد عليها وتوسيع مجالات استخدامها على المستوى الاقتصادي والإداري والثقافي والاجتماعي وحتى الأمني، حيث أصبحت الكثير من تفاصيل حياتنا اليومية مكشوفة، فيستطيع أي شخص في أي مكان أن يطلع– بسهولة– على أسرار حياتنا الخاصة.

حيث أثبت الواقع العملي أن الذكاء الاصطناعي قد كشف عن جوانب عديدة لم يكن الإنسان قادرا على معالجتها بمفرده، فهو يُستخدم في تشخيص الأمراض المعقدة التي يصعب– أحيانا– على الأطباء علاجها، ويوفر استشارات قانونية ومهنية في مجالات متعددة، كما يساهم في اتخاذ قرارات تتسم بالدقة والاستقلالية والموضوعية، بالإضافة إلى ذلك، فإن تدخل الذكاء الاصطناعي في المواقف الخطرة يساعد بشكل كبير في تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها الإنسان لولا وجود هذه التقنيات الذكية، كذلك يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى نمو وازدهار الاقتصاد سواء على المستوى الوطني أو العالمي.

وفي ظل هذا التطور الدائم والمستمر لتقنيات الذكاء الاصطناعي وما أفرزته من تأثير– علني وخفي– على الحياة الخاصة، وذلك من خلال توسيع استخدام هذه التقنيات في أغراض مختلفة ودخول جميع فئات المجتمع إلى قائمة المستخدمين، وما صاحبه من نقل كافة تفاصيل الحياة الخاصة وما تشمله من نشاطات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية من عالم واقعي ملموس إلى بيئة رقمية افتراضية.

ومن جهة أخرى، تسهم القواعد القانونية بشكل أساسي في تنظيم حياة الأفراد داخل المجتمع، ولا يمكن تخيل مجتمع خالٍ من هذه القواعد، حيث إن غيابها– أو بالأحرى عدم مواكبة للتطور– سيؤدي إلى فوضى شاملة، فبفضل هذه القواعد القانونية يسود النظام والأمان والاستقرار، والأمر ذاته ينطبق على تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإذا لم تُشرع قوانين تضبط عملها وتحدد نطاق استخدامها، فقد تتسبب

في مشكلات جسيمة دون رقابة أو محاسبة، لهذا يُعد القانون العامل الأساسي في التعامل مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويبعث الطمأنينة لدى الأفراد بمجرد معرفتهم أن هذه التقنيات محكومة بإطار قانوني– وميثاق أخلاقي– واضح ومحدد.

وهذا ما أوجب ضرورة تدخل رجال القانون– مستعينين في ذلك بالمختصين– للبحث عن الحماية القانونية الفعالة للحياة الخاصة في ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، سواء بتعديل القوانين الحالية أو باقتراح وإصدار قوانين جديدة في حالة عدم مواكبة أو كفاية القوانين الحالية لما يستجد– بوتيرة سريعة– في عالم الذكاء الاصطناعي.

إشكالية الدراسة:

بالرغم من الفوائد الكبيرة التي تقدمها تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلا أنها تثير تحديات مهمة، خصوصا فيما يتعلق بمدى توافق القوانين الحالية مع الطبيعة الخاصة لهذه التقنيات، فمن الجانب التقني لا تزال تقنيات الذكاء الاصطناعي بعيدة عن طور الكمال، ومن الجانب الأخلاقي، فهي مجرد آلة تقنية قد تمتثل لمعايير الشفافية والأمان– الدولية– وقد تتصرف على نحو غير أخلاقي حينا، وتتعرض للقرصنة وإساءة الاستخدام أحيانا كثيرة، فأضحى الفرد مقيدا في تعاملاته من خلال رصد البيانات الشخصية وتخزينها ومعالجتها بواسطة الوسائل المعلوماتية، كتقنيات المراقبة والتجسس والمساس بالمعطيات الأولية والحساسة للحياة الخاصة للأفراد، وهي جميعها تمثل تهديداً مباشراً على الحياة الخاصة والحريات الفردية بصورة عامة، وما يتطلبه ذلك من استعادة التوازن بين الاستخدامات المفيدة لتقنيات الذكاء الاصطناعي وحماية الحياة الخاصة للأفراد وبياناتهم.

وتدور مشكلة الدراسة الرئيسة في الإجابة على السؤال الآتي:

ما هو الإطار القانوني الذي يكفل الحماية للحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي؟

وإبان الإجابة علي المشكلة الرئيسة لموضوع البحث سوف نتناول بالإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

١– ما هو مفهوم الحياة الخاصة وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

(ISSN: 2537- 0758)

٢- ما هو الإطار القانوني للحق في الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.
٣- ما هو تأثير تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة.
٤- ما هي التحديات التشريعية لحماية الحق في الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الحماية القانونية للحياة الخاصة في ظل التطور المستمر لتقنيات الذكاء الاصطناعي، وما صاحب ذلك من تطورات تكنولوجية أسهمت في انتشار المعلومات الشخصية على نطاق عالمي، وقد ينتج عن هذا الوضع العديد من المخاطر، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو قانونية، فمع التقدم الهائل والمتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، تتزايد احتمالات الاعتداء على الحياة الخاصة.

ونخلص مما سبق إلى أن أهداف الدراسة تتمثل فيما يلي:

١- التعرف على مفهوم الحياة الخاصة وتقنيات الذكاء الاصطناعي.
٢- بيان الإطار القانوني للحق في الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.
٣- بيان تأثير تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة.
٤- إيضاح التحديات التشريعية لحماية الحق في الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

منهجية الدراسة:

لأجل معالجة الإشكالية الرئيسة المتقدمة، والإجابة عما سبق طرحه من تساؤلات تفرعت عن هذه الإشكالية، فإن طبيعة الدراسة توجب علينا اتباع المنهج الوصفي، وذلك بغرض وصف ظاهرة الذكاء الاصطناعي من جوانبها مثل: تعريف الذكاء الاصطناعي، وتطبيقاته، ومدى تأثيره على الحياة الخاصة للأفراد، وذلك بغرض تقريب الصورة ووصف الكثير من الحالات التي لها علاقة بالحق في الحياة الخاصة، وكذلك اتباع المنهج التحليلي أو الاستنباطي من خلال تحليل مشكلة

الدراسة وأبعادها والتعمق في أسبابها وجوانبها وبيان الحلول المقترحة لها، ومعرفة ورصد موقف الفقه والقضاء واتجاهاته، كذلك اتباع المنهج المقارن كلما أمكن ذلك وكان ضروريا.

تقسيم الدراسة:

لتحقيق الإلمام بموضوع الدراسة ومعالجة الإشكالية الرئيسة والإجابة على التساؤلات المطروحة، وجدت من المناسب تقسيم الدراسة على النحو الآتي:

المبحث التمهيدي: ماهية الحق في الحياة الخاصة وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: ماهية الحق في الحياة الخاصة.

المطلب الثاني: ماهية الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: الإطار التشريعي للحق في الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: دور الدستور في حماية الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: دور القانون في حماية الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة.

المطلب الأول: التأثير الايجابي لتقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة.

المطلب الثاني: التأثير السلبي لتقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة.

المبحث الثالث: التحديات التشريعية لحماية الحق في الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الأول: الاتجاهات القانونية لحماية الحق في الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: المسئولية القانونية لحماية الحق في الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي.

خاتمة: وتحتوي على النتائج والتوصيات.

(ISSN: 2537- 0758)

المبحث التمهيدي
ماهية الحق في الحياة الخاصة وتقنيات الذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم:

يُعد الحق في الحياة الخاصة من الحقوق الأساسية المرتبطة بجوهر الشخصية الإنسانية، ففي السابق، كانت حماية الحياة الخاصة للفرد مسألة تحظى باهتمام كبير نسبيًا، ويقتصر الاعتداء عليها– في الغالب– على مراقبة محدودة للأفراد، إلا أن التطور الهائل في تقنيات الذكاء الاصطناعي اليوم قد أحدث تحولًا جذريًا في هذا السياق، حيث تتمتع هذه التقنيات بقدرة غير مسبوقة، على جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات والمعلومات الشخصية، فهذا التطور يطرح تحديات خطيرة على حرمة الحياة الخاصة للأفراد، إذ تتزايد المخاوف بشأن اختراقات خصوصية الأفراد واستغلال بياناتهم من قبل جهات متعددة لتحقيق أهداف غير قانونية، مما يضع مسألة حماية الحياة الخاصة أمام تهديدات جديدة ومعقدة في العصر الرقمي.

فضلا عن ذلك، يُعد الذكاء الاصطناعي العمود الفقري للثورة الصناعية الرابعة، حيث تجاوز دوره عصر تقنية المعلومات واعتمد فيه الإنسان على الحاسوب لجمع البيانات، فيما كانت عمليات الاستدلال واتخاذ القرارات تعتمد على البشر. اليوم، أصبحت الحواسيب قادرة على تحليل البيانات واتخاذ القرارات بفضل تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تحاكي السلوك البشري الذكي، مما يشكل نقطة تحول حاسمة في هذا العصر[١٣].

وفي سبيل ذلك، نقسم هذا المبحث إلى مطلبين الأول، **ماهية الحق في الحياة الخاصة**، فيما يكون الثاني للحديث عن **ماهية الذكاء الاصطناعي بصفة عامة**.

---

[١٣] د. أحمد سعد: تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد (٤٨)، يناير ٢٠٢٢، صـ ٢٣.

المطلب الأول
ماهية الحق في الحياة الخاصة

الحق في الحياة الخاصة يتعلق بالأمور والشئون الشخصية التي تخص الفرد وحده، والتي يعيشها بعيداً عن تدخل الآخرين، ومع ذلك، يصعب تقديم تعريف قانوني دقيق وشامل لهذا الحق، إذ يتعذر إيجاد إطار محدد يضم كافة عناصره، ويعود هذا التحدي إلى تنوع المعايير والأساليب والتقاليد والعادات والثقافات المختلفة للأفراد، بالإضافة إلى النظم القانونية المتباينة التي تحكم المجتمع، والتي تتغير باستمرار، ولعل هذا هو السبب الذي دفع المشرع إلى الامتناع عن تقديم تعريف ثابت لهذا الحق، فأفسح المجال في هذا الشأن للفقه والقضاء لاستنباط تعريف الحياة الخاصة من واقع مستجدات الأمور– وهو ما يُعتبر خطوة موفقة– لأن التعريفات عادةً ما تجمد النصوص القانونية وتحد من مرونتها في مواجهة التطورات والتغيرات الاجتماعية.

وقد عرف جانب من الفقه الحياة الخاصة بأنها: الحياة في انتهاج سلوك ذاتي شخصي آمنا من تدخل السلطة أو الغير لمعرفة أسرار هذا السلوك[١٤]، **كذلك**، فأنه حق الفرد في أن يحدد كيفية معيشته كما يروق ويحلو له، وذلك مع أقل قدر من تدخل الغير في حياته، فالفرد له الحق في أن يُترك وشأنه بعيداً عن الأضواء والنشر [١٥].

كما يُعرف الحق في الحياة الخاصة بأنه حق الفرد في عدم ملاحقة الآخرين له في حياته، فالفرد هو الذي يحدد بنفسه متى وكيف وإلى أي مدى يمكن أن تصل المعلومات المتعلقة بشئونه الخاصة إلى الآخرين، فإذا خاض الآخرون فيما يتعلق به من أسرار وخصوصيات رغماً عنه، عُدّ ذلك اعتداءً على حريته وحياته الخاصة [١٦].

---

[١٤] د. أحمد فتحي سرور: الحماية الجنائية للحق في الحياة الخاصة، مرجع سابق، صـ ٣٤.

[١٥] د. حسام الدين الأهواني: الحق في احترام الحياة الخاصة، مرجع سابق، صـ ٥٠.

[١٦] د. نعيم عطيه: حق الأفراد في حياتهم الخاصة، مجلة إدارة قضايا الحكومة، العدد (٤)، سنة (٢١)، أكتوبر ١٩٧٧، صـ ٧٤.

(ISSN: 2537- 0758)

كما عرفه جانب أخر من الفقه بأنه حق الفرد في أن يعيش كما يحلو أن يعيش مستمتعًا بممارسة أنشطة خاصة معينة ولو كان سلوكه على مرأى من الناس، فالإنسان حر في ارتداء ما يراه مناسبًا وحر في أن يظهر بهيئة تتميز بها شخصيته(١٧).

وكذلك تُعرف الحياة الخاصة بأنها مجموع الحالات والأعمال والأدوار الصادرة عن الفرد بحرية والتي لا تربطه بأي التزام في مواجهة الآخرين(١٨).

وبذلك **نُعرف** الحق في الحياة الخاصة بأنه: حق الفرد في الحفاظ على شئونه الشخصية وحياته الخاصة بعيداً عن تدخل الآخرين أو التجسس أو الافشاء أو الاختراق غير المصرح به، بما يضمن له حرية التصرف في أموره الشخصية دون انتهاك خصوصياته.

وبذلك، فالحياة الخاصة هي مفهوم مرن ومتغير، ليس له حدود ثابتة أو دائمة، فهي لا تتباين فقط من مجتمع لآخر أو من دولة إلى أخرى، بل تختلف حتى بين الأفراد أنفسهم تبعاً لعوامل عدة كأعمارهم وشخصياتهم، ومدى مستوى الحماية– المناسب– لجوانب حياتهم الشخصية، ولعل هذا التعقيد يعكس أيضاً اختلاف المجتمعات في تقدير القيم التي قد تتعارض مع حماية الحياة الخاصة، فمدى اتساع أو ضيق نطاق الحق في الحياة الخاصة يعتمد على رؤية المجتمع للحرية الفردية، وهو ما يعني أن هذا الحق ليس ثابتاً بل يتشكل بناءً على الظروف الاجتماعية والثقافية التي تحكم الأفراد(١٩).

ونتيجة لذلك، شهد التاريخ العديد من المحاولات لإقرار الحق في الحياة الخاصة(٢٠)، إلا أن الاعتراف الواضح به لم يتحقق إلا مع ظهور الشريعة الإسلامية

---

(17) J.K . Mason: The troubled pregnancy, Legal wrongs and rights in reproduction, Cambridge University Press, 2007, P. 30.

(18) Didier Ferrier: La protection de la vie privée, Thèse de Doctorat en droits, université des sciences social, Toulouse, 1973, P. 12.

(١٩) د. شريف خاطر: حماية الحق في الخصوصية المعلوماتية، مرجع سابق، صـ ١١، ١٢.

(٢٠) حيث حاولت الشرائع الشرقية والغربية القديمة الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة، لا سيما ما جاء في قانون حمورابي ومدونة مانو بالهند، وكذلك ما دون من وقائع في الحضارة الفرعونية، وكذلك ما جاء في الحضارة الرومانية والإغريقية.

السمحاء، التي وضعت الأسس الأولى لحماية خصوصية الأفراد[٢١]. وفيما بعد، تعزز الاهتمام بهذا الحق بشكل كبير في القرن التاسع عشر، مدفوعا بالتقدم العلمي وتطور العلاقات الاجتماعية، ومع ظهور وسائل الاتصال والتكنولوجيا ارتفعت بشكل كبير حالات انتهاك الحياة الخاصة للأفراد، وهو ما تزامن مع تحولات اجتماعية وطفرات إعلامية أدت إلى تسارع ملحوظ في تطور وسائل الاتصال والإعلام[٢٢].

وبناءً على ذلك، حظى الحق في الحياة الخاصة باهتمام بالغ على المستوى الدولي من قبل الدول والهيئات والمنظمات الدولية، حيث ضُمن هذا الحق في مختلف الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ففي القرن العشرين، برز هذا المفهوم بشكل واضح مع صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، والذي أكد على حماية الأماكن الخاصة والاتصالات الشخصية، وتضمنت المادة (١٢) من الإعلان نصوصًا تضمن حماية الحياة الخاصة للأفراد، كما اعترفت عدة اتفاقيات دولية بهذا الحق، منها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الذي نصت المادة (١٧) منه على تأكيد ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك، أكدت المادة (٩) من العهد على حق الإنسان في الأمان الشخصي، فيما تناولت المادة (١٠) ضرورة معاملة المحتجزين والموقوفين بشكل إنساني لائق، فضلا عن ذلك، وردت هذه المبادئ التي تؤكد على الحق في الحياة الخاصة في اتفاقيات دولية

للمزيد راجع:

د. أحمد نجيب: الأثر الجليل لقدماء وادي النيل، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، صـ ١٣٣ وما بعدها.

أيضاً د. صوفي أبو طالب: مبادئ تاريخ القانون، دار النهضة العربية، ١٩٦١، صـ ١٩ وما بعدها.

كذلك أولت الديانة اليهودية والمسيحية اهتماما ببعض جوانب الحياة الخاصة للإنسان.

للمزيد د. نعيمة مجادي: الحق في الخصوصية بين الحماية الجزائية والضوابط الإجرائية للتحقيق "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، صـ ٢٠ وما بعدها.

[٢١] يجب الإشارة إلى أن الشريعة الإسلامية أرست حق الإنسان في الحياة الخاصة بكافة صورها وأشكالها ومنها ما جاء في القرآن الكريم في سورة الإسراء الآية ٧٠، وسورة البقرة الآية ١٧٩، وسورة النور الآية ٢٧، وغيرها الكثير من الآيات والأحاديث النبوية التي أكدت على هذا الحق.

[٢٢] د. صالح الراجحي: حقوق الإنسان وحرياته في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مكتبة العبيكات للنشر، ٢٠٠٤، صـ ٨٥.

(ISSN: 2537- 0758)

أخرى، كالاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لعام ١٩٥٠، كذلك الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان[٢٣].

وفي ذات السياق، يتكامل الدستور والقانون المصري– فيما سيرد بيانه في هذه الدراسة– لضمان صيانة وحماية الحق في الحياة الخاصة، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، حيث أكد الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩– في أكثر من موضع– على الحق في الحياة الخاصة باعتباره من الحقوق الأساسية التي يجب حمايتها، حيث نصت المادة (٥٤) منه على أنه "الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تمس..."[٢٤]، كما نصت المادة (٥٧) منه على أنه "للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس..."[٢٥].

ويتضح من ذلك، أن المشرع الدستوري المصري قد أكد على مفهوم الحرية الشخصية والحياة الخاصة من خلال العديد من النصوص الدستورية، حيث منحها قدسية خاصة وأكد على حرمتها، فهذا التأكيد يعزز حماية الحياة الخاصة للأفراد، ويعتبرها حقًا طبيعيًا يجب مراعاته ضمن قيود محددة وضوابط وضعتها النصوص الدستورية، كما أن الدستور يحدد بوضوح هذه القيود، مما يساهم في توفير حصانة أكبر للحرية الشخصية والحياة الخاصة وحمايتها من أي انتهاكات[٢٦].

بناءً على ذلك، يُعتبر الحق في الحياة الخاصة جزءًا من الحريات العامة، حيث تعترف به السلطات العامة، وتنظم ممارسته باعتباره عنصرًا أساسيًا من عناصر الحرية الشخصية، فهذه الحرية ضرورية للإنسان ولا يمكن الاستغناء عنها، إذ لا يمكن للفرد التمتع بأي حق أو حرية إذا فقد حريته الشخصية، فالشخص لا يستطيع أن يشعر بالأمان في رسائله أو محادثاته، خصوصًا إذا كان يدرك أن تلك الرسائل

---

[٢٣] د. شريف خاطر: حماية الحق في الخصوصية المعلوماتية، مرجع سابق، صـ ١٤ وما بعدها.

[٢٤] انظر نص المادة (٥٤) من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩.

[٢٥] انظر نص المادة (٥٧) من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩.

[٢٦] د. أميرة عبد الله: الإطار الدستوري للحق في الخصوصية الإنجابية وأثره على حق الجنين في الحياة "دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد (٦٢)، ابريل ٢٠١٧، صـ ١٠٩٩.

قد تتعرض للاختراق أو الاطلاع عليها من قبل الآخرين، أو أن محادثاته الشخصية قد يتم التجسس عليها، لذلك فإن حرمة الحياة الخاصة تمثل جوهر الحرية الشخصية وترتبط ارتباطًا وثيقًا بشخصية الفرد.

وفي ذات السياق، قد يتفرع عن الحياة الخاصة عدة صور منها، الحياة العاطفية والزوجية والعائلية، والحالة الصحية والرعاية الطبية، والآراء السياسية، وقضاء أوقات الفراغ، والمعتقد الديني، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالحياة الخاصة، كما أن لها عدة أبعاد منها[٢٧]:-

١- **الخصوصية الجسدية:** تعني حق الفرد في السيطرة على جسده ورفض أي تدخل غير مرغوب فيه أو انتهاك لسلامته، ويشمل هذا الحق حماية الجسم من الاعتداءات الجسدية أو الكشف عن المعلومات الصحية الشخصية دون موافقة صاحبها، وتنبع أهمية الخصوصية الجسدية من ضرورة احترام كرامة الإنسان وحرية اختياراته.

٢- **الخصوصية المكانية:** تشير إلى الحق في حماية الأماكن التي يتواجد فيها الفرد، سواء كانت خاصة مثل المنزل أو أماكن العمل، وأيضا الأماكن العامة، وهذا الحق يحمي الأفراد من التطفل أو المراقبة- غير المصرح بها- في الأماكن التي يختارون قضاء وقتهم فيها، فالحفاظ على الخصوصية المكانية يساعد الأفراد على الشعور بالأمان والحرية في التعبير عن أنفسهم دون الخوف من المراقبة أو التدخل.

٣- **خصوصية الاتصالات والمعلومات:** تتعلق بحماية البيانات الشخصية والمعلومات التي يتم تبادلها عبر وسائل الاتصال المختلفة، مثل الهاتف، والبريد الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتكتسب هذه الخصوصية أهمية خاصة في العصر الرقمي، حيث تزداد المخاطر المتعلقة بالانتهاكات وسرقة البيانات الإلكترونية.

---

[٢٧] د. مروة زين العابدين: الحماية القانونية الدولية للبيانات الشخصية عبر الانترنت بين القانون الدولي الاتفاقي والقانون الوطني، مركز الدراسات للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، صـ ٥٧.

(ISSN: 2537- 0758)

وفي المقابل من ذلك، لا يقتصر الحق في الحياة الخاصة على كونه حاجة فردية فحسب، بل يمتد ليشمل مستوى المجتمع أيضًا، حيث يساهم في حماية حياة الفرد من تدخل الآخرين، هذه الحماية تعزز شعور الفرد بالراحة النفسية، مما يمكنه من العطاء والمساهمة الفعالة في مجتمعه، كما أن احترام خصوصيات الأفراد يرفع من تقديرهم لذواتهم ويعزز شعورهم بالكرامة، وبفضل هذا الحق، يستطيع الفرد أن يتأمل في نفسه بضمير يقظ، مما يعود بالفائدة على المجتمع ككل[٢٨].

وفي سبيل ذلك، قضت محكمة استئناف الإسماعيلية الاقتصادية بأنه "لما كان هذا السلوك من المتهم مخالفا به للآداب العامة والرقي بين أفراد المجتمع وما فطرنا عليه من تقاليد راسخة محافظة بين أفراد الأسرة الواحدة والحرمات بينهم و أما وأن كشف المتهم عما بداخله من سوء وأظهره بعلانية للمجتمع عن طريق انشائه صفحة على موقع التواصل الاجتماعي بغرض سب وقذف المجني عليه وأفراد أسرته والتشهير بهم فيحق علينا أن نعاقبه على ما اقترفه من فعل اجرامي مؤثم وهو الأمر الذي تطمئن معه المحكمة إلى نسبة الاتهام للمتهم، بما اتضح معه بالأوراق أن ما قام به المتهم وما استخلصته المحكمة من الصور المنشورة عبر الحساب الخاص بالمتهم والمنشئ بغرض ارتكاب الجريمة من خلال تطبيق الفيسبوك والتي تحوي طعنا في شرف المجني عليه وأسرته وكل من على علاقة به مما يؤدي إلى احتقاره بين الناس والصاق العيب به وبأسرته"[٢٩].

وفي ذات السياق، إن الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة لا يعني تجاهل المجتمع، بل يتطلب إقامة توازن بين تمتع الفرد بهذا الحق وبين حماية الحقوق الأخرى وقيام الفرد بواجباته تجاه مجتمعه، فقد تختلف المجتمعات في تقديرها لهذا

---

[٢٨] د. عماد حجازي: الحق في الخصوصية ومسئولية الصحفي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والقانون المدني، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨، صـ ٢.

أيضا د. ريموند واكس: الخصوصية "مقدمة قصيرة جداً"، ترجمة: ياسر حسن: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٣، صـ ٤٣.

[٢٩] حكم محكمة جنح اقتصادي الدائرة الثانية ابتدائي "محكمة استئناف الإسماعيلية الاقتصادية" في الجنحة رقم ١٠٤ لسنة ٢٠٢٠، الصادر بتاريخ ٢٠/ ٩/ ٢٠٢١.

الحق، حيث تعطي بعض المجتمعات قيمة عالية لحرية الأفراد وتعتبرها أساسًا للإبداع، بينما تعطي مجتمعات أخرى هذا الحق اهتمامًا أقل، ومع ذلك يجب أن يحصل الحق في حرمة الحياة الخاصة على الحماية اللازمة من أي اعتداءات سواء كانت من السلطات العامة أو من الأفراد، وفي الوقت نفسه، يتعين مراعاة اختلافات المجتمعات التي قد تتطلب فرض بعض القيود على هذا الحق[٣٠].

وبالرغم من ذلك، إذا كانت القاعدة الأصولية– الثابتة– هي حرمة التدخل في الحياة الخاصة، إلا أنه قد يحدث تدخل– مشروع– في حياة الأفراد الخاصة، وذلك وفقًا للقانون وضمن ما تقتضيه الضرورة في مجتمع– ديمقراطي– فيكون هذا التدخل مبررًا عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي، وسلامة المجتمع والرخاء الاقتصادي، أو للحفاظ على النظام العام ومنع الجرائم[٣١]، بالإضافة إلى ذلك، حماية الصحة العامة والآداب وحماية حقوق الآخرين وحرياتهم[٣٢]، كما ينبغي أن يكون هذا التدخل مستندًا إلى نص دستوري، وأن تتسم الغاية فيه بالشرعية، ومن الضروري أن يكون هذا التدخل مقيدًا بحالات الضرورة، مما يعني عدم وجود وسائل بديلة لحفظ الأمن والنظام العام.

وبذلك، فإن احترام الحق في الحياة الخاصة يجب أن يتوازى مع الحفاظ على الأمن والنظام العام، دون تعريض حياة الأفراد الخاصة للتطفل أو الانتهاك، ويجب أن يكون الهدف من تدخل السلطات العامة واضحًا ومحددًا في إطار حماية الحياة الخاصة للأفراد، فضلا عن ذلك، فإن الحق في الحياة الخاصة لا يمكن اعتباره حقًا مطلقًا، إذ يجب على الفرد– وهو يعيش ضمن مجتمع– احترام القواعد والحقوق التي

---

[٣٠] د. عبد اللطيف الهميم: احترام الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، دار عمار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، صـ ٣٤ وما بعدها.

[٣١] د. نعمان عطا الله: الموازنة بين حق الأجنبي في الخصوصية وحق الدولة في حماية أمنها وتطبيقاتها في القضاء الأوروبي والقضاء الأمريكي، مجلة الأمن والقانون، العدد (١)، يوليو ٢٠١٥، صـ ١١٧.

[٣٢] د. أسامة عبد الله: الحماية الجنائية الخاصة وبنوك المعلومات، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص٣٠.

(ISSN: 2537- 0758)

تسري فيه، فيجب ممارسة هذا الحق في إطار محدد يضمن عدم الإضرار بحقوق وحريات الآخرين، لذلك يتطلب الأمر توازنًا بين حرية الأفراد وواجباتهم تجاه المجتمع.

وعلى العكس من ذلك، تزداد المطالبة باحترام الحق في الحياة الخاصة، فقد أصبحت الوسائل التكنولوجية وسيلة لانتهاك خصوصية الأفراد، من خلال التصنت على محادثاتهم الشخصية وتسجيلها، كما أن المخاطر الناجمة عن استخدام الحواسيب تمثل تهديدًا كبيرًا للخصوصية، حيث تعتمد العديد من المؤسسات الحكومية والخاصة على جمع وتخزين معلومات حساسة حول حياة الأفراد الخاصة[٣٣].

وفي سياق متصل، فمن أبرز التحديات والمخاطر التي تهدد الحق في الحياة الخاصة هي تلك الناتجة عن التطور التكنولوجي واستخدام الذكاء الاصطناعي، فأتاحت هذه التقنيات نقل النشاط الاجتماعي والتجاري والسياسي والثقافي والاقتصادي للأفراد من العالم المادي إلى العالم الافتراضي للبيئة الالكترونية[٣٤]، لكي تتكامل تقنيات الذكاء الاصطناعي مع مختلف أنشطة الحياة وتوظيف هذه التقنيات لخدمة الإنسان دون المساس بحياته الخاصة سواء كانت المادية أو المعنوية أو المعلوماتية[٣٥]، وفي المقابل من ذلك، قد تتميز تقنيات الذكاء الاصطناعي باستقلالية تؤدي إلى إحداث آثار معينة من خلال اتخاذ قرارات انفرادية بعيدة عن إرادة المستخدم، وذلك من خلال القدرة على تنفيذ مهام معينة انطلاقا من حالة معينة واستنتاجات دون تدخل الإنسان، وبذلك لا يستطيع الإنسان سواء كان مُصنع أو مُطور أو مُشغل أن يتحكم في تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يسمح بالاعتداء على حياة الإنسان الخاصة.

---

[٣٣] د. محمد المكاوي: الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والمهنية للحماية من الجرائم المعلوماتية "جرائم الكمبيوتر والإنترنت"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، صـ ١٥٥.

[٣٤] د. يسري العصار: الاتجاهات الحديثة للقضاء الدستوري بشأن حماية الحق في الخصوصية، مجلة كلية القانون الكويتية، العدد (١٠)، السنة الثالثة، يوليو ٢٠١٥، صـ ٤٢.

[٣٥] أ/ أحمد سامر: آثار استخدام شبكة الإنترنت على حرمة الحياة الخاصة، مرجع سابق، صـ ٣.

وتطبيقا لذلك، يتزايد حق الفرد في الحياة الخاصة كلما ازداد تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، فيبقى من حق الفرد أن يحدد ما يمكن أن يصل للأخرين من معلومات خاصة به، وأن يقرر الإنسان ما يجوز تجميعه من معلومات وعملية معالجتها آليا وحفظها وتوزيعها، واستخدامها في صنع القرار الخاص به أو المؤثر فيه، ويكون للإنسان الحق في الوصول لهذه المعلومات والاطلاع عليها وتصحيحها إذا كانت غير صحيحة ومحوها إذا كانت محظورة[٣٦].

وهديا بما تقدم، يعتبر الحق في حماية الحياة الخاصة من الحقوق النسبية المرنة التي تتغير وتتبدل وتضيق وتتسع قواعدها وأحكامها من عصر إلى أخر ومن مجتمع إلى أخر، ويتعين على الدول والحكومات مواكبة كل تطور من شأنه التدخل في الحياة الخاصة للأفراد لكون هذا الحق من الحقوق اللصيقة بالإنسان وأكدتها الشرائع السماوية وتضمنها الدستور المصري بقواعد كلية، ونظمها القانون بأحكام تفصيلية لضمان حماية حق الإنسان في الحياة الخاصة.

المطلب الثاني
ماهية الذكاء الاصطناعي

لمعرفة ماهية الذكاء الاصطناعي يتعين أولاً تحديد المقصود بالذكاء الإنساني، فهو الذي يرتبط بالقدرات العقلية وما يتفرع عنها من تكيف مع البيئة وظروف الحياة والاستفادة من التجارب السابقة، وكذلك التفكير والتحليل والتخطيط والتنبؤ والاستنتاج والإحساس والإدراك، بالإضافة إلى سرعة التعلم والاستفادة مما تم تعلمه[٣٧].

ويعرف الذكاء الاصطناعي[٣٨]، بأنه: العلم المتعلق بصناعة الآلات وتصميم البرمجيات التي تقوم بأنشطة ومهام تتطلب ذكاءً إذا قام بها الإنسان[٣٩]، كما يعرف

---

[٣٦] د. صلاح محمد: الحماية القانونية للحياة الخاصة للعامل، دار الكتب القانونية، دون تاريخ نشر، صـ ١٩٢.

[٣٧] أ/ محمد عبد الكريم: دور الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة جرائم الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، بحث منشور بالمؤتمر الدولي العشرون، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ابريل ٢٠٢٠، صـ ٢.

[٣٨] الذكاء الاصطناعي هو تقنية مزدهرة تدخل في العديد من التطبيقات الذكية في مختلف المجالات، وهو موجود حولنا في كل مكان، في المنزل، وعلى هواتفنا، وفي كثير من المنتجات والخدمات التي

(ISSN: 2537- 0758)

الذكاء الاصطناعي بأنه أحد العلوم الحديثة والمبتكرة والتي تعتمد على جهاز الحاسوب وبرامجه المختلفة بشكل رئيسي وأساسي، وهو حجر الأساس في جعل الآلات المبرمجة والمحوسبة تقوم بمهام مماثلة للذكاء البشري التي تتمثل في التعلم والاستنباط واتخاذ القرار[٤٠].

وأيضا يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه محاولة جعل الكمبيوتر أو الآلة التي تعمل بالبرمجة مثل الإنسان سواء في تفكيره، أو تصرفاته، أو حل لمشكلاته، وممارسته لكافة حياته اليومية، وذلك عن طريق دراسات تجرى على الإنسان وتستخلص منها نتائج تساعد في تفسير سلوك الإنسان وبرمجة ذلك لتطبيقه على الآلة[٤١].

كذلك يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه علم من علوم الكمبيوتر، يعطي الآلات والحواسيب الرقمية القدرة على محاكاة الذكاء البشري، والتعامل بحرية واستقلالية مع البيئة الخارجية المحيطة بها، والتعلم من التجارب السابقة، دون تدخل عنصر بشري[٤٢].

نشتريها ونستخدمها في حياتنا، ويزداد معدل استخدامه لحل المشكلات في المجالات المختلفة بصورة مطردة، وهناك بعض الأمثلة البارزة للذكاء الاصطناعي كالمركبات ذاتية القيادة، والطائرات بدون طيار، والتشخيص الطبي والرعاية الصحية عن بُعد، ومعالجة الصور في مجال تقنيات الإبصار الحاسوبي، وغيرها الكثير من تقنيات الذكاء الاصطناعي.

Yann Leçon: L'intelligence artificielle, Dunod, 2018, P.32.

[٣٩] د. عبد الله موسى: الذكاء الاصطناعي "ثورة في تقنيات العصر"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٩، صـ ٢٠.

[٤٠] د. طهراوي ياسين: الذكاء الاصطناعي والتحرش الجنسي على الأطفال، بحث منشور بالمؤتمر الدولي للمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢٠، ص٢٢٠.

[٤١] د. يحيى دهشان: المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون جامعة الامارات، ٢٠١٩، صـ ١٤.

[٤٢] د. مها رمضان: المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة "فرع الخرطوم"، العدد (٥)، مايو ٢٠٢١، صـ ١٥٣٠.

في ذات المعنى:

ونعرف الذكاء الاصطناعي بأنه فرع من علم الحاسوب يهدف إلى تطوير برامج قادرة على محاكاة القدرات العقلية البشرية مثل التعلم، الاستنتاج، واتخاذ القرارات، ويعتمد على تصميم خوارزميات تمكن الآلات من تقليد السلوك الذكي للإنسان، بما في ذلك القدرة على التخطيط وحل المشكلات بشكل مشابه للبشر.

ومن الجدير بالذكر، أن الذكاء الاصطناعي هو نتاج التطور العلمي والتراكم المعرفي والإدراك، فأضحى سلوك معين يمكن أن تؤديه آلة من صنع الإنسان وابتكاره، فالذكاء الاصطناعي قادر على محاكاة السلوك الإنساني الذكي لحل المشاكل واتخاذ القرارات، فهو محاولة حاسوبية للعمليات المعرفية التي يستخدمها الإنسان في تأدية الأعمال التي نُعدها ذكية كالقيام بتشخيص طبي أو السيارات ذاتية القيادة أو الطائرات بدون طيار، وحتى الاستدلال على طريق للانتقال من مكان لآخر، وغير ذلك من الأمور التي تستوجب التفكير والإدراك والمعرفة[٤٣].

ولذلك، فإن الذكاء الاصطناعي أصبح من المفاهيم الحياتية، فهو في تطور مستمر نتيجة للتقدم السريع للتكنولوجيا، مما جعله المحور الأساسي للرقمنة، وحلقة مهمة في حياة الإنسان، فلا يمكن الاستغناء عنه بأي وجه من الأوجه، لما له من دور ملحوظ في المجتمع، لأنه ساعد في الكشف عن العديد من الأمور التي كان الإنسان عاجزاً عن إدراكها بمفرده[٤٤]، وفي المقابل من ذلك، ليس كل ما يُعتبر آلة

Mullainathan, S & Spiess, J: Machine learning an applied econometric approach Journal of Economic Perspectives, No (31), Vol (2), 2017, P.87.

[٤٣] د. أيات مهدي: الشبكات العصبية الاصطناعية ومحاكاة سلوك المورد البشري في بيئة العمل، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد الأول، ٢٠١٩، صـ ١٥٢.

[٤٤] من الجدير بالذكر أن بدايات الذكاء الاصطناعي ظهرت عندما تكثفت جهود العلماء بعد نجاح الحاسبات في لعبة الشطرنج، اعتمادً على عدة برامج ذات منطق معقد أعدها علماء الرياضيات، كما بذلوا جهدًا أيضًا في صياغة البرامج لحل المعادلات الرياضية، ثم اتجه هدف بحوث الذكاء الاصطناعي إلى السيطرة على أدوات الإنتاج في المصانع، فضلا عن ذلك، في غضون عام ١٩٨٠ شهدت أبحاث الذكاء الاصطناعي صحوة جديدة من خلال النجاح التجاري للنظم الخبيرة، وهي أحد برامج الذكاء الاصطناعي التي تحاكي المعرفة والمهارات التحليلية لواحد أو أكثر من الخبراء البشريين، وكان من أوائل الاختبارات لذكاء الحاسب الآلي ما قام به "آلات تورنج"، فقد

(ISSN: 2537- 0758)

يُصنف كذكاء اصطناعي، ولا كل ذكاء اصطناعي يُعتبر آلة، فالذكاء الاصطناعي نظام آلي متقدم يعتمد على البرمجيات والتطبيقات، حيث يمكنه محاكاة الذكاء البشري بشكل مستقل من خلال أنظمة التعلم العميق، وعادةً لا يحتاج هذا النظام إلى تدخل الإنسان في عمليات التشغيل، إلا في حالات نادرة[٤٥].

وتجدر الإشارة إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي، تتنوع بناءً على تكوينها وطبيعتها وكذلك من حيث نطاق عملها، فيمكن تقسيم هذه الأنظمة إلى فئات رئيسية بناءً على نوع الذكاء الاصطناعي وتكوينها، وكذلك الاستخدام أو المجال الذي تعمل فيه، إلى:

أولا: أنواع الذكاء الاصطناعي من حيث التكوين:

١- **الذكاء الاصطناعي الضيق أو الضعيف:** هو أبسط أشكال الذكاء الاصطناعي، حيث تتم برمجة الذكاء الاصطناعي للقيام بوظائف معينة داخل بيئة محددة، ويعتبر تصرفه بمثابة رد فعل على موقف معين، ولا يمكن له العمل إلا في ظروف البيئة الخاصة به، وبذلك فهو متخصص في مهمة محددة أو مجموعة

ابتدع طريقة لذلك، حيث وضع الحاسب المزود بالبرامج في غرفة مغلقة تخرج منها طرفية في ردهة، ووضع إنساناً مع حاسب في حجرة مغلقة أخرى يتصل أيضا بنهاية طرفية في نفس الردهة، ويوجد إنسان أخر هو الحَكم الذي يتولى الاتصال بالآلة وبالإنسان، ويقوم الحَكم باستجواب الإنسان والحاسب بصيغة معينة، وخلال زمن محدد عدة مرات، ثم بعد ذلك يحصل على إجابات كل منهما، فإن لم يستطيع التفريق بين إجابة الإنسان والآلة فقد اجتازت الآلة الامتحان، وصح وصفها بالذكاء.

د. أروى عبد الرحمن: أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، مركز قضاء للبحوث والدراسات، ٢٠٢٢، صـ ٤٤، ٤٥.

وبذلك، أصبح الذكاء الاصطناعي علمًا يتطلب تطويرًا في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك الرياضيات، والاقتصاد، وعلوم الأعصاب، وعلم النفس، وعلوم الحاسوب، والأمن السيبراني، وغيرها من التخصصات التي تسهم بشكل مباشر في تعزيز وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي.

David L.poole & Alan .K.nackworth: Artificial intelligence, foundations of computational agents, Cambridge university press, 2010, P. 9.

[٤٥] أ/ صابر الهدام: القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٥.

محددة من المهام، ويمتاز بتفوقه على البشر في مجالات معينة، لكنه محدود للغاية، إذ لا يمكنه التعامل مع مهام خارج نطاقه[٤٦].

٢- **الذكاء الاصطناعي العام أو القوي:** يشير إلى الأنظمة التي تمتلك القدرة على التعلم والفهم والتنفيذ لأي مهمة فكرية يمكن للإنسان القيام بها، فهو نموذج الذكاء الاصطناعي الذي يستطيع التفكير والإبداع والتعلم والتكيف بشكل مشابه للبشر، ويمتاز بالقدرة على جمع المعلومات وتحليلها ويستفيد من عملية تراكم الخبرات، والتي تؤهله لأن يتخذ قرارات مستقلة وذاتية[٤٧].

٣- **الذكاء الاصطناعي الفائق:** هذا النوع يمثل نماذج تجريبية تهدف إلى محاكاة القدرات البشرية، ويمكن التمييز بين نمطين رئيسيين: النمط الأول يسعى لفهم الأفكار البشرية والانفعالات التي تؤثر على سلوك الأفراد، ويتميز بقدرة محدودة على التفاعل الاجتماعي، أما النمط الثاني يعتمد على نظرية العقل، حيث تتمتع هذه النماذج بالقدرة على التعبير عن حالتها الداخلية، والتنبؤ بمشاعر ومواقف الأخرين، مما يعزز تفاعلها معهم، ومن المتوقع أن تمثل هذه النماذج الجيل القادم من الآلات فائقة الذكاء[٤٨].

ثانيا: أنواع الذكاء الاصطناعي من حيث نطاق العمل:

١- **الذكاء الاصطناعي التفاعلي:** يُعد من أقدم وأبسط أشكال الذكاء الاصطناعي، حيث تعتمد الأنظمة التفاعلية بشكل كامل على معالجة البيانات الحالية دون القدرة على تخزين الذكريات أو استخدام الخبرات السابقة في اتخاذ القرارات. وبالتالي، فهي تفتقر إلى القدرة على التفاعل الكامل مع العالم الحقيقي، ورغم هذه المحدودية فإن هذه الخاصية قد تكون ميزة، إذ تمنحنا الثقة في أداء الذكاء الاصطناعي في مهام محددة مثل القيادة الذاتية، حيث نأمل إلى أن يكون السائق الاصطناعي موثقًا وآمنًا[٤٩].

---

(46) Jean– Gabriel Ganascia: L'intelligence artificielle, vers une révolution, seuil, 2017, P. 45.
(47) Ibid: P. 50.
(48) Laurent Alexandre: L'intelligence artificielle et les défis de I' humanité, JC Lattès, 2017, P. 125.
(49) Jean– Gabriel: op. cit. P. 55.

(ISSN: 2537- 0758)

٢- **الذكاء الاصطناعي ذو الذاكرة المحدودة أو القصيرة:** يتملك القدرة على تخزين البيانات السابقة لفترة زمنية مؤقتة، مما يتيح له استخدام تلك المعلومات التاريخية في اتخاذ القرارات، وهذا النوع يستخدم في التطبيقات التي تتطلب بيانات ضخمة أو تعلم تلقائي(٥٠).

٣- **ذكاء اصطناعي قائم على نظرية العقل:** هذا النوع من الذكاء يحاول فهم المشاعر، والمعتقدات، والنوايا، والرغبات لدى الآخرين، وبذلك يجب على هذا الذكاء أن يتفهم الناس والمخلوقات والأشياء من حوله، ويعرف أن لكل منهم مشاعر وعواطف وأفكار وحاجيات تؤثر فيهم وفي سلوكياتهم(٥١).

٤- **ذكاء اصطناعي قائم على الوعي أو الإدراك الذاتي:** هذا النوع الأكثر تطورًا، حيث يمكن للآلات أن تكون واعية بذاتها، ويفترض أن تكون قادرة على التفكير بشكل ذاتي مثل البشر، ويعتبر هذا النوع مرحلة متقدمة جداً وغير موجود في الواقع بعد(٥٢)، وهذا النوع قد يفوق مستوى ذكاء البشر- أحيانا- فهو السلاح الجديد الذي ستتنافس عليه دول العالم أجمع.

---

(٥٠) د. ياسمين عبد المنعم: التحديات القانونية الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي "حالة الأسلحة الآلية ذاتية التشغيل"، المجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، العدد (١٩)، نوفمبر ٢٠٢٠، ص٣١٣٧.

ومن الجدير بالذكر أن السيارات ذاتية القيادة تستخدم هذا النوع من الذكاء، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي تخزين معلومات مثل السرعات الأخيرة للسيارات الأخرى، والمسافات بينها، وحدود السرعة، إضافة إلى البيانات المتعلقة بالطريق مثل علامات الممرات، وإشارات المرور، والمنحنيات والتقاطعات، ويقوم النظام بتحليل هذه المعلومات ويقرر بناءً على ذلك تغيير المسار أو الاتجاه لتجنب الاصطدام أو الوصول إلى الوجهة بأمان.

ومع ذلك، تبقى هذه المعلومات المتعلقة بالماضي قصيرة الأجل ولا تُخزن بشكل دائم، فلا يتعلم النظام من تجاربه بالطريقة التي يتعلم بها السائق البشري من سنوات من الخبرة خلف عجلة القيادة، علاوة على ذلك، لا يمتد نطاق هذا النوع من الذكاء الاصطناعي ليشمل معرفة ميكانيكية السيارة أو القدرة على إصلاح الأعطال، حيث يقتصر دوره على تحليل الطريق والتفاعل مع البيئة المحيطة بشكل مؤقت ومباشر.

أ/ دونا جلال: الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة اللبنانية، ٢٠٢١، صـ ٢٣.

(51) Laurent: L'intelligence artificielle, op. cit. P. 135.

(٥٢) د. أحمد علي: انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني "دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد (٧٦)، يونيو ٢٠٢١، صـ ١٥٣٤.

فضلا عن ذلك، قد يتم التمييز بين نوعين من الذكاء الاصطناعي، النوع الأول هو الذكاء الاصطناعي الصناعي، الذي يُستخدم في مجالات التصنيع الآلي مثل صناعة السيارات، وخاصة السيارات ذاتية القيادة، وكذلك في إنتاج أجهزة الحاسوب وشاشات التليفزيون الذكية وغيرها من الصناعات المعقدة التي تتطلب دقة عالية وتعقيداً في عملياتها، أما النوع الثاني فهو الذكاء الاصطناعي الخدمي، الذي يتجسد في هيئة بشرية مثل الروبوتات، ويتميز بقدرته على التفاعل مع الآخرين[٥٣].

وبإنزال ما تقدم، يمكن القول بأن علم الذكاء الاصطناعي يهدف إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسوب قادرة على محاكاة السلوك الإنساني المتسم بالذكاء، أو اتخاذ قرار في موقف ما، أو التوصل إلى قرار بالرجوع إلى العديد من العمليات الاستدلالية المتنوعة التي تلقاها الذكاء الاصطناعي.

وبذلك، تتعدد أنواع الذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع الأهداف المختلفة التي يسعى هذا المجال لتحقيقها، ويمكن تلخيص أهداف الذكاء الاصطناعي في الآتي[٥٤]:

١- **زيادة كفاءة الآلات والأنظمة:** تسعى تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تحسين كفاءة الآلات في تنفيذ المهام المعقدة بشكل أسرع وأكثر دقة مقارنة بالبشر، وذلك يشمل مجالات عديدة كالتصنيع والطب والروبوتات.

٢- **تحسين القدرة على اتخاذ القرارات:** تهدف تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى مساعدة الشركات والمؤسسات في اتخاذ قرارات أكثر دقة استنادًا إلى تحليل البيانات الضخمة، وذلك بسرعة تفوق قدرة الإنسان، ويساعد ذلك في إدارة الأعمال بفعالية، وتحديد استراتيجيات السوق، وتقليل المخاطر.

---

[٥٣] د. ياسر محمد: المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ما بين الواقع والمأمول "دراسة تحليلية استشرافية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي العشرون، صـ ٨٣١.

[54] Luc Ferry: La révolution de L'intelligence artificielle, Plon, 2016, P. 85– 90.
انظر أيضا: د. اسماعيل العيساوي، أ/ زهرة محمد: الذكاء الاصطناعي ودوره في مشروع الجينوم البشري الاماراتي "دراسة في ضوء الفقه الاسلامي"، مجلة الصراط، العدد (١١)، يوليو ٢٠٢٠، ص ٢١٠، ٢١١.

(ISSN: 2537- 0758)

٣- **التخصيص وتحسين تجربة المستخدم:** تسعى تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تحليل سلوك العملاء وتفضيلاتهم بهدف تخصيص الخدمات والمنتجات وفقًا لاحتياجاتهم[٥٥].

٤- **أتمتة المهام الروتينية:** يهدف الذكاء الاصطناعي إلى أتمتة العديد من المهام الروتينية والبسيطة التي تستنزف وقت البشر، مثل معالجة البيانات، وإدارة الموارد البشرية، وخدمة العملاء، مما يسمح للبشر بالتركيز على المهام الأكثر تعقيدًا وإبداعًا.

٥- **حل المشكلات المعقدة:** تقنيات الذكاء الاصطناعي قادرة على معالجة وتحليل كميات كبيرة من البيانات، مما يساعدها في حل مشكلات معقدة في مختلف المجالات، مثل اكتشاف الأمراض في الطب، أو إيجاد حلول للزراعة المستدامة وغيرها من المجالات[٥٦].

٦- **تعزيز الابتكار التكنولوجي:** يساهم الذكاء الاصطناعي في فتح آفاق جديدة للابتكار التقني والتكنولوجي، سواء في مجالات مثل السيارات ذاتية القيادة أو تكنولوجيا الفضاء، مما يدفع إلى تطوير تقنيات مستقبلية تسهم في تحسين نوعية الحياة.

٧- **تحقيق تنمية اقتصادية:** من خلال تحسين العمليات التشغيلية وخفض التكاليف، حيث تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق وفرات اقتصادية كبيرة للشركات، كما تساعد في تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

٨- **التعلم المستمر والتكيف:** يعد هذا الهدف جوهر أهداف الذكاء الاصطناعي، حيث يهدف إلى تمكين الأنظمة والتقنيات من التعلم المستمر من خلال معالجة البيانات والخبرات السابقة، ما يعزز قدرتها على التكيف مع مواقف جديدة وتحسين أدائها بمرور الوقت.

---

[٥٥] يتحقق هذا الهدف بفعالية في تطبيقات التسوق عبر الإنترنت ومنصات المحتوى.

[٥٦] فضلا عن ذلك، يساهم الذكاء الاصطناعي في التخفيف على الإنسان في كثير من المخاطر والضغوطات النفسية، لا سيما الميادين التي تتضمن تفاصيل تتسم بالتعقيد، وتحتاج إلى تركيز عقلي متعب، وحضور ذهني متواصل، وتوجيه تركيزه إلى ما هو أكثر أهمية وإنسانية.
د. عادل عبد النور: مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ٢٠٠٥، صـ ٩.

وفي المقابل من ذلك، تتداخل أهداف الذكاء الاصطناعي مع مجالات تطبيقه بشكل كبير، حيث تتعدد مجالات تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتشمل العديد من الصناعات والقطاعات الحيوية[٥٧]، ففي الطب والرعاية الصحية يُستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل الصور الطبية وتشخيص الأمراض وإدارة بيانات المرضى، مما يساعد الأطباء على تقديم رعاية أفضل، فضلا عن دوره في مكافحة الأوبئة والفيروسات[٥٨]، وفي ذات السياق يُستخدم الذكاء الاصطناعي في مجال الصناعة والتصنيع، فتعمل الروبوتات الذكية على تحسين الكفاءة والإنتاجية من خلال أتمتة العمليات المعقدة[٥٩]، كما يُستخدم في التجارة الإلكترونية والتسويق لتحليل سلوك العملاء وتقديم التوصيات المخصصة، مما يعزز تجربة المستخدم ويزيد المبيعات[٦٠]، كذلك يستخدم الذكاء الاصطناعي في مجال السيارات ذاتية القيادة ويعتمد على تحليل البيئة واتخاذ القرارات في الوقت الفعلي والمناسب، ما يزيد من أمان وكفاءة التنقل[٦١].

إلى جانب ذلك، يستخدم الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية، حيث يُستخدم لتحليل البيانات المالية واكتشاف الاحتيال وتحسين استراتيجيات الاستثمار، كما يتم توظيفه في الزراعة الذكية لتحسين إنتاجية المحاصيل من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالطقس والتربة[٦٢]، فضلا عن ذلك، يستخدم في مجال الأمن السيبراني،

---

[٥٧] أ/ محمد علي: المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، ٢٠٢٤، صـ ٣٣ وما بعدها.

[٥٨] محمد أحمد: المسئولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي "دراسة مقارنة"، المجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، العدد (٢)، ٢٠٢١، صـ ٢٨٧.

[٥٩] د. منى الأشقر، د. محمود جبور: البيانات الشخصية والقوانين العربية "الهم الأمني وحقوق الأفراد"، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، ٢٠١٨، صـ ١٢.

[٦٠] د. طه عثمان: الحماية الجنائية من أخطاء تقنيات الذكاء الاصطناعي "الروبوت الجراحي أنموذجا"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، العدد (٤٣)، أكتوبر ٢٠٢٣، ص٥٨١.

[٦١] د. مها رمضان: المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص١٥٣٤.

[٦٢] د. حسن محمد: الذكاء الاصطناعي وتأثيره في تنمية النشاط الاقتصادي، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، العدد (٣)، يوليو ٢٠٢٠، صـ ٧٣.

(ISSN: 2537- 0758)

حيث يساعد الذكاء الاصطناعي في كشف التهديدات والهجمات المحتملة قبل وقوعها واتخاذ القرارات وقت نشوب المعارك، وإعداد الخُطط والاشراف على تنفيذها، وكذلك يُستخدم في أغراض نزع وتفكيك الألغام التي تمت زراعتها خلال الحروب والفترات الاستعمارية[٦٣]، ويعزز الذكاء الاصطناعي أيضا تجربة التعلم والتعليم والترجمة، من حيث القيام بدور المُعلم وتخصيص الدروس بناءً على احتياجات كل طالب، ويسعى لترجمة المسموع والمكتوب من خلال سياق الكلام[٦٤].

ويتضح مما تقدم، أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تشمل حتى مجالات الإبداع والابتكار، إلا أن هذه المجالات تحديداً ما زالت تواجه بعض الشكوك حول قدرة الأنظمة الاصطناعية على تحقيق مستوى الإبداع المطلوب. ومع ذلك، هناك العديد من التطبيقات الأخرى التي يصعب حصرها في هذا السياق– وحتى لا نخرج من نطاق الدراسة–، والكثير منا يتعامل ويتفاعل معها دون إدراك كامل لهذا التفاعل، فلا يزال الذكاء الاصطناعي مستمراً في استكشاف مجموعة متنوعة من المجالات، مساهماً بذلك في تحقيق فوائد عديدة للبشرية.

وعلى العكس من ذلك، فإن الاستخدام المتزايد لأنظمة الذكاء الاصطناعي، قد يؤدي إلى تداعيات خطيرة على الثقافة الإنسانية والسلوك البشري، ومنها[٦٥]:–

١– **تراجع الدور البشري في اتخاذ القرارات:** مع تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وتقديم الحلول، بدأ دور الإنسان في عملية اتخاذ القرارات يتضاءل تدريجيًا، فقد أصبح الذكاء الاصطناعي قادرًا على اقتراح البدائل المثلى واختيار الحلول الأكثر فاعلية، وربما يتفرد مستقبلاً باتخاذ قرارات مهمة دون الحاجة لتدخل بشري.

٢– **الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا:** أدى الذكاء الاصطناعي إلى تطوير قدرات إدراكية واجتماعية جديدة، ما أسهم في زيادة اعتماد البشر على الآلات والشبكات الذكية، وهذا الاعتماد قد يقلل من قدراتهم على التفكير المستقل وتدبير أمورهم بشكل مباشر، مما يغير طبيعة المهارات الحياتية المطلوبة في المجتمع.

---

[٦٣] د. محمد أحمد: المسئولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٢٨٧.

[٦٤] د. أروى عبد الرحمن: أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٥٤.

[65] Melanie Mitchell: Artificial intelligence, A Guide for thinking humans, Farrar, Straus and Giroux, 2019, P. 155– 170.

٣- **انخفاض القدرة على التركيز:** مع ضخامة البيانات التي تُعالج بواسطة الذكاء الاصطناعي، باتت القدرة البشرية على التركيز ومعالجة هذه المعلومات والبيانات بشكل فعال محدودة، تعجز القدرات الذهنية البشرية عن مجاراة الكم الهائل من البيانات التي تستطيع الأنظمة الذكية التعامل معها بدقة وسرعة.

٤- **فقدان المرونة الوظيفية والذهنية:** تؤدي الأتمتة المتزايدة للمهام اليومية إلى تقليص المهارات الوظيفية البشرية، فعندما تحل الآلات محل الإنسان في تنفيذ مهام أساسية يتراجع إتقان الإنسان لهذه المهارات، بالإضافة إلى ذلك، يساهم الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي في تقليص القدرة على التفاعل الجيد مع الأنظمة الذكية، مما يقلل من مرونة الإنسان في التعامل مع التحديات المتغيرة بشكل مبتكر وفعال.

ومن جماع ما تقدم، يبادر إلى الذهن البشري تساؤل[٦٦]، هل سيكون الذكاء الاصطناعي حليفا للإنسان أم منافسا له؟ مما يعني أنه بالإمكان- في القريب العاجل- أن تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي الكثير من الخدمات التي لم تكن متوقعة اليوم، وذلك من خلال القدرة على تحليل البيئة واتخاذ القرارات والتكيف مع بيئة غير مألوفة أو مواقف جديدة، أم أنها ستكون عنصر مراقبة للإنسان دون علمه منتهكة بذلك حقوقه وحياته الخاصة، أم أنها تتفوق على الإنسان في أداء المهام والواجبات بما يحقق مبدأ عدم المساواة في مستقبل مشترك للإنسان والذكاء الاصطناعي، بما يؤثر على وحدة الإنسان الأنثروبولوجيا[٦٧]، وهو ما يجعل القانون نفسه كضامن للسيطرة البشرية على تقنيات الذكاء الاصطناعي.

---

[٦٦] يطرح الباحث هذا التساؤل وهو في حيرة من أمره- بعد الاطلاع المتواضع على مؤلفات للذكاء الاصطناعي أغلبها قانونية وبعضها متخصصة- هل فعلا سيكون الذكاء الاصطناعي القوة التي ترتقي بالإنسان نحو آفاق جديدة من الابتكار والرفاهية، أم أنه التحدي الذي سيهدد هيمنة البشر على مستقبلهم ويقوض قدراتهم؟

ولكننا إن أرادنا الإجابة حقا علينا الانتظار قليلا مسترقين السمع بفضول، ومحدقين النظر بترقب، إلى ما ستحدثه هذه التقنيات الذكية في المستقبل.

[٦٧] الأنثروبولوجيا هو علم دراسة الإنسان وسلوكياته في المجتمعات المختلفة عبر الزمان والمكان، ويهتم هذا العلم بفهم التنوع الثقافي والاجتماعي للبشر، وكذلك الجوانب البيولوجية واللغوية والتاريخية التي تميزهم.

Maurice Godlier: Anthropologie, Fayard , 1984, P. 15.

(ISSN: 2537- 0758)

المبحث الأول
الإطار التشريعي للحق في الحياة الخاصة
في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم:

يعد الحق في الحياة الخاصة من الحقوق الدستورية والقانونية الأساسية الملازمة للشخص الطبيعي بصفته الإنسانية كأصل عام، فهي تعد أساس بنيان كل مجتمع قانوني سليم، كما أنه من الحقوق السابقة على وجود الدولة ذاتها، لذلك يحرص المشرع على كفالة هذا الحق بكافة صوره وأشكاله باعتباره مستقلا بذاته، وأرسى المشرع الدستوري القواعد الأساسية لهذا الحق، وسعى أيضا إلى ترسيخه في أذهان المشرع العادي لمنع التدخل في خصوصيات الأخرين وكشف أسرارهم، ودعا إلى تأكيد هذا الحق كافة مؤسسات الدولة[٦٨].

وفي ذات السياق، يؤدي الدستور والقانون دوراً محورياً في تنظيم المجتمع وحماية الحياة الاجتماعية، مما دفع الدولة ومؤسساتها المختلفة إلى السعي نحو عالم متطور تقوده التكنولوجيا والرقمنة، هذا التوجه يتجاوز الأطر التقليدية ليعتمد على تقنيات وأنظمة حديثة تتمحور حول الذكاء الاصطناعي الذي يعزز القدرات البشرية، حيث تُسهم هذه التقنيات في تطوير قطاعات وميادين متعددة، مشكّلة بذلك أساساً لعالم متقدم يتبنى الحلول التكنولوجية الحديثة في تسيير شئون الحياة العامة مع مراعاة الحق في الحياة الخاصة للأفراد.

---

[٦٨] من الجدير بالذكر، صدور بيان من مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية جاء فيه: ما يتم تداوله على منصات التواصل الاجتماعي من مواقع وتطبيقات لتزييف وفبركة الصور ومقاطع الفيديوهات والتي يوظفها بعض المستخدمين في الابتزاز الإلكتروني، بغرض جني المال أو دفع عدد من الناس قسرًا إلى أفعال منافية للآداب أو إلى جرائم جنسية تحرمها الأديان، وتجرمها القوانين، وتأباها التقاليد والأعراف، ومن المحرَّم شرعًا والمجرَّم قانونًا استخدام البرامج والتقنيات الحديثة، سيما تقنية التزييف العميق Deep Fake، في فبركة مقاطع مرئية أو مسموعة أو صور للأشخاص، بغرض ابتزازهم ماديًا أو الطعن في أعراضهم وشرفهم، أو دفعهم لارتكاب أفعال محرمة، فهذه الأفعال من الإيذاء والبهتان التي حرمتها الشريعة الإسلامية.
بيان صادر عن مركز الأزهر العالمي للفتوى الإلكترونية بتاريخ ١/ ٢/ ٢٠٢٢.

وفي سبيل ذلك، نقسم هذا المبحث إلى مطلبين الأول، **دور الدستور في حماية الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي**، فيما يكون الثاني للحديث عن **دور القانون في حماية الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي**.

المطلب الأول

دور الدستور في حماية الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي

يُعتبر الدستور الركيزة الأساسية في البناء القانوني للدولة، حيث يحدد شكلها ونظام الحكم فيها، وينظم سلطاتها من حيث تكوينها، ووظائفها واختصاصاتها، وعلاقاتها الداخلية والدولية، كما يضمن الدستور حقوق الأفراد وحرياتهم ويضع الضمانات اللازمة لحمايتها[٦٩]، ففي الوقت الحالي أصبح الدستور لا يقتصر على تنظيم السلطات، بل يضع الأسس والمبادئ التي ترسم الفلسفات والتوجهات وتحدد الأهداف والطموحات في المجالات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية، ويُلزم السلطات العامة في الدولة بالعمل على تحقيق هذه الأهداف وفقاً للتطورات والأحداث المستجدة التي تؤثر على الأفراد والمجتمع.

وتأكيداً لمبدأ علو القواعد الدستورية قضت المحكمة الدستورية العليا بأنه "حيث إن الدستور هو القانون الأساسي الأعلى الذي يرسى القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم، ويحدد السلطات العامة، ويرسم لها وظائفها، ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها، ويقرر الحريات والحقوق العامة ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها، ومن ثم فقد تميز الدستور بطبيعة خاصة تضفي عليه صفة السيادة، والسمو بحسبانه كفيل الحريات وموئلها وعماد الحياة الدستورية، وأساس نظامها وحق لقواعده أن تستوي على القمة من البناء القانوني للدولة وتتبوأ الصدارة بين قواعد النظام العام، باعتبارها أسمى القواعد الآمرة التي يتعين على الدولة التزامها في تشريعها وقضائها وما تمارسه من سلطات تنفيذية ودون أي تفرقة أو تمييز في مجال الالتزام بها بين السلطات العامة الثلاث"[٧٠].

---

[٦٩] د. محمد كامل: مبدأ المشروعية، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، صـ ٤٤.

[٧٠] حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١١ دستورية "قضائية" الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٨.

(ISSN: 2537- 0758)

ولذلك، أصبح الدستور حجر الزاوية في بناء الديمقراطية، ولكن لا يعني بالضرورة تحقيق الديمقراطية ما لم يكن هذا الدستور يعبر عن المجتمع الذي يحكمه، وعن إرادة الشعب الذي يتبناه، ويحدد بوضوح حدود السلطات العامة[٧١]، وفي ضوء تطورات الذكاء الاصطناعي، يصبح ضرورياً أن يتكيف الدستور مع هذه التقنيات الحديثة، ليشمل حماية الحياة الخاصة للأفراد وضمان حقوقهم في ظل ما قد تجلبه التطورات الرقمية، فعدم مراعاة هذه التحولات قد يعزل الأفراد عن التقدم الديمقراطي والعلمي المحيط بهم، ويتركهم في مواجهة مستقبل تقني بدون ضمانات حقيقية لحقوقه وحرياته.

وفي ذات السياق، يعتبر الحق في الحياة الخاصة من الحقوق الدستورية الأساسية، نظرًا لارتباطه الوثيق بحياة الفرد وحريته الشخصية، وما يترتب على ذلك من احترام لخصوصيته وصون كرامته من أي تدخل أو تطفل من الآخرين، فالحق في الحياة الخاصة يُعزز إمكانية الفرد في العيش بكرامة، وفقًا لقناعاته وأفكاره وإرادته، دون أن يتعرض لأي انتهاك أو تدخل غير مرغوب فيه، إذ لا يمكن أن تكون حياة الإنسان متاحة للجميع دون حدود أو قيود، حيث لكل فرد مجاله الخاص الذي لا يرغب أن يطلع عليه أحد دون إذنه، حيث تُعد الحياة الخاصة مستودعًا لأسرار الإنسان، التي يجب أن تبقى محمية من الكشف أو الإفصاح دون موافقته[٧٢].

ومع التقدم المستمر في تقنيات الذكاء الاصطناعي، تزايدت المخاطر التي تهدد الحياة الخاصة للأفراد، فالتطور التكنولوجي أفرز مجموعة من الأدوات التي تراقب تحركات الأفراد وتجمع بياناتهم الشخصية وتخزنها وتستخدمها بطرق متعددة، فمن أبرز هذه التقنيات أنظمة المراقبة بالفيديو ورصد البريد الإلكتروني والاتصالات، وقواعد البيانات، هذه الابتكارات تمثل تهديدًا جديدًا ومباشرًا للحياة الخاصة، خصوصًا في ظل ظهور "بنوك المعلومات" التي تحتفظ بكميات هائلة من البيانات الشخصية،

[٧١] د. حمدي علي عمر: النظام الدستوري المصري وفقاً لدستور ٢٠١٤، منشأة المعارف، ٢٠١٦، ص ٨.

[٧٢] د. أميرة عبد الله: الإطار الدستوري للحق في الخصوصية الإنجابية، مرجع سابق، صـ ١٠٨٦.

وتصبح هذه المخاطر أشد عندما تُستخدم هذه البيانات لأغراض غير مصرح بها، ودون علم أو موافقة الأفراد المعنيين[٧٣]، هذا الواقع يعزز أهمية الحق في الحياة الخاصة كحق دستوري، حيث يجب حماية الأفراد من أي تدخل غير مشروع في خصوصياتهم، ويصبح من الضروري وضع تشريعات صارمة تحمي حق الأفراد في حياتهم الخاصة، تتواكب مع القواعد والنصوص الدستورية.

فضلا عن ذلك، مع تزايد تقنيات الذكاء الاصطناعي وما تفرضه من تحديات على الحياة الخاصة للأفراد، برزت الحاجة إلى تحقيق توازن بين حق الدولة في الاطلاع على بعض جوانب الحياة الخاصة لأغراض مشروعة، وحق الأفراد في الحفاظ على خصوصيتهم وحماية حياتهم الخاصة من أي انتهاك. لذلك، يصبح من الضروري أن يكفل النظام الدستوري ضمانات كافية لحماية الحق في الحياة الخاصة، بما يتيح للأفراد ممارسة حقوقهم المشروعة دون تعرض لخصوصياتهم.

وفي هذا السياق، اهتم الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩ بتطوير آليات لحماية الحياة الخاصة في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة، لا سيما فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي والأمن المعلوماتي، وقد أدرك المشرع الدستوري الأهمية الحيوية التي يلعبها الذكاء الاصطناعي في كافة مجالات الحياة، سواء على مستوى الفرد أو الدولة أو المجتمع، مما تطلب وضع إطار دستوري يواكب هذه التحولات، ويضمن حماية الخصوصية في ظل التطورات التكنولوجية والتقنية.

حيث نصت المادة (٣١) من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩ على أنه "أمن الفضاء المعلوماتي جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي، وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه، على النحو الذي ينظمه القانون"[٧٤].

---

[٧٣] د. حسين سعيد: الحماية القانونية للخصوصية المعلوماتية في ظل مشروع قانون المعاملات الإلكترونية العماني، بحث منشور بمؤتمر أمن المعلومات والخصوصية في ظل قانون الإنترنت، القاهرة، يونيو ٢٠٠٨، صـ ٢.

[٧٤] انظر نص المادة (٣١) من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩.

(ISSN: 2537- 0758)

ولذلك، حرصت الدولة المصرية على التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، حيث تعد تقنية المعلومات والاتصالات من الركائز الأساسية لهذا التوجه، حيث يشكل هذا القطاع أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي تركز عليها الدولة ضمن خطط التنمية الاقتصادية المستقبلية، وقد وجهت الدولة استثمارات كبيرة إلى قطاع تقنية المعلومات والاتصالات بهدف تحسين كفاءة الإدارة العامة وتعزيز الأداء الوظيفي[٧٥].

ومع هذا التحول الرقمي[٧٦]، تبرز أهمية حماية الحياة الخاصة للأفراد، حيث أن توسيع استخدام تقنيات المعلومات والذكاء الاصطناعي يزيد من احتمالات جمع وتخزين البيانات الشخصية، لذلك يتعين على الدولة وضع ضوابط صارمة لضمان عدم انتهاك خصوصية الأفراد في ظل السعي نحو تحسين الكفاءة الإدارية باستخدام هذه التقنيات، فضلا عن ذلك، يجب أن تكون هذه السياسات قادرة على تحقيق التوازن بين التقدم التكنولوجي وحماية حقوق الأفراد في الحفاظ على حياتهم الخاصة.

وفي سبيل ذلك قضت المحكمة الإدارية العليا بأنه "أن المشرع الدستوري في دستور عام ٢٠١٤ أراد من خلال نص دستوري صريح أن ينظم لأول مرة في تاريخ الدساتير المصرية المتعاقبة حق المواطن المصري في الحصول على المعلومات والبيانات في شتى مجالات الحياة وضروبها معلنًا بذلك للشعب مصدر السلطات عن حقه الأصيل في الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية،

---

[٧٥] المصدر على الموقع الإلكتروني:

https://bit.ly/3NCrSZ9

تاريخ أخر زيارة للموقع يوم ٢٢/ ١٠/ ٢٠٢٤ الساعة ٦ مساءً.

[٧٦] حيث نصت المادة (٦٨) من دستور ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩ على أنه "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمدا. وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فترة العمل بها بدار الوثائق القومية، وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها، بجميع الوسائل والأدوات الحديثة، وفقاً للقانون".

وتداولها، بل أكثر من ذلك جعل الإفصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة لكل مواطن، بحيث تلتزم بتوفير المعلومة له وإتاحتها بكل شفافية ووضوح، وذلك كله من خلال قواعد عامة مجردة تحدد ضوابط الحصول على المعلومات وسبل إتاحتها للجميع وسريتها في بعض الأحيان إذا اقتضت طبيعتها ذلك، وهذه القواعد بطبيعة الحال يجب أن تصدر في شكل قانون عن السلطة المختصة دستورية بذلك"[٧٧].

ومن جانب أخر، فإن انتشار إنترنت الأشياء كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي أدى إلى تفاقم المخاطر التي تهدد الحياة الخاصة للأفراد، خاصة مع وجود الأجهزة التقنية في مختلف القطاعات الحساسة، فالأجهزة المتصلة بالإنترنت تُشكل تحديًا إضافيًا لأمن الفضاء المعلوماتي، حيث يمكن استغلالها لتنفيذ هجمات واسعة النطاق على المجتمعات، كما أنها معرضة باستمرار للهجمات الإلكترونية التي تتطور بتطور التكنولوجيا[٧٨]، هذا الوضع يُعزز الحاجة إلى حماية الخاصة للأفراد، حيث أن البيانات الشخصية المرتبطة بهذه الأجهزة قد تتعرض للاختراق أو الاستغلال، ففي ظل انتشار الأدوات مفتوحة المصدر المتاحة عبر الإنترنت بدون رقابة، يصبح من الضروري وضع سياسات وإجراءات أمنية محكمة لضمان حماية الخصوصية والحد من المخاطر السيبرانية الناجمة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء[٧٩].

---

[٧٧] حكم المحكمة الإدارية العليا "الدائرة الأولى– موضوع" في الطعن رقم ١٦٦١٤ لسنة ٦٢ قضائية عليا، الصادر بجلسة ١٣/ ٦/ ٢٠٢٠.

[٧٨] أعلنت السلطات اللبنانية يوم الخميس الموافق ١٩/ ٩/ ٢٠٢٤، ارتفاع حصيلة ضحايا أجهزة الاتصال اللاسلكية التي يستخدمها حزب الله، نتيجة هجوم إلكتروني على هذه الأجهزة، مما يطرح تساؤلاً هاماً هل يمكن اختراق أجهزة التليفزيون واللاب توب والهاتف الذكي، بما يسبب انفجارات تعرض حياة الأفراد للخطر.

المصدر على الموقع الإلكتروني:

https://bit.ly/3YjULhZ

تاريخ أخر زيارة للموقع يوم ٢٢/ ١٠/ ٢٠٢٤ الساعة ٧ مساءً.

[79] Yadong Cui: Artificial Intelligence and Judicial Modernization, Shanghai People's Publishing House, 2020, P. 10.

(ISSN: 2537- 0758)

وفي المقابل من ذلك، تتيح الحياة الرقمية والفضاء المعلوماتي للأفراد إمكانية الوصول الفوري إلى المعلومات والأفكار من مختلف المصادر، بدون تكاليف تُذكر، وبما يتجاوز الحدود الوطنية[٨٠]، هذا التوسع في الوصول إلى المعرفة يعزز بشكل كبير قدرة الأفراد على التمتع بحقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الدستور، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية، كما تُعد الحقوق الرقمية من العوامل الأساسية لتمكين المجتمع[٨١]، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أرساها الدستور المصري، ومع ذلك فإن هذا الانفتاح الرقمي يفرض تحديات تتعلق بحماية الحياة الخاصة، حيث يمكن أن يؤدي التفاعل الواسع مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى جمع البيانات الشخصية واستخدامها بطرق غير مشروعة، ولذلك يجب أن تحظى الحقوق الرقمية بإطار قانوني يضمن حماية الحياة الخاصة للأفراد في ظل التحول الرقمي المتسارع، من خلال وضع ضوابط تضمن عدم انتهاك الخصوصية أثناء تطبيقات الذكاء الاصطناعي واستفادة الأفراد من الفرص التي توفرها[٨٢].

وبناءً على ما تقدم، نجد أن المشرع الدستوري أحاط الحياة الخاصة بسياج من الضمانات والقواعد التي أكدت على حمايتها واعتبارها حقًا أساسيًا لا يجوز انتهاكه، حيث نصت المادة (٥٧) من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩ على أنه "للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفي الأحوال التي يبينها القانون. كما تلتزم الدولة بحماية حق

---

(٨٠) د. حسن ربحي: الوعي بالمواطنة الرقمية لدى مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته ببعض المتغيرات، المجلة الدولية لتعليم النظم الإدارية، العدد الأول، يونيو ٢٠١٨، صـ ١٣.

(٨١) د. وسام نعمت: الحقوق الرقمية وآليات الحماية الدولية المقررة لها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، دون دار نشر، ٢٠٢٠، صـ ٣٥٨.

(82) Steven John: Machine Law, Ethics and Morality in the Age of Artificial Intelligence, IGI Global, 2020, P. 13.

المواطنين في استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك"[٨٣].

وتعتبر هذه المادة الدستورية جزءًا من الجهود الدستورية، حيث تُعبر عن التزام الدولة– بكافة مؤسساتها– بحماية الحياة الخاصة للأفراد، مع توفير إطار قانوني صارم يضمن عدم انتهاك هذا الحق، من خلال التأكيد على المسئولية القانونية للمخالفين، وفرض مبدأ عدم التدخل في الشئون الخاصة للأفراد، وتحديد الضوابط والوسائل القانونية اللازمة لذلك، كما تسعى المادة إلى تحقيق توازن دقيق بين حماية الأمن العام واحترام حقوق الأفراد في الحياة الخاصة، مما يعكس الأهمية المتزايدة لهذا الحق في الدستور.

وفي المقابل من ذلك، يُعتبر الذكاء الاصطناعي من أبرز الإنجازات التكنولوجية المعاصرة، حيث يشهد نموًا متزايدًا ويتيح تطبيقات مبتكرة ومتنوعة في مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك التعليم والصحة والأمن والتجارة والنقل والبيئة والثقافة، ومع ذلك يثير هذا التقدم قضايا قانونية وأخلاقية تتعلق بتأثيره على الحياة الخاصة للأفراد[٨٤]، فكيف يمكن للدولة أن توازن بين الحفاظ على الأمن العام وحماية حقوق الأفراد في الحياة الخاصة؟ وتكمن الإجابة عن هذا التساؤل في تشديد الضوابط القانونية التي تضمن عدم استغلال تقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة من الأفراد بشكل تعسفي من جانب بعض الجهات الحكومية، فيجب أن يكون أي عمل من هذا القبيل مستندًا إلى أمر قضائي مسبب ومعلن للفرد ويوضح الحاجة والضرورة لذلك التدخل.

ومع ذلك، قد يرى البعض أن هذه التدخلات الحكومية يمكن أن تُعتبر استثناءات في حالات معينة، مثل الحفاظ على الأمن القومي أو النظام العام أو حماية حقوق الآخرين، وفي هذا السياق يكون التدخل قد نشأ لتحقيق مصلحة عامة أكبر.

---

[٨٣] انظر نص المادة (٥٧) من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩.

[٨٤] د. ياسمين عبد المنعم: التحديات القانونية الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص٣١٣٠.

(ISSN: 2537- 0758)

وتماشيًا منا بصحة هذا الرأي، فإن القلق هنا أن مثل هذه الاستثناءات قد تُستخدم كذريعة لتجاوز حقوق الأفراد، مما يؤدي إلى الانزلاق نحو الرقابة الجماعية، لذلك من الأهمية بمكان أن تكون أي تدخلات في الحياة الخاصة محكومة بإجراءات قانونية صارمة، تشمل الحصول على إذن قضائي واضح ومحدد ومعلن، علاوة على ذلك ينبغي أن تكون هناك آليات للمساءلة تضمن أن هذه التدخلات تُستخدم فقط في الحالات التي تتطلب ذلك حقًا، وبطريقة تتسم بالشفافية والعدالة، فغياب هذه الضمانات يمكن أن يؤدي إلى انتهاكات غير مقبولة للحياة الخاصة، مما يُهدد الثقة بين الأفراد والدولة. لذا، يجب توخي الحذر في التعامل مع هذه الاستثناءات للحفاظ على حقوق الأفراد وضمان عدم تجاوزها[٨٥].

وفي سياق متصل، أكد المشرع الدستوري في دستور عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩ على حرمة المنازل، حيث نص في المادة (٥٨) منه على أنه "للمنازل حرمة، وفيما عدا حالات الخطر، أو الاستغاثة لا يجوز دخولها، ولا تفتيشها، ولا مراقبتها أو التنصت عليها إلا بأمر قضائي مسبب، يحدد المكان، والتوقيت، والغرض منه، وذلك

---

[٨٥] تجدر الإشارة إلى أن القضاء المصري قد تعرض إلى قانونية المراقبة على المجال الرقمي، حيث كشف حكم محكمة القضاء الإداري الصادر عام ٢٠١١ في قضية الاتصالات خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أن هناك محاولات للمراقبة بدأت وفقا لأقل التقديرات عام ٢٠٠٨ عندما قامت وزارات الداخلية والاتصالات والإعلام بمشاركة شركات الهاتف المحمول، بإجراء بعض تجارب المراقبة، كانت إحداها في ٦ ابريل عام ٢٠٠٨، والأخرى في ١٠ أكتوبر ٢٠١٠، وقد استهدفت التجربتان قطع الاتصالات عن مصر وكيفية حجب بعض المواقع الرقمية، وأسلوب منع الدخول على شبكة الإنترنت لمدينة أو لمحافظة أو لعدة محافظات، وكذلك بإبطاء مواقع رقمية محددة، ووضع خطة لسرعة الحصول على بيانات مستخدمي الشبكة عقب استخدامها خلال فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

وأيضا أصدرت محكمة القضاء الإداري حكما في عام ٢٠١٠ بصدد مراقبة خدمة رسائل المحمول المجمع "Bulk sms"، حيث قضت بوقف تنفيذ قرار الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بإخضاع خدمة الرسائل القصيرة المجمعة للرقابة المسبقة أو اللاحقة، وبحظر تعليق مباشرة الشركات المرخص لها لنشاطها المتعلق بتقديم تلك الخدمة على وجوب الحصول على موافقات مسبقة قبل تقديم الخدمة التي تقوم على رقابة محتوى الرسائل محل الترخيص من أية جهات.

المصدر على الموقع الإلكتروني:

https://bit.ly/48hcB9P

تاريخ أخر زيارة يوم ٢٤/ ١٠/ ٢٠٢٤ الساعة ٢ صباحاً.

كله في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية التي ينص عليها، ويجب تنبيه من في المنازل عند دخولها أو تفتيشها، واطلاعهم على الأمر الصادر في هذا الشأن"[٨٦].

وبناءً على ذلك، تُعد حرمة المنازل من الحقوق الأساسية المرتبطة بالحياة الخاصة للأفراد، حيث تعكس قيمة الخصوصية وسرية الحياة الشخصية، فإن حرمة المنازل تعني أن الأفراد لهم الحق في التمتع بمساحة خاصة تُعتبر ملاذًا آمنًا بعيدًا عن المراقبة والتدخل الخارجي– لا سيما وإن كانت تلك المراقبة أو التدخل باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي–، ويُحظر الدخول إلى المنازل أو تفتيشها دون إذن قضائي، بما يضمن عدم انتهاك الخصوصية الشخصية، فأي تعدي على حرمة المنازل يُعتبر انتهاكًا خطيرًا للحقوق الفردية، ويشكل تهديدًا للأمان النفسي والاجتماعي للأفراد، مما يؤكد أهمية حماية هذا الحق في تعزيز الحياة الخاصة وضمان كرامة الأفراد[٨٧].

فضلا عن ذلك، أكد الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩ على أحقية كل إنسان في الحياة الآمنة، حيث نصت المادة (٥٩) منه على أنه "الحياة الآمنة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها، ولكل مقيم على أراضيها"[٨٨].

بالإضافة إلى ذلك، أقر الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩، بأن لجسد الإنسان حرمة خاصة، حيث نصت المادة (٦٠) منه على أنه "لجسد الإنسان حرمة، والاعتداء عليه، أو تشويهه، أو التمثيل به، جريمة يعاقب عليها القانون. ويحظر الاتجار بأعضائه، ولا يجوز إجراء أية تجربة طبية، أو علمية عليه بغير رضاه الحر الموثق، ووفقا للأسس المستقرة في مجال العلوم الطبية، على النحو الذي ينظمه القانون"[٨٩].

---

[٨٦] انظر نص المادة (٥٨) من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩.

[87] Olivier IhI: La vie privée et le droit à l'oubli, presses Universitaires de France, 2016, P. 48.

[٨٨] انظر نص المادة (٥٩) من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩.

[٨٩] انظر نص المادة (٦٠) من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩.

(ISSN: 2537- 0758)

وبذلك، انفرد الدستور المصري بالتأكيد على الحياة الآمنة– في بُعدها المكاني والظرفي– وحرمة جسد الإنسان، من خلال نصوص صريحة تعزز حق الفرد في الخصوصية بجميع صورها[٩٠]، ويُعد هذا التوجه الدستوري خطوة هامة في سياق مواجهة التحديات التي يفرضها التطور التكنولوجي السريع، خاصة تقنيات الذكاء الاصطناعي، بحيث يُحظر استخدامها لانتهاك حرمة الجسد أو الحياة الخاصة، سواء عبر المراقبة الإلكترونية، أو جمع وتحليل البيانات الشخصية دون موافقة الأفراد، فضلا عن ذلك، أقر المشرع الدستوري ضمانات صارمة التطبيق، تفرض في حالة استدعت الضرورة أي تدخل في الحياة الخاصة.

وإلى جانب ذلك، لم يقف المشرع الدستوري عند هذا الحد، بل وفر الحماية ضد الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة أو المساس به، حيث نصت المادة (٩٩) من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩ على أنه "كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وللمضرور إقامة الدعوى الجنائية بالطريق المباشر. وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء، وللمجلس القومي لحقوق الإنسان إبلاغ النيابة العامة عن أي انتهاك لهذه الحقوق، وله أن يتدخل في الدعوى المدنية منضماً إلى المضرور بناء على طلبه، وذلك كله على الوجه المبين بالقانون"[٩١].

ومن خلال استقراء النصوص الدستورية– سالفة البيان– نجد أنها تشير إلى مجموعة من الأسس التي يجب أن تستند إليها لضمان الحق في الحماية الخاصة، مع مراعاة عدد من المبررات المهمة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، وهي[٩٢]:–

أولا: حماية الأمن القومي والنظام العام الذي يتكون من عدة عناصر هي الصحة العامة، والسكينة العامة، والآداب العامة، والأخلاق العامة، وأن أي مساس

---

[٩٠] سبق أن أشرنا إلى صور الخصوصية في المطلب الأول من المبحث التمهيدي.

[٩١] انظر نص المادة (٩٩) من الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩.

[٩٢] د. حميد حنون: حقوق الإنسان، مكتبة السنهوري، ٢٠١٢، صـ ٢٢٠.

لعنصر من هذه العناصر يعد مبررا لتقييد حق الفرد في الحياة الخاصة كون هذه العناصر تهم المجتمع ككل، وحق الجماعة مقدم على حق الفرد.

ثانيا: حماية الآداب العامة باعتبار حمايتها قيد على حق الفرد في الخصوصية والحياة الخاصة، فالمقصود بالآداب العامة هي المحافظة على القيم الأدبية والأخلاقية التي تواضع الناس في مجتمع ما على احترامها والالتزام بها، كما أن الأخذ بفكرة الآداب العامة كمبرر لتقييد الحق في الحياة الخاصة يجد أساسه في أن الفرد يعيش في مجتمع معين، ومن ثم لا يكفي أن يحترم الفرد حقوق وحريات أفراد ذلك المجتمع، بل يجب عليه أن يحترم القيم الأخلاقية والأدبية لذلك المجتمع أيضاً.

ثالثا: احترام حقوق الأفراد وحرياتهم، فيؤدي وجود المجتمع إلى وجود علاقات اجتماعية بين أفراده، وهذا أمر طبيعي بالنظر لاتصال الفرد بأفراد جنسه الآخرين، ومتى وجدت هذه العلاقات لابد من وجود قواعد قانونية تحكمها من أجل التوفيق بين المصالح المتعارضة، لذلك يمكن القول بأن تقييد الحق في الحياة الخاصة باحترام حقوق وحريات الآخرين يقوم على فكرة عدم عزلة حقوق وحريات الفرد عن الآخرين، وبالتالي لا يجوز للفرد أن يسئ استعمال حقه بأن يلحق ضررا بحقوق الآخرين وحرياتهم.

ومما تقدم يتضح لنا أن الحق في الحياة الخاصة محدد في كل عصر من العصور، من خلال وجود قواعد عامة تنظم هذا الحق بالنظر إلى ما يطرأ على المجتمع من تطور وتفاعل بين أفراده، وكذلك تطور وسائل ونمط حياتهم، لا سيما في عصر الذكاء الاصطناعي الذي سهل– بطرق مشروعة وغير مشروعة– الاعتداء على الحياة الخاصة.

ومن جماع ما سبق، يتضح أن الحق في الحياة الخاصة يُعتبر من أهم الحقوق المستقلة التي يتمتع بها الإنسان، حيث يستمد هذا الحق أسسه من النصوص الدستورية، مما يجعله محمياً حماية دستورية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من حماية الحرية الفردية[٩٣]. ومع ذلك، فإن ضمان حماية هذا الحق لا يمكن أن يتحقق من خلال النصوص الدستورية وحدها، بل يتطلب وجود سلطة عليا تضمن تنفيذ تلك النصوص

[٩٣] د. أميرة عبد الله: الإطار الدستوري للحق في الخصوصية الإنجابية، مرجع سابق، صـ ١١٤٢.

(ISSN: 2537- 0758)

بشكل فعال، هذه السلطة تتمثل في جهة مختصة تُعنى برقابة مدى توافق التشريعات مع أحكام الدستور، وهو الدور الذي تضطلع به المحكمة الدستورية العليا، من خلال ممارسة رقابتها على دستورية القوانين[٩٤]، حيث تضمن المحكمة انسجام التشريعات مع المبادئ الدستورية وحماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة الخاصة.

وهديا بما تقدم، فقد أسست المحكمة الدستورية العليا في مصر البنيان الوقائي والإجرائي للحق في الحياة الخاصة، حيث قضت بأنه "ثمة مناطق من الحياة الخاصة لكل فرد تمثل أغوارًا لا يجوز النفاذ إليها، وينبغي دوما– ولاعتبار مشروع– ألا يقتحمها أحد ضمانا لسريتها، وصونا لحرمتها، ودفعا لمحاولة التلصص عليها أو اختلاس بعض جوانبها، وبوجه خاص من خلال الوسائل العلمية الحديثة التي بلغ تطورها حدا مذهلا، وكان لتنامي قدراتها على الاختراق أثرا بعيدا على الناس جميعهم حتى في أدق شئونهم، وما يتصل بملامح حياتهم، بل وبياناتهم الشخصية التي غدا الاطلاع عليها وتجميعها نهبا لأعينها ولآذانها، وكثيرا ما لحق النفاذ إليها الحرج أو الضرر بأصحابها، وهذه المناطق من خواص الحياة ودخائلها، تصون مصلحتين قد تبدوان منفصلتين، إلا أنهما تتكاملان، ذلك أنهما تتعلقان بوجه عام بنطاق المسائل الشخصية التي ينبغي كتمانها، وكذلك نطاق استقلال كل فرد ببعض قراراته الهامة التي تكون– بالنظر إلى خصائصها وآثارها– أكثر اتصالاً بمصيره وتأثيراً في أوضاع الحياة التي اختار أنماطها. وتبلور هذه المناطق جميعها– التي يلوذ الفرد بها، مطمئنا لحرمتها ليهجع إليها بعيدًا عن أشكال الرقابة وأدواتها– الحق في أن تكون للحياة الخاصة تخومها بما يرعى الروابط الحميمة في نطاقها. ولئن كانت بعض الوثائق الدستورية لا تقرر هذا الحق بنص صريح فيها، إلا أن البعض يعتبره من أشمل الحقوق وأوسعها، وهو كذلك أعمقها اتصالا بالقيم التي تدعو إليها الأمم المتحضرة"[٩٥].

---

[٩٤] د. حمدي علي عمر: النظام الدستوري المصري، مرجع سابق، صـ ٢٠٧.

[٩٥] راجع حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١٦ قضائية "دستورية" الصادر بجلسة ١٨/ ٣/ ١٩٩٥.

وفي الختام، يتضح أن الدستور المصري أضفى طابعًا دستوريًا على حماية الحق في الحياة الخاصة، مما يجعله أحد أهم الضمانات القانونية لتعزيز هذا الحق، باعتبار الدستور الوثيقة القانونية الأعلى في الدولة، فإنه لا يقتصر على تحديد شكل الدولة ونظام الحكم، بل يمتد أيضًا لتنظيم اختصاصات السلطات العامة وحماية حقوق الأفراد وحرياتهم، فمن خلال نصوصه، يوفر إطارًا قانونيًا راسخًا لضمان احترام الحق في الحياة الخاصة، ويعكس التزام الدولة بحماية هذه الحقوق في ظل التحديات المعاصرة، بما فيها تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني

دور القانون في حماية الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في مجال الذكاء الاصطناعي بفضل التقدم الكبير في التكنولوجيا ومعالجة البيانات، وقد أدى هذا التطور إلى إحداث تحول نوعي في المجتمعات المتقدمة، حيث أسهم في تحسين مستوى الراحة والرفاهية وساعد الأفراد على إنجاز مهامهم الاجتماعية والمهنية بشكل أكثر فاعلية. ومع ذلك، أثار الذكاء الاصطناعي نقاشات واسعة حول العديد من القضايا الفلسفية والأخلاقية والقانونية، إذ يمثل هذا المجال تحدياً جديداً أمام القانون على عدة مستويات، خاصة فيما يتعلق بإمكانية تطبيق القواعد القانونية الحالية على مختلف المسائل القانونية التي قد يطرحها الذكاء الاصطناعي، ومن أبرز هذه المسائل مسألة حماية الحق في الحياة الخاصة[٩٦].

---

[٩٦] أغلب تشريعات دول العالم اعتمدت على تخصيص قوانين تُعنى بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وتعتبر مملكة السويد أول الدول التي سنت تشريعاً يتعلق بمواجهة هذه النوعية من الجرائم وهو قانون حماية البيانات الصادر عام ١٩٧٣، وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون حماية أنظمة الحاسوب الآلي عام ١٩٧٦، ثم تبعها قانون حماية الحريات المعلوماتية الفرنسي عام ١٩٧٨، ثم التشريع الإنجليزي في قانون مكافحة التزوير والتزييف عام ١٩٨١، ثم تلتها كندا وهولندا وغيرها.

وعلى مستوى الدول العربية فقد كانت سلطنة عمان أول الدول التي عدلت أحكام قانون الجزاء رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٧٢ لسنة ٢٠٠٠، وكانت دولة الإمارات العربية

(ISSN: 2537- 0758)

بالإضافة إلى ذلك، لم يعد حق الفرد في حماية حياته الخاصة يقتصر على قدرته في تحديد متى وإلى أي مدى يمكن للآخرين الوصول إلى معلوماته الشخصية، خاصة في ظل الاعتداءات المتزايدة على الخصوصية الناتجة عن التقنيات المستخدمة في المجالات التجارية والاجتماعية. ونتيجة لذلك، أصبح من الضروري إعادة النظر في هذا الحق وزيادة الاهتمام بحمايته نظراً للمخاطر الجسيمة التي باتت تهدده، ومن أبرز تلك المخاطر التقنيات الذكية الاجتماعية التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة الأفراد اليومية، حيث يتم استخدامها بشكل متكرر ومستمر، وفي هذا السياق صدر قانون حماية البيانات الشخصية "المصري" رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، ليعالج حالة التشتت القانوني التي كانت تعاني منها حماية الحياة الخاصة والبيانات الشخصية، والتي كانت موزعة بين عدة قوانين دون تنظيم واضح[٩٧].

المتحدة أول دولة تصدر تشريعاً خاصاً بجرائم تقنية المعلومات وهو المرسوم بقانون اتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات المُلغى، ثم تلتها المملكة العربية السعودية بالمرسوم الملكي رقم ١٧ لسنة ١٤٢٨ هـ.

د. معاذ سليمان: اتجاهات المشرع العقابي الإماراتي في تعديلات المرسوم بقانون اتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، مجلة الفكر الشرطي، العدد (١١١)، أكتوبر ٢٠١٩، صـ ٢٩٥.

[٩٧] من الجدير بالذكر، أن بعض القوانين المصرية قد تناولت حماية الحياة الخاصة وسرية البيانات، إلا أنها كانت متفرقة في نصوص عدة، هذه النصوص تجرم إفشاء المعلومات الشخصية وتفرض عقوبات مشددة على من يرتكب هذه الأفعال، نظراً لما تمثله من تهديد لأمن المجتمع واستقراره، وقد تم الإشارة إلى هذه الجرائم والعقوبات في قانون العقوبات ضمن سياق حماية الخصوصية، فأضفى هذا القانون حماية للحياة الخاصة للأفراد من خلال تحريم تصويرهم في أوضاعهم الشخصية بدون علمهم أو موافقتهم، وإذ تُعد صورة الشخص جزءاً من كيانه وامتداداً لجسده، ورغم أنها قد لا تعبر عن كلام أو فكر أو رأي، إلا أنها تعكس شخصية الفرد في لحظات حياته الخاصة. وبالتالي، تُعتبر الصورة بمثابة تمثيل صاحبها، وتحظى بنفس الحماية القانونية الممنوحة لجسده فيما يتعلق بانتهاك خصوصيته.

د. محمد أحمد: الذكاء الاصطناعي وآثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد (٧٧)، سبتمبر ٢٠٢١، ص٥٢٦.

وبناء على ذلك، صدر قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، ليعزز حق الأفراد في الخصوصية، وهو حق يتعرض لانتهاكات متزايدة بسبب التطورات التكنولوجية ومكافحة الإرهاب، ويعتبر هذا القانون خطوة مهمة نحو إعادة تأكيد الحماية للحق في الحياة الخاصة، التي تضررت بفعل تلك التطورات، فمن منظور فلسفي، يرتبط هذا القانون بشكل جوهري بفهم الحق في الحياة الخاصة باعتباره من الحقوق الأساسية التي برزت في العصر الحديث، ومن خلال استيعاب الأبعاد الفلسفية لهذا الحق، يصبح فهم قانون حماية البيانات الشخصية أكثر وضوحاً وسهولة، باعتباره أداة رئيسية لحماية الخصوصية في المجتمع الرقمي المعاصر[٩٨].

ولذلك، عرّف المشرع المصري في المادة الأولى من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ البيانات الشخصية بأنها "أي بيانات متعلقة بشخص طبيعي محدد، أو يمكن تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الربط بين هذه البيانات وأي بيانات أخرى كالاسم، أو الصوت، أو الصورة، أو رقم تعريفي، أو محدد للهوية عبر الإنترنت، أو أي بيانات تحدد الهوية النفسية، أو الصحية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية"[٩٩].

ونحمد اتجاه المشرع المصري في شمولية الحماية التي يوفرها، حيث يتضمن جميع أشكال البيانات التي يمكن أن تحدد هوية الفرد، مما يخلق إطارًا قانونيًا متينًا

فضلا عن ذلك، قد تناولت المادة (١٣) من قانون الأحوال المدنية رقم (١٤٣) لسنة ١٩٩٤، سرية البيانات والمعلومات المسجلة في السجلات الخاصة بالأحوال المدنية، حيث تُعتبر هذه البيانات من المعلومات التي تدخل في كونها أسراراً قومية، ويُحظر إفشاؤها أو الاطلاع عليها إلا وفقاً للقانون أو بأمر قضائي.

كذلك هناك العديد من القوانين التي أكدت على سرية البيانات والمعلومات منها قانون البنك المركزي رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠، وكذلك قانون التأمين الصحي رقم (٢) لسنة ٢٠١٨، وقانون مكافحة جرائم تقنيات المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨، وقانون حماية المستهلك رقم (١٨١) لسنة ٢٠١٨، وكذا قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ والمعدل بقانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨، وأيضا قانون التوقيع الإلكتروني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤، ، وقانون تنظيم الاتصالات رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣.

[٩٨] د. حسن عبد الحميد، وأخرون: دراسة نقدية لقانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، مركز بحوث القانون والتكنولوجيا، ٢٠٢٠، صـ ٩٠.

[٩٩] انظر نص المادة الأولى من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

(ISSN: 2537- 0758)

يعزز من قدرة الأفراد على المطالبة بحقوقهم، كما أن وضوح المفاهيم المتعلقة بالبيانات الشخصية يساهم في تسهيل فهم الأفراد لحقوقهم، مما يعزز من وعيهم بأهمية حماية الخصوصية. علاوة على ذلك، يعكس هذا التعريف التزام الدولة المصرية بحماية الخصوصية، مما يعزز الثقة بين الأفراد والجهات التي تتعامل مع بياناتهم، كما أن مرونة التطبيق تعني أن القانون يمكن أن يتكيف مع التغيرات السريعة في التكنولوجيا وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يضمن استمرارية فاعليته في حماية البيانات الشخصية في عصرنا الرقمي المتسارع.

إلا أنه يؤخذ على المشرع في تعريف البيانات الشخصية في المادة– آنفة البيان– أنه قَصر حماية البيانات الشخصية على الأفراد الطبيعيين فقط، مما يستثني البيانات المتعلقة بالأشخاص الاعتبارية من نطاق الحماية القانونية[١٠٠]، ويُعتبر هذا المنطق غريبًا، حيث إن المشرع منح الأشخاص الاعتبارية شخصية قانونية كاملة، واعتبرها تتمتع بحقوقها باستثناء الحقوق المرتبطة بشخصية الإنسان الطبيعية، وذلك وفقًا لنص المادة (٥٣/ ١) من القانون المدني المصري[١٠١].

بالإضافة إلى ذلك، تكتسب بيانات الأشخاص الاعتبارية أهمية متزايدة في العصر الحالي، وقد تفوق في بعض الأحيان أهمية بيانات الأفراد الطبيعيين، ومن ثم، فإن هذا الوضع يستدعي توفير حماية خاصة للبيانات المرتبطة بالأشخاص الاعتبارية، من أجل ضمان عدم تعرضها للانتهاكات، مما يسهم في تعزيز الثقة بين المؤسسات والأفراد في التعاملات القانونية والتجارية.

على الجانب الأخر، فرض المشرع المصري حماية قانونية صارمة لفئة معينة من البيانات، تُعرف بالبيانات الحساسة، حيث عرّف المشرع هذه البيانات في المادة الأولى من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، بأنها "البيانات التي تفصح عن الصحة النفسية أو العقلية أو البدنية أو الجينية، أو بيانات القياسات الحيوية "البيومترية" أو البيانات المالية أو المعتقدات أو الآراء السياسية أو الحالة

---

[١٠٠] د. هبه رمضان: الحماية القانونية للبيانات الشخصية في عصر التكنولوجيا الرقمية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد (٣)، نوفمبر ٢٠٢٣، ص ٤٢٣.

[١٠١] د. حسن عبد الحميد، وأخرون: دراسة نقدية لقانون حماية البيانات الشخصية، مرجع سابق، ص٢٤.

الأمنية، وفي جميع الأحوال تعد بيانات الأطفال من البيانات الشخصية الحساسة"[١٠٢].

فضلا عن ذلك، نظم قانون حماية البيانات الشخصية أحكام البيانات الحساسة[١٠٣]، ومنع التعامل مع هذه البيانات بأية صورة، مع استثناء يسمح بذلك بعد الحصول على ترخيص من مركز حماية البيانات الشخصية وموافقة الشخص المعني كتابةً وبشكل صريح، أو في حالات محددة ينص عليها القانون، وتتبع الحاجة إلى فرض حماية مشددة على البيانات الحساسة من طبيعتها الخاصة، حيث تعتبر هذه البيانات وثيقة الصلة بالحريات الشخصية ويمكن أن تكشف عن الهوية، والخصائص، ونمط الحياة للأفراد، مما يهدد أمنهم وسلامتهم في حالة تعرضت هذه البيانات للاختراق أو الإساءة[١٠٤].

كما يلاحظ أن المشرع اعتمد مبدأ الموافقة المسبقة كمحدد رئيسي لمشروعية معالجة البيانات الحساسة، مما يتطلب أن تكون هذه الموافقة مكتوبة وصريحة، هذا الشرط يجعل من الموافقة أداة أساسية لحماية البيانات الحساسة من سوء الاستخدام، ويعزز من حقوق الأفراد في التحكم في معلوماتهم الشخصية. لذا، يبرز هذا الإطار القانوني أهمية البيانات الحساسة كجزء رئيسي من الحياة الخاصة للإنسان في العصر الرقمي، ويعكس وعي المشرّع المتزايد بالمخاطر المرتبطة بالتعامل مع هذه المعلومات.

---

[١٠٢] انظر نص المادة الأولى من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

[١٠٣] حيث نصت المادة (١٢) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ على أنه "يحظر على المتحكم أو المعالج سواء كان شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا جمع بيانات شخصية حساسة أو نقلها أو تخزينها أو حفظها أو معالجتها أو إتاحتها إلا بترخيص من المركز، وفيما عدا الأحوال المصرح بها قانونًا، يلزم الحصول على موافقة كتابية وصريحة من الشخص المعني، وفي حالة إجراء أي عملية مما ذكر تتعلق ببيانات الأطفال، يلزم موافقة ولي الأمر. ويجب ألا تكون مشاركة الطفل في لعبة أو مسابقة أو أي نشاط آخر مشروطة بتقديم بيانات شخصية للطفل تزيد على ما هو ضروري للمشاركة في ذلك...".

[١٠٤] د. طارق جمعة: الحماية القانونية للحق في الخصوصية الجينية "دراسة تحليلية مقارنة"، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد (١٢)، ٢٠٢٠، صـ ٣٩٧٥.

(ISSN: 2537- 0758)

ومن زاوية أخرى، تشير المادة الثالثة من مواد إصدار قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ إلى فئة من البيانات الشخصية، رغم أنها تندرج تحت تصنيف البيانات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين وتخضع لمعالجة إلكترونية كاملة أو جزئية، إلا أنها لا تنطبق عليها أحكام هذا القانون ولا تتمتع بالحماية القانونية، وتهدف هذه الاستثناءات إلى تحقيق أهداف متنوعة، حيث تقتصر الحماية على البيانات الشخصية التي يتم معالجتها في السياقات المهنية أو التجارية[١٠٥]، وتستثنى من نطاق الحماية، البيانات التي تعالج في إطار شخصي، أو تلك المعالجة لأغراض إعلامية بحتة، كما تُستثنى البيانات المرتبطة بالأمن القومي، وأغراض مكافحة الجريمة، وضبط مرتكبيها، وتنفيذ العقوبات وأعمال السلطة القضائية، بالإضافة إلى ذلك، تشمل الاستثناءات البيانات الشخصية المتعلقة بالبنك المركزي المصري والجهات الخاضعة لرقابته وإشرافه.

وفي ضوء ذلك، نصت المادة الثالثة من مواد إصدار قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ على أنه "**لا تسري أحكام القانون المرافق على ما يأتي:**

١- البيانات الشخصية التي يحتفظ بها الأشخاص الطبيعيون للغير، ويتم معالجتها للاستخدام الشخصي.

٢- البيانات الشخصية التي تتم معالجتها بغرض الحصول على البيانات الإحصائية الرسمية أو تطبيقًا لنص قانوني.

٣- البيانات الشخصية التي تتم معالجتها حصراً للأغراض الإعلامية بشرط أن تكون صحيحة ودقيقة، وألا تستخدم في أي أغراض أخرى، وذلك دون الإخلال بالتشريعات المنظمة للصحافة والإعلام.

٤- البيانات الشخصية المتعلقة بمحاضر الضبط القضائي والتحقيقات والدعاوى القضائية.

٥- البيانات الشخصية لدى جهات الأمن القومي، وما تقدره لاعتبارات أخرى.

ويجب على المركز، بناءً على طلب جهات الأمن القومي، إخطار المتحكم أو المعالج بتعديل أو محو أو عدم إظهار أو إتاحة أو تداول البيانات الشخصية، خلال

[١٠٥] د. هبه رمضان: الحماية القانونية للبيانات الشخصية، مرجع سابق، صـ ٤٢٥.

مدة زمنية محددة، وفقًا لاعتبارات الأمن القومي، ويلتزم المتحكم أو المعالج بتنفيذ ما ورد بالإخطار خلال المدة الزمنية المحددة به.

٦- البيانات الشخصية لدى البنك المركزي المصري والجهات الخاضعة لرقابته وإشرافه، عدا شركات تحويل الأموال وشركات الصرافة، على أن يراعى في شأنهما القواعد المقررة من البنك المركزي المصري بشأن التعامل مع البيانات الشخصية"[١٠٦].

وبذلك، تسلط هذه الاستثناءات الضوء على أهمية التوازن بين حماية البيانات الشخصية وضرورة تلبية احتياجات الأمن القومي والمجتمعي، بما يعكس التحديات القانونية المعاصرة في مجال تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي.

إلا أن البعض[١٠٧]، يرى أن نهج المشرع المصري في استبعاد مجموعة واسعة من البيانات الشخصية من نطاق الحماية التي يوفرها قانون حماية البيانات الشخصية، يُعتبر غير مبرر، فكان من الأفضل أن تُدرج هذه البيانات تحت مظلة الحماية القانونية مع وضع ضوابط كفيلة بحماية خصوصيتها بدلاً من استبعادها تمامًا. علاوة على ذلك، تفتح هذه المادة المجال لاستبعاد البيانات الموجودة لدى جهات الأمن القومي، مما يسمح بوجود استثناءات تعتمد على اعتبارات قد تتجاوز الأبعاد الأمنية البحتة، وهو ما قد يؤدي إلى تعريض حقوق الأفراد في الحياة الخاصة لمزيد من المخاطر، لذا يبدو أن حاجة ملحة لإعادة تقييم هذا التوجه لضمان توفير حماية مناسبة للبيانات الشخصية التي تلعب دورًا حيويًا في ضمان حقوق الأفراد وحياتهم الخاصة.

وإن كان هذا الرأي له وجاهته الفلسفية، إلا أنني أرى أن هذا النهج ضروريا- بناءً على اعتبارات تتعلق بالأمن القومي وكفاءة الإدارة- في بعض الحالات لضمان سير العلميات الأمنية والقضائية بشكل فعال، حيث تظل حماية المجتمع وأمنه أولوية، فهذا التوجه يتيح لجهات الأمن القومي التعامل بسرعة وفعالية مع البيانات الحساسة، مما يعزز قدرتها على مواجهة التهديدات والمخاطر المحتملة، فعلى سبيل

---

[١٠٦] انظر نص المادة (٣) من مواد إصدار قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

[١٠٧] د. حسن عبد الحميد وأخرون: دراسة نقدية لقانون حماية البيانات الشخصية، مرجع سابق، ص٢٥.

(ISSN: 2537- 0758)

المثال تعتبر المعلومات المتعلقة بالتحقيقات والمحاضر القضائية حيوية لتحقيق العدالة وضبط الأمن، لذا فإن التعامل معها خارج إطار الحماية القانونية قد يكون مبررًا في بعض السياقات.

علاوة على ذلك، إن إدراج البيانات المتعلقة بالبنك المركزي ضمن البيانات المستثناة يساهم في حماية استقرار النظام المالي، مما يعد أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الثقة في المؤسسات المالية، وبالرغم من ذلك، لابد من السعي الحثيث للعمل على ضمان وجود آليات رقابية تحمي حياة الأفراد الخاصة وخصوصياتهم دون المساس بالأمن القومي بأبعاده المختلفة.

ومن جهة أخرى، تُعد المادة الثانية من قانون حماية البيانات الشخصية بمثابة حجر الزاوية في ترسيخ حقوق الأفراد المعنيين بالبيانات، حيث تُحدد هذه المادة الأساس القانوني الذي يضمن حماية حقوق الأفراد فيما يتعلق بالحق في معرفة كيفية معالجة بياناتهم، والحق في الوصول إلى هذه البيانات وتصحيحها أو حذفها عند الطلب، فهذه الحقوق تعتبر جزءًا أساسيًا من أي نظام قانوني يهدف إلى حماية الخصوصية، حيث تتيح للأفراد القدرة على التحكم في معلوماتهم الشخصية وضمان عدم استخدامها بطرق غير مشروعة أو مضرّة[١٠٨].

حيث نصت المادة (٣) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ على أنه "**يجب لجمع البيانات الشخصية ومعالجتها والاحتفاظ بها، توافر الشروط الآتية:**

١- أن تجمع البيانات الشخصية لأغراض مشروعة ومحددة ومعلنة للشخص المعني.

٢- أن تكون صحيحة وسليمة ومؤمنة.

٣- أن تعالج بطريقة مشروعة وملائمة للأغراض التي تم تجميعها من أجلها.

٤- ألا يتم الاحتفاظ بها لمدة أطول من المدة اللازمة للوفاء بالغرض المحدد لها.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون السياسات والإجراءات والضوابط والمعايير القياسية للجمع والمعالجة والحفظ والتأمين لهذه البيانات"[١٠٩].

---

[١٠٨] د. طارق جمعة: الحماية القانونية للحق في خصوصية البيانات الجينية، مرجع سابق، صـ ٣٩٧٧.

[١٠٩] انظر نص المادة (٣) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

ومن جهة أخرى، ينص قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ على وجود عقوبات صارمة في حالة مخالفة قواعده، تتنوع العقوبات بين الغرامات المالية التي قد تصل إلى خمسة ملايين جنيه مصري، وعقوبة الحبس، كما يشمل القانون أحكامًا تتعلق بالمسئولية الجنائية للأفراد والشركات الذين يسيئون استخدام البيانات الشخصية[١١٠]، وتُعتبر هذه العقوبات ضرورية لضمان الامتثال للقواعد القانونية، وتوفير حماية فعالة للحياة الخاصة للأفراد في مجال البيانات الإلكترونية، فمن خلال فرض العقوبات يسعى المشرّع إلى تعزيز ثقافة الخصوصية والحد من الانتهاكات المحتملة التي قد تنجم عن تطور التكنولوجيا، لذا فإن وجود إطار قانوني رادع يُعزز من حماية البيانات الشخصية ويشجع على الالتزام بقواعد الاستخدام الآمن لها.

ولما كان ذلك، فإن مفهوم جريمة إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي يتحقق من خلال وجود ركنين أساسيين هما، الركن المادي والركن المعنوي، يتمثل الركن المادي في استخدام برنامج معلوماتي أو تقنية معلوماتية لمعالجة بيانات شخصية تخص الآخرين، أما الركن المعنوي فيأخذ شكل القصد الجنائي، حيث ينبغي أن تتجه إرادة الجاني إلى استخدام برامج تقنية المعلومات تخص بيانات شخصية بطريقة تنتهك الآداب العامة أو تؤثر سلبًا على شرف أو اعتبار الأفراد المستهدفين، لذا يعتبر كل من الركنين المادي والمعنوي ضروريين لتأثيم الأفعال التي تتعلق بإساءة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي[١١١]، مما يعكس التحديات القانونية المرتبطة بتطور هذه التقنيات وضرورة تنظيمها بشكل يضمن حماية حقوق الأفراد في حياتهم الخاصة.

وفي سبيل ذلك، قضت محكمة استئناف الإسماعيلية الاقتصادية بأنه "وباستكمال الفحص الفني للهاتف المذكور وبالدخول على تطبيق التواصل الاجتماعي فيس بوك تبين وجود حساب شخصي مفتوح على الجهاز باسم (دينا شوشو) والرابط الخاص به هو نفس الرابط الخاص بالحساب الشخصي الذي تتضرر منه الشاكية وتبين أن

---

[١١٠] راجع نص المواد (٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

[١١١] د. رضا ابراهيم: الحماية القانونية من مخاطر الذكاء الاصطناعي "دراسة تحليلية مقارنة"، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد (٣)، نوفمبر ٢٠٢٣، صـ ١٠٢٨.

(ISSN: 2537- 0758)

الحساب الشخصي المذكور مرتبط برقم الهاتف المحمول... كمعلومات اتصال خاصة بالحساب وبفحص المكان المخصص لحفظ ملفات الصور تبين وجود صور عارية خاصة بالشاكية محفوظة على الهاتف، ومرفق بالتقرير إحدى عشر صورة ضوئية للقطات شاشة من هاتف محمول تحوي على صور عارية للشاكية، وهو ما مؤداه ارتكاب المتهم للركن المادي للجرائم المبينة بوصف النيابة العامة وذلك مع علمه أن اتيانه مثل ذلك السلوك الإجرامي من شأنه أن يسئ للمجني عليها على النحو المبين بالأوراق وهو ما يتحقق معه الركن المعنوي للجريمة"[١١٢].

وبناء على ذلك، لابد من استدعاء قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨، باعتباره القطب الثاني– في تكامل المنظومة التشريعية لحماية الحياة الخاصة للأفراد في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي– مع قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، فهما اللبنة الأولى– المتخصصة– في النظام القانوني، حيث يجسدا الأساس القانوني الوقائي والتنظيمي الذي يعزز من قدرة النظام القانوني المصري على مواجهة التحديات المرتبطة بالاعتداء على الحياة الخاصة للأفراد في ظل العصر الرقمي.

ويؤكد هذا التكامل بين القانونين على أهمية التصدي للتهديدات التي قد تنجم عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويعكس التزام المشرّع بحماية الحياة الخاصة للأفراد وخصوصياتهم المعلوماتية في عصر يتسم بالتطور السريع للتكنولوجيا.

حيث نصت المادة (٢٥) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨ على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الأسرية في المجتمع المصري، أو انتهك حرمة الحياة الخاصة أو أرسل بكثافة العديد من الرسائل الإلكترونية لشخص معين دون موافقته، أو منح بيانات شخصية إلى نظام أو موقع إلكتروني لترويج السلع أو الخدمات دون موافقته، أو نشر عن طريق الشبكة المعلوماتية أو بإحدى وسائل تقنية المعلومات معلومات أو أخبارًا أو صورًا وما في حكمها، تنتهك خصوصية أي

[١١٢] حكم محكمة جنح اقتصادي الدائرة الثالثة الابتدائية "محكمة استئناف الإسماعيلية الاقتصادية"، في الجنحة رقم ٥٩ لسنة ٢٠٢١، الصادر بتاريخ ٢٦/ ٥/ ٢٠٢١.

شخص دون رضاه، سواء كانت المعلومات المنشورة صحيحة أو غير صحيحة"[١١٣].

كما نصت المادة (٢٦) من ذات القانون على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد استعمال برنامج معلوماتي أو تقنية معلوماتية في معالجة معطيات شخصية للغير لربطها بمحتوى منافٍ للآداب العامة، أو لإظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه"[١١٤].

ومن زاوية أخرى، يمثل الذكاء الاصطناعي محركًا رئيسيًا للتنمية والابتكار، ومساهمًا بارزًا في تسريع وتيرة التطور التكنولوجي، إلا أنه يثير العديد من التحديات المتعلقة بحماية الخصوصية، وحق الأفراد في حياتهم الخاصة، فضلا عن الإشكاليات الأخلاقية والاجتماعية التي تتطلب اهتمامًا متزايدًا[١١٥]، ويتمثل أحد أكبر هذه التحديات في إمكانية استغلال الذكاء الاصطناعي لتعزيز قدرات بعض الدول في مراقبة الأفراد والمجتمعات، مما يهدر الحياة الخاصة ويزيد من عدم التوازن بين الدول المتقدمة والدول النامية[١١٦].

لذلك، يتطلب الأمر إيجاد توازن بين إتاحة المجال للابتكار واستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل يحقق التنمية، مع وضع أطر قانونية وتنظيمية تحمي الخصوصية وتضمن احترام حقوق الإنسان، فينبغي أن تركز جهود الحوكمة التقنية على ضمان أن تكون تقنيات الذكاء الاصطناعي شاملة وعادلة، تراعي الحقوق الفردية وتحد من السيطرة المفرطة للدول المتقدمة على هذه التقنيات.

وبالإضافة إلى ذلك، تُعد المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة للأفراد حجر الأساس الذي تعتمد عليه الدول والمنظمات في تنفيذ مهامها، فهي تُمثل البنية التحتية لنجاح عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات الحكومية، فكمية المعلومات وطريقة عرضها يلعبان دورًا حيويًا في صنع قرارات دقيقة وفعالة، وفي ظل التهديدات

---

[١١٣] انظر نص المادة (٢٥) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨.

[١١٤] انظر نص المادة (٢٦) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨.

[115] Yadong Cui: Artificial Intelligence,op . cit. P.4.

[١١٦] د. ياسمين عبد المنعم: التحديات القانونية الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص٣١٣١.

(ISSN: 2537- 0758)

المتزايدة للأمن القومي، يُصبح تبادل المعلومات بين الدول أمرًا حتميًا، إلا أن هذا التبادل قد يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الأفراد، بما في ذلك إفشاء معلوماتهم الشخصية وإلحاق أضرار كبيرة بخصوصياتهم[١١٧].

ومما تجدر الإشارة إليه أن التوسع المستمر في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة، يستدعي تدخلًا تشريعيًا أكبر لضمان حماية الحق في الحياة الخاصة في ظل هذا التقدم التكنولوجي، حيث يتطلب تشريعات مرنة ومناسبة تضمن حماية الحقوق الفردية بشكل متناسب مع تطور هذه التقنيات[١١٨]، وعلى الرغم من أن التشريع المصري قد تناول بالفعل حماية الحق في الحياة الخاصة، إلا أن تطور الذكاء الاصطناعي السريع والمتقدم يستلزم تعزيز هذه الحماية بما يتماشى مع التحديات الجديدة التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة.

فالذكاء الاصطناعي، الذي يتطور بوتيرة متسارعة، قد يؤدي إلى انتهاكات غير مقصودة– أحيانا– للخصوصية، نتيجة لأخطاء بسيطة في التنظيم أو قصور في التشريع، مما قد يجعل الأفراد أكثر عرضة للكشف عن معلوماتهم الشخصية، لذا من الضروري أن يبقى المشرّع مستعدًا لتعديل وتحديث القوانين لضمان حماية الحياة الخاصة بشكل يتناسب مع التقدم التكنولوجي، وهذا يتطلب تشريعات مرنة ومحدثة تتيح للمستخدمين الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي بأمان واطمئنان، دون المساس بحياتهم الخاصة.

---

[١١٧] د. عمرو طه: النظام القانوني للروبوتات الذكية المزودة بتقنية الذكاء الاصطناعي "الإمارات العربية المتحدة كأنموذج" "دراسة تحليلية مقارنة"، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢، صـ ٦٠.

وفي هذا السياق نصت المادة (٢٥) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ على أنه "للمركز بالتنسيق مع السلطات المختصة التعاون مع نظرائه بالبلاد الأجنبية وذلك في إطار اتفاقيات التعاون الدولية والإقليمية والثنائية أو بروتوكولات التعاون المصدق عليها أو تطبيقًا لمبدأ المعاملة بالمثل بما من شأنه حماية البيانات الشخصية والتحقق من مدى الامتثال للقانون من قبل المتحكمين والمعالجين خارج الجمهورية، ويعمل المركز على تبادل البيانات والمعلومات بما من شأنه أن يكفل حماية البيانات الشخصية وعدم انتهاكها والمساعدة في التحقيق في الانتهاكات والجرائم ذات الصلة وتتبع مرتكبيها".

[١١٨] د. محمد أحمد: الذكاء الاصطناعي وأثاره على حرية التعبير، مرجع سابق، صـ ٥٣٦.

وفي الختام، يمكن القول إن قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ جاء متوافقًا إلى حد كبير مع أحكام اللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (GDPR)، باعتبار هذه اللائحة نموذجًا إرشاديًا يحتذى به[١١٩]، حيث تبنى قانون حماية البيانات الشخصية "المصري" العديد من المبادئ التي تضمنها التشريع الأوروبي، ومع ذلك فإن قانون حماية البيانات الشخصية ركز بشكل أكبر على معالجة البيانات الشخصية الإلكترونية دون أن يشمل معالجة البيانات التقليدية بشكل كافي، رغم أن البيانات الشخصية التقليدية لا تختلف جوهريًا عن البيانات الإلكترونية من حيث الحاجة إلى الحماية القانونية[١٢٠].

فضلا عن ذلك، وفي خطوة تُعد غير مبررة من الناحية القانونية، نص المشرّع في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من قانون حماية البيانات الشخصية على إلزام الشخص المعني بالبيانات بدفع مبلغ مالي للمتحكّم أو المعالج نظير الحصول على بعض الخدمات المتعلقة بممارسه حقوقه المنصوص عليها في القانون، وهو ما يشكل عبئًا إضافيًا قد يتعارض مع مبادئ حماية الحقوق الشخصية[١٢١].

وأخيرا، رغم مرور عدة سنوات على إصدار قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، إلا أن اللائحة التنفيذية لهذا القانون لم تصدر بعد، ويُعد هذا التأخير عائقًا كبيرًا أمام التطبيق الفعلي للقانون، حيث أن اللائحة التنفيذية هي التي تضع الآليات والتفاصيل التنظيمية اللازمة لتنفيذ القانون بشكل فعال، فمن دون اللائحة يظل القانون– حبيس الأدراج– مجرد إطار نظري غير قابل للتطبيق العملي بالشكل المطلوب.

---

[١١٩] تجدر الإشارة إلى أن الأحكام المعنية بحماية البيانات الشخصية الأوروبية والسابقة على صدور هذه اللائحة كانت تصدر من الاتحاد الأوروبي في صورة توجيهات، بينما صدرت هذه اللائحة في ٢٧ أبريل ٢٠١٦ ودخلت حيز التنفيذ الكامل في ٢٥ مايو ٢٠١٨، مما جعلها ذات صفة إلزامية أكبر داخل الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي.

د. محمد حسن: الحق في تقرير المصير المعلوماتي، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد (٨٨)، أكتوبر ٢٠٢١، صـ ٤٦٥.

[١٢٠] د. طارق جمعة: الحماية القانونية للحق في خصوصية البيانات، مرجع سابق، صـ ٣٩٨٠.

[١٢١] د. حسن عبد الحميد، وأخرون: دراسة نقدية لقانون حماية البيانات الشخصية، مرجع سابق، ص٤٩.

(ISSN: 2537- 0758)

المبحث الثاني

تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على الحياة الخاصة[١٢٢]

تمهيد وتقسيم:

نحن نمر حالياً بمرحلة انتقالية هامة تتسم بتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، بشكل عميق ومتسارع، ما يضعنا على أعتاب تغيير جوهري في مختلف جوانب الحياة، هذا التطور لا يقتصر على كونه تقدماً تقنياً فحسب، بل إنه يعيد تشكيل اللبنة الأساسية للمجتمعات والاقتصادات العالمية، فقد أحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في القطاعات الحيوية التي يعتمد عليها بقاء الإنسان واستدامته، مثل الرعاية الصحية، حيث باتت الأنظمة الذكية تُمكن من تشخيص الأمراض وتحسين رعاية المرضى، بالإضافة إلى ذلك، فقد غير الذكاء الاصطناعي مفهوم الحق في حماية الحياة الخاصة، حيث أصبح قادراً على تحسين إدارة البيانات ورصد الانتهاكات المحتملة، مما يعزز أنظمة الرقابة والامتثال، كما أن قدرته على إدارة المحتوى الحساس تفتح آفاقاً جديدة للتعامل مع التحديات الأخلاقية والقانونية.

وفي المقابل من ذلك، هناك العديد من المخاوف التي تثير عدم التفاؤل بشأن تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تتزايد المخاطر المرتبطة بها وتدفع الحكومات والأفراد إلى ضرورة اكتساب خبرة متعمقة لمواكبة هذه التطورات، ومن أبرز هذه المخاطر انتشار المعلومات المضللة واستخدام تقنيات التزييف العميق[١٢٣]، التي يمكن أن تخلق تحديات أمنية كبيرة وتشكل إحراجا يصل إلى حد الاضطراب الفردي

---

[١٢٢] نظرًا لتداخل التأثيرات الإيجابية والسلبية على الحياة الخاصة في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي، يصبح من الضروري تناول كل جانب منها بشكل متوازن، سنستعرض الإيجابيات في بعض الأحيان ونحلل السلبيات في أحيان أخرى، مع تسليط الضوء على السلبيات بهدف فهمها ومعالجتها واستنباط الفوائد الكامنة فيها، بسبب هذا التداخل بين الجوانب المختلفة، قد يلاحظ القارئ– كما هو حال الباحث– تشابكًا بين التأثيرات الإيجابية والسلبية، وذلك نتيجة الترابط المعقد الذي تفرضه تقنيات الذكاء الاصطناعي على مختلف نواحي الحياة.

[١٢٣] د. محمد أحمد: الذكاء الاصطناعي وأثاره على حرية التعبير، مرجع سابق، صـ ٤٤٢.

والجماعي، كما أن تقنيات مثل التعرف على الوجه والمراقبة الشاملة قد تؤدي إلى انتهاك الخصوصية وتهديد الحريات الفردية. ومن جانب آخر، قد يؤدي الاعتماد المتزايد على القرارات الآلية إلى تحيزات في صنع القرار، مما يؤثر على العدالة والإنصاف– يُضاف إلى ذلك مخاوف التجسس على المحادثات الشخصية، واستغلال البيانات الشخصية في عمليات تجارية غير قانونية أو غير أخلاقية.

وفي ضوء ذلك، نقسم هذا المبحث إلى مطلبين الأول، **التأثير الايجابي لتقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة،** فيما يكون الثاني للحديث عن **التأثير السلبي لتقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة.**

المطلب الأول

التأثير الايجابي لتقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة

أصبحت الدول والأفراد على حد سواء يعتمدون بشكل متزايد على المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة باعتبارها محوراً أساسياً للحياة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والعلمية، والصحية[١٢٤]. وفي هذا السياق، بات استخدام تقنيات الذكاء

[١٢٤] الفرد عماد المجتمع، والدولة تعتمد بشكل كبير على البيانات الشخصية للمواطنين في مختلف جوانب الحياة، سواء في استخراج الوثائق الرسمية مثل بطاقات الهوية، أو التعاملات الأخرى التي تتطلب معلومات دقيقة حول الأفراد، هذا الاعتماد يساهم في تعزيز الكفاءة الإدارية وتنظيم المجتمع من خلال تسجيل بيانات الأفراد بطرق تضمن سهولة الوصول إليها ومعالجتها، حيث أن البيانات الشخصية تمثل حجر الزاوية في العديد من المعاملات الحكومية والمالية والاجتماعية، كما تُستخدم هذه البيانات لضمان حقوق الأفراد في الحصول على الخدمات وتسجيل الأنشطة المختلفة، مما يرفع من مستوى جودة الأداء الحكومي. وبمرور الوقت، ازدادت أهمية جمع البيانات الشخصية وإدارتها بشكل صحيح لضمان حماية حقوق الأفراد، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالحفاظ على الخصوصية أو الاستخدام الأمثل لها في السياقات المختلفة.

وفي الماضي، كان جمع هذه البيانات، يتم بإعلان إرادي من الأفراد، رغبةً منهم في اكتساب وضع قانوني، وإيجاد تنظيم يثبت حقوقهم، وانتماءاتهم الوطنية والعائلية، فيتم تدوينها من قبل الموظف الرسمي يدويا على الورق، وتكون مراجعتها، أو الحصول عليها مقيدة، بحيث لا تكشف إلا لأصحاب العلاقة، وللأجهزة المسئولة في الدولة، وبطلب رسمي، ولأهداف واضحة.

(ISSN: 2537- 0758)

الاصطناعي ضرورة ملحة لتنظيم الإدارة العامة للدولة بفعالية، وتحقيق كفاءة إدارة الموارد، علاوة على ذلك تلعب هذه التقنيات دوراً حيوياً في تعزيز الوعي المعرفي لدى الأفراد، مما يعكس أهمية تفعيل الذكاء الاصطناعي كأداة رئيسية في تعزيز الأمن القومي للدولة والمجتمع، بما يعود بالنفع على الفرد في استقرار حياته الخاصة والمحافظة على خصوصيته[١٢٥].

بالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومات باستخدام البيانات الشخصية وتبادلها بهدف تعزيز الأمن القومي ومواجهة التحديات الأمنية الخطيرة، مثل الإرهاب، الذي يُعد من أبرز التهديدات ذات الآثار الكارثية. وفي هذا السياق، تُستخدم هذه البيانات في العمليات الوطنية الداخلية وفي التعاون مع الدول الأخرى من خلال اتفاقيات دولية أو عبر أنظمة وبرامج أمنية متخصصة، مثل تلك المتعلقة بإدارة شئون التأشيرات وتبادل بيانات المسافرين[١٢٦]، ومع تنامي التهديدات الإرهابية، من المتوقع أن يشهد

د. منى الأشقر، د. محمود جبور: البيانات الشخصية والقوانين العربية، مرجع سابق، صـ ١٧.

[١٢٥] د. عبد الواحد بطيخ: التنظيم القانوني للتطبيقات الذكية، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢، صـ ١٩.

من الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار جائحة كورونا، لم تكن تمتلك نظاماً متكاملاً لبيانات السكان يتضمن جميع المعلومات الطبية المتاحة على مختلف المستويات الحكومية، بدءاً من المستوى الفيدرالي وصولاً إلى مستوى الولايات والمقاطعات، كما كانت المعلومات المتاحة في المصادر الحكومية الأخرى، مثل أنماط السفر والتركيبة السكانية المحلية، غير متاحة ضمن نظام موحد بسبب قوانين حماية الخصوصية التي تعيق هذا التكامل. ومع ظهور جائحة كورونا، برزت حاجة ملحة إلى تطوير نموذج حاسوبي بشكل عاجل يدمج هذه البيانات بهدف التنبؤ بالمناطق الأكثر عرضة لتفشي الوباء أو تلك التي قد تتأثر بشكل كبير، وقد اضطرت الإدارات الحكومية الأمريكية إلى اتخاذ خطوات سريعة لتفعيل ترتيبات تبادل المعلومات بين مختلف الجهات الحكومية وبين هذه الجهات والمؤسسات الخاصة، هذا التكامل الذي تم تحقيقه خلال أسابيع قليلة، كان في الظروف العادية يستغرق سنوات من الاتفاقات والإجراءات التنظيمية.

د. جبريل حسن، د. فوزية صالح: استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد (٢)، ٢٠٢٠، صـ ٢٦٠، ٢٦١.

[١٢٦] د. منى الأشقر، د. محمود جبور: البيانات الشخصية والقوانين العربية، مرجع سابق، صـ ٣٧.

المستقبل اعتماداً متزايداً على تقنيات القياسات الحيوية كأداة رئيسية لتعزيز الأمن، هذه التقنيات ستتضمن استخدام مقاييس فيزيوغرافية متطورة، بالإضافة إلى تحليل الحمض النووي، مما يسهم في تحديد هوية الأفراد بدقة أكبر، وتتنوع هذه المقاييس لتشمل السمات الخارجية للفرد مثل مظهره المدعوم بالصور– كالطول، والوزن، ولون البشرة، والشعر، والعيون– والعلامات الجسدية وغيرها من السمات المسجلة في الوثائق الرسمية كجوازات السفر[١٢٧].

فضلا عن ذلك، تشمل القياسات الفيزيوغرافية المتقدمة مقاييس الجمجمة، وبصمات الأصابع إلى جانب استخدام تقنيات مسح قزحية العين وشبكية العين، وتحليل أنماط شعيرات شحمة الأذن وهندسة اليد، وكذلك تُستخدم الديناميكيات الحيوية، مثل طريقة التوقيع، والسمات الصوتية المحللة إحصائياً، وديناميكيات الكتابة والنقر، وهوية المستخدم وكلمات المرور الخاصة بالدخول. علاوة على ذلك، يُمكن دعم التحليلات بالسلوك الاجتماعي المسجل عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، والذي يشمل إشارات الجسد الاعتيادية، والسمات العامة للصورة، وأسلوب الكلام والتحدث، بالإضافة إلى ملاحظة الإعاقات الواضحة والسمات الجسدية[١٢٨].

في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة، أصبح الذكاء الاصطناعي أداة فعالة لتعزيز كفاءة الأجهزة الأمنية في التنبؤ بالجريمة وتقييم المخاطر، حيث تطور العمل الأمني من الاعتماد على مصادر المعلومات التقليدية– كالمخبرين السريين– إلى استغلال التكنولوجيا المتقدمة في جمع المعلومات بطرق منظمة، مما يتيح للأجهزة الأمنية مراقبة الأنشطة المشبوهة والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للجريمة، بما يعزز فاعلية إنفاذ القانون في التصدي للتهديدات المحتملة[١٢٩].

---

[١٢٧] ريموند واكس: الخصوصية، مرجع سابق، صـ ٢٢.

[١٢٨] نفس المرجع: صـ ٢٣.

[١٢٩] أ/ دونا حلال: الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٤٨.

(ISSN: 2537- 0758)

وبناءً على ذلك، يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطبيقات مثل أنظمة التعرف على الأصوات، حيث يتم استخدام أجهزة استشعار لتحديد مواقع إطلاق النار بدقة فائقة، هذه الأنظمة قادرة على تنبيه السلطات المختصة في غضون ثوانٍ معدودة بعد وقوع الحادث، مما يتيح استجابة سريعة من قوات الأمن والخدمات الطبية(١٣٠)، هذا النوع من التقنيات يُسهم في تحسين سرعة وفعالية التعامل مع الحوادث الأمنية، ويعزز من قدرة المؤسسات الأمنية على حماية المواطنين وتقليل الأخطار المحتملة، ما يؤدي إلى تحقيق مستوى أعلى من الأمن العام، وتأتي هذه التطورات في إطار سعي الدول نحو تبني أنظمة متقدمة تدعم إنفاذ القانون بشكل أكثر كفاءة وفعالية، مع مراعاة المعايير القانونية والأخلاقية المتعلقة بحماية الحياة الخاصة للأفراد.

ومن جهة أخرى، ففي العصر الرقمي، أصبحت البيانات الشخصية مورداً بالغ الأهمية للشركات والمؤسسات الاقتصادية، هذه البيانات لا تقتصر على كونها وسيلة لتحسين المنتجات أو الخدمات، بل باتت تُستخدم كأصل استثماري يولد أرباحًا كبيرة، حيث أدركت الشركات أن جمع البيانات الشخصية وتحليلها بطرق مبتكرة يسهم في الوصول إلى فرص جديدة وزيادة الربحية، ومع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي والأساليب الحديثة لمعالجة البيانات، تجد الشركات التقليدية التي لا تواكب هذه التغيرات نفسها عاجزة عن المنافسة(١٣١).

وبناءً على ذلك، وفي ضوء التأثير الايجابي لتقنيات الذكاء الاصطناعي على إدارة البيانات الشخصية، يمكن القول إن هذه التقنيات تسهم بشكل كبير في تمكين الأفراد من ممارسة حقهم في السيطرة على تدفق البيانات الشخصية، سواء كان ذلك من أنفسهم إلى الآخرين (السيطرة على التدفق الخارجي) أو من الآخرين إليهم (السيطرة على التدفق الداخلي)، فمن خلال تحسين إدارة البيانات، توفر تقنيات الذكاء الاصطناعي أدوات متقدمة للأفراد لتحديد ما يتم مشاركته مع الآخرين، وكيفية حمايته، مما يعزز تقرير المصير الشخصي المعلوماتي ويعطيهم القدرة على الحفاظ على هويتهم وحمايتها(١٣٢).

---

(١٣٠) أ/ صابر الهدام: القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٣٧.

(١٣١) د. منى الأشقر، د. محمود جبور: البيانات الشخصية والقوانين العربية، مرجع سابق، صـ ١٤.

(132) Aurelia Tamo: Designing for Privacy and its Legal Framework, Springer, 2018, P.31.

إلى جانب ذلك، تساعد هذه التقنيات الأفراد في تحقيق تقرير المصير الانتباهي المعلوماتي، من خلال تمكينهم من تنظيم وإدارة تدفق المعلومات بطريقة تتيح لهم التركيز على ما يهمهم دون تشتيت انتباههم بمعلومات غير مرغوبة، وبذلك يساعد الذكاء الاصطناعي على تحقيق هذا الهدف من خلال تخصيص المحتوى والخدمات بناءً على احتياجات الأفراد وتفضيلاتهم، مما يسمح لهم بإدارة وقتهم واهتماماتهم بشكل أكثر فعالية، فضلا عن ذلك يمنح الذكاء الاصطناعي الأفراد القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة فيما يتعلق بتأملاتهم وأفكارهم، وهذا يعني أن الأفراد لا يسعون فقط للاستقلال في أفعالهم، بل أيضًا في كيفية التفكير واتخاذ القرارات، مما يعزز حريتهم الشخصية ويمنحهم التحكم– شبه– الكامل في حياتهم الخاصة[١٣٣].

وإدراكًا من المشرّع المصري لأهمية إدارة البيانات الشخصية، فقد نص في المادة الثانية من قانون حماية البيانات رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ على أنه "... ويكون للشخص المعني بالبيانات الحقوق الآتية: ١–...

٢– العدول عن الموافقة المسبقة على الاحتفاظ ببياناته الشخصية أو معالجتها.

٣– التصحيح أو التعديل أو المحو أو الإضافة أو التحديث للبيانات الشخصية.

٤– تخصيص المعالجة في نطاق محدد..."[١٣٤].

وفي ذات السياق، ساهم تدفق المعلومات الشخصية في تعزيز الأبحاث المتعلقة بالهوية والسمعة، فضلا عن إدارة الحدود بين الأفراد، مما يحدد طبيعة التفاعلات الاجتماعية، ويركز هذا الاتجاه على مصلحة الأفراد في القدرة على إعادة التفاوض بشأن حدود معالجة بياناتهم، وذلك من أجل تزويد الأفراد بفرصة التفاوض حول علاقاتهم وممارسة الاستقلالية في بناء هويتهم الشخصية[١٣٥]، ويعكس هذا النهج فكرة أن الهوية ليست ثابتة، بل هي في حالة تطور مستمر على مدار حياة الفرد. ومن هذا المنظور، تعتبر الخصوصية عملية ديناميكية تتضمن التقييد أو السماح بتفاعلات الأفراد مع الآخرين. بمعنى آخر، الخصوصية تعني القدرة على اختيار

---

(133) Ibid. P. 32.

(١٣٤) انظر نص المادة (٢) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

(١٣٥) د. وسام نعمت: الحقوق الرقمية وآليات الحماية الدولية المقررة لها في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، مرجع سابق، صـ ٣٥٨.

(ISSN: 2537- 0758)

وإدارة الفرد، فلا يسمح له بالانفتاح بشأن بعض الأمور والاحتفاظ بالسرية بشأن أمور أخرى(١٣٦).

وفي ضوء ذلك، يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تعزز من إدارة البيانات الشخصية من خلال تمكين الأفراد من التحكم بشكل أفضل في معلوماتهم، فيمكن لهذه التقنيات تحسين إدارة البيانات ومعالجة المعلومات بطريقة تحترم الخصوصية، مما يتيح للأفراد بناء هويتهم بمرونة، من خلال أدوات مثل تحليل البيانات والتعلم الآلي، فيمكن للأفراد تحديد من يمكنه الوصول إلى معلوماتهم وكيفية استخدامها، مما يسهل تحقيق توازن مثالي بين الانفتاح والعزلة(١٣٧).

وبذلك، يسهم الذكاء الاصطناعي في تحسين إدارة البيانات الشخصية من خلال تعزيز قدرة الأفراد على التفاوض بشأن حدود تفاعلاتهم، مما يدعم خصوصيتهم ويدفع نحو تعزيز هويتهم المستمرة.

ومن ناحية أخرى، تبرز مسألة الاختراقات المحتملة كأحد أكبر المخاوف لدى مستخدمي تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث يواجه الأفراد خطر تعرض بياناتهم الشخصية للاختراق، ويتمثل هذا القلق في إمكانية استغلال هويتهم أو معلوماتهم التعريفية بشكل غير مشروع(١٣٨)، مما يتيح للجهات المخالفة التسلل إلى حياتهم الخاصة، وتتسبب هذه المخاوف في فقدان الثقة في التكنولوجيا، حيث يرى الأفراد أن الخصوصية ليست مضمونة، وأن هناك إمكانية لوصول الغير إلى تفاصيل حياتهم اليومية. لذا، يبرز ضرورة تعزيز الأمان الرقمي وتطبيق تدابير فعالة لحماية البيانات الشخصية، لضمان عدم تعرض الأفراد للمخاطر المرتبطة باستخدام هذه التقنيات.

وفي سبيل ذلك، تُعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي أداة فعالة في تعزيز الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، حيث يمكن استخدامها في الكشف عن الانتهاكات التي قد تحدث في هذا السياق، كما تساعد هذه التقنيات في تحليل كميات

---

(136) Aurelia Tamo: Designing for Privacy, op. cit. P. 34.

(137) Paul de Zylva: La vie Privée à l'ère Numérique, éditions la Découverte, 2018, P.45.

(١٣٨) د. الصالحين محمد: التنظيم القانوني لاستخدام البيانات الشخصية في الإعلام الجديد، مجلة الحقوق، جامعة البحرين، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٦، صـ ١٨.

ضخمة من البيانات بسرعة وبدقة، مما يمكن المؤسسات من تحديد الأنماط غير الطبيعية أو السلوكيات المشبوهة، ومن خلال استخدام التعلم الآلي يمكن للأنظمة التعرف على التغيرات غير المتوقعة في سلوك البيانات وتفعيل تنبيهات فورية عندما يتم الكشف عن أنشطة قد تشير إلى انتهاك الخصوصية(١٣٩).

علاوة على ذلك، تلعب تقنيات الذكاء الاصطناعي دورًا حاسمًا في أتمتة عمليات التدقيق والمراقبة، فعلى سبيل المثال، يمكن للبرمجيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي فحص عمليات نقل البيانات وتحديد ما إذا كانت تتوافق مع السياسات المعمول بها، بما يعزز من قدرة الشركات على الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بحماية البيانات(١٤٠)، وبالتالي فإن استخدام هذه التقنيات يمكن أن يساعد في تقليل الأخطاء البشرية وتعزيز الكفاءة في اكتشاف الانتهاكات(١٤١).

فضلا عن ذلك، يمكن أن تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين الشفافية وتعزيز ثقة الأفراد في كيفية إدارة بياناتهم، من خلال توفير تقارير تحليلية دقيقة وسهلة الفهم حول كيفية استخدام بياناتهم، فيشعر الأفراد بالاطمئنان بأن حقوقهم محفوظة، كما يمكن أن تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير أدوات تفاعلية تتيح للأفراد متابعة بياناتهم والتفاعل معها بشكل أكثر فعالية، مما يعزز من قدرتهم على إدارة خصوصيتهم والتصدي لأي انتهاكات قد تحدث(١٤٢).

---

(139) Jay Liebowitz: Artificial Intelligence and Privacy: A Practical Guide, CRC Press, 2020, P. 75.

(١٤٠) من الجدير بالذكر أن قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ نص في مادته رقم (٧) على أنه "يلتزم كل من المتحكم والمعالج بحسب الأحوال حال علمه بوجود خرق أو انتهاك للبيانات الشخصية لديه بإبلاغ المركز خلال اثنتين وسبعين ساعة، وفي حال كان هذا الخرق أو الانتهاك متعلقًا باعتبارات حماية الأمن القومي فيكون الإبلاغ فوريًا وعلى المركز وفي جميع الأحوال إخطار جهات الأمن القومي بالواقعة فوراً، كما يلتزم بموافاة المركز خلال اثنتين وسبعين ساعة من تاريخ علمه بما يأتي...".

(141) Kord Davis: Privacy and Artificial Intelligence: A New Frontier, O' Reilly Media, 2020, P. 42.

(142) Jay Liebowitz: Artificial Intelligence, op. cit. P. 77.

(ISSN: 2537- 0758)

وبناءً على ذلك، تعتبر أهمية الكشف عن الانتهاكات في تقنيات الذكاء الاصطناعي ذات تأثير عميق على الحياة الخاصة والعامة للأفراد، حيث تتعلق بتأثير هذه الانتهاكات على حقوق الأفراد ومصالح المجتمع، خاصةً في ظل الاستخدام اليومي المتزايد لهذه التقنيات من قبل الأفراد، وتطبيق الحكومات لها في قطاعات متعددة، فمع انتشار الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل الرعاية الصحية، والعدالة الجنائية، والمسائل المالية، وغيرها. يصبح من الضروري، حماية الحق في الحياة الخاصة وضمان أن هذه التكنولوجيا تُستخدم بشكل يتسم بالشفافية والأمان، وبالتالي فإن الكشف الفوري عن هذه الانتهاكات يعد ضروريًا لمنع تداعيات سلبية يمكن أن تؤثر على حياة الأفراد الخاصة بشكل مباشر.

وفي ذات السياق، ينبغي على تقنيات الذكاء الاصطناعي الالتزام بعدم القيام بأي إجراء قد يضر بالإنسان، بما في ذلك حماية حياته الخاصة من أي أضرار مادية ومعنوية ومعلوماتية، حيث يجب أن تتحمل جميع الجهات المعنية– بما في ذلك المصنعون والمبرمجون والمشترون والمستخدمون– مسئولية هذا الالتزام، بغض النظر عن مستوياتهم أو مراكزهم القانونية، فضلا عن ذلك يجب تزويد هذه التقنيات بمبادئ احترام كرامة الإنسان وحقه في الخصوصية وعدم المساس بها، بما يتوافق مع الأطر القانونية والأخلاقية والدينية التي تحكم حقوق الإنسان في الحياة الخاصة، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني[١٤٣].

ومن جهة أخرى، تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي منافسًا خطيرًا في المجتمع، مما يستدعي تعزيز آليات الحماية بشكل أكبر للحد من تأثير الفئات التي تتخفى وراء هذه التقنيات الحديثة، فإن بعض الجهات المشبوهة– الرسمية وغير الرسمية– بدأت تعتمد بشكل متزايد على استقطاب الأفراد والتغرير بهم عبر هذه التقنيات لتحقيق أهداف غير مشروعة، وذلك من خلال نشر محتوى معلوماتي يتضمن أيديولوجيات

[١٤٣] د. محمد عرفان: الذكاء الاصطناعي والقانون "دراسة نقدية مقارنة في التشريعين المدني الفرنسي والقطري"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت العربية، ٢٠٢٠، صـ ١٨، ١٩.

متطرفة تهدف إلى التأثير على العقول الضعيفة، مما يؤدي إلى سلوكيات تتعارض مع قيم الاعتدال والوسطية[١٤٤]، مما يبرز الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات فعالة لمراقبة وتحديد هذه الأنشطة الضارة، وتعزيز الوعي لدى المجتمع حول المخاطر المرتبطة بها.

وفي سبيل تحقيق ذلك، ونظرا للكم الهائل من المحتوى الذي يتم إنتاجه عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، قامت الشركات الكبرى بتطوير أدوات آلية متخصصة في عملية تنقيح المحتوى، ويتم تنفيذ هذه العملية من خلال إشراك المستخدمين والمساهمين الموثوقين، الذين يلعبون دورًا فعالًا في تحديد وإبلاغ الشكاوى المتعلقة بالمحتوى غير الملائم، وكذلك يُستخدم التشغيل الآلي بشكل أساسي للإشارة إلى المحتوى الذي يُعتبر غير مناسب، وبذلك تسهم هذه الأدوات في تعزيز جودة المحتوى المقدم على المنصات الرقمية[١٤٥]، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى توازن بين الحرية الفردية ومراعاة المعايير الأخلاقية والاجتماعية.

وفي ضوء ذلك، يمكن للأفراد اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في تحليل المحتوى بشكل أولي، مع ضرورة الإشراف البشري لتجنب الأخطاء والتحيزات، إضافة إلى ذلك، يجب إعداد سياسات خصوصية واضحة وآليات رقابة مختلطة توازن بين الذكاء الاصطناعي والمراجعة البشرية، مع تطبيق مبدأ الخصوصية منذ التصميم الذي يضمن احترام الحدود المتعلقة باستخدام البيانات الشخصية ويساهم في إدارة أفضل للمحتوى الحساس وضمان حماية الحياة الخاصة[١٤٦].

ومن منظور مختلف، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يؤثر ايجابيًا على الحياة الخاصة للإنسان، بعيداً عن الجوانب التقنية المعقدة التي تتطلبها هذه التقنيات، فحتى الأفراد العاديين، الذين قد يكون إدراكهم أو فهمهم لطبيعة الذكاء

---

[١٤٤] د. معاذ سليمان: اتجاهات المشرع العقابي الإماراتي، مرجع سابق، صـ ٣١٢، ٣١٣.

[١٤٥] د. محمد أحمد: الذكاء الاصطناعي وأثاره على حرية التعبير، مرجع سابق، صـ ٥٤٨، ٥٤٩.

[146] Cédric Villani: L'intelligence artificielle: enjeux et "Perspectives", éditions de l'observatoire, 2018, P. 63- 65.

(ISSN: 2537- 0758)

الاصطناعي محدودًا، يستفيدون من هذه التقنيات بشكل مباشر، حتى وإن لم يكونوا على دراية بالتحسينات التي تطرأ على إدارة البيانات، أو الكشف عن الانتهاكات التي قد تمس خصوصيتهم، أو بإدارة المحتوى الحساس في التطبيقات التي يستخدمونها. لذلك، فإن للذكاء الاصطناعي تأثيرًا ايجابيًا ملموسا على حياة الأفراد في مجالات عدة، حيث يُسهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة وتعزيز التجربة الشخصية للفرد.

فمع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي والإمكانات الواسعة في تحليل واسترجاع البيانات الشخصية، أصبح استخدام هذه المعلومات أكثر انتشارًا في مجالات متعددة، خصوصًا في القطاع الصحي، والأنشطة الاجتماعية، والمالية، وحتى الآراء السياسية، حيث يتم جمع ومعالجة هذه البيانات الشخصية لأغراض متنوعة، مما يتيح لهذه التقنيات تقديم خدمات مخصصة تتماشى مع تفضيلات واحتياجات الأفراد، فلم يعد من المستغرب أن يجد الشخص نفسه أمام توصيات أو حلول تتوافق مع ما كان يبحث عنه أو يفكر فيه، بناءً على تحليل ميوله ورغباته، مما يعكس القدرة المتزايدة لهذه التقنيات على فهم السلوك البشري وتوقع احتياجات الأفراد في الحياة اليومية[١٤٧].

وفي هذا السياق، يُعد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أمرًا ضروريًا أن يتم في إطار قانوني ومشروع، مع الالتزام باستخدام هذه التقنيات للأغراض المحددة والمعلنة سلفًا، كما يجب ضمان سرية البيانات وحمايتها وفق معايير أمنية صارمة لضمان حماية المعلومات ونظم المعالجة، كما أن الحياة الخاصة في ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، تشمل خصوصية البيانات الشخصية وخصوصية الاتصالات، بما يضمن الحماية من أنشطة الرقابة والتجسس، وكذلك الحفاظ على خصوصية المكان وحرمته من أي انتهاكات مادية أو معنوية، وهذا الأمر يصبح أكثر أهمية في الحالات التي تكون فيها تقنيات الذكاء الاصطناعي مسئولة عن اتخاذ القرارات، كما هو الحال مع الروبوتات الطبية التي قد تتخذ قرارات حاسمة مثل إجراء عمليات جراحية استنادًا إلى تحليل البيانات الشخصية للمريض، بما في ذلك

[١٤٧] د. جمال محمد: أمن المعلومات والأمن القومي، دار النهضة العربية، ٢٠١٧، صـ ٦٣.

بياناته الجينية، وتاريخه الصحي، وعاداته اليومية، بهدف تقديم التشخيص، والعلاج، وطرق الوقاية المناسبة[١٤٨].

وبناءً على ذلك، أدى تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة مع تزايد عدد السكان على مستوى العالم، إلى تأثير ايجابي على الحياة الخاصة للأفراد، حيث أصبح من الممكن تقديم خدمات مخصصة لكل فرد بناءً على سلوكه وتفضيلاته الشخصية، دون الحاجة إلى الكشف عن هويته بشكل مباشر، سواء كان ذلك عبر التفاعل على شبكات التواصل الاجتماعي أو من خلال شراء منتجات معينة، تسمح هذه التقنيات بمراقبة العديد من جوانب حياة الإنسان لتحسين تجربته وتقديم رعاية واهتمام متناسبين مع احتياجاته. ففي المجال الطبي، على سبيل المثال، قد يكون الفرد أكثر استعدادًا للإفصاح عن معلومات حساسة لتقنيات الذكاء الاصطناعي مقارنة بما قد يصرح به للطبيب، نظرًا للشعور بالخصوصية والأمان في التعامل مع هذه الأنظمة المتقدمة، مما يساهم في تحسين جودة الرعاية الصحية المقدمة.

وفي ذات السياق، ازدادت أهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل ملحوظ في مختلف جوانب الحياة، حتى باتت تؤدي أدوارًا تفوق في بعض الأحيان قدرات الإنسان نفسه في تقديم الخدمات وتحقيق الكفاءة، وتأتي هذه الأهمية نتيجة للتطورات

---

[١٤٨] تجدر الإشارة أن العقل البشري لم يتكيف على إدارة مثل هذه الكميات من البيانات، ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يتولى هذه المسئولية، حيث لم يعد ما يتم علاجه هو المرض المحدد في جسم المريض، بل المريض وجميع بياناته، ففي أغلب الأحيان تستخدم الاختبارات الجينية لتوجيه اختيار العلاج مما يسمح للطبيب بالحصول على الطريقة المثلى للعلاج، حيث تم تطوير تطبيق للهاتف المحمول يحلل مؤشرات مرض السكر مثل الصوت أو الحركات الدقيقة من أجل مراقبة تطور الأعراض والمرض، وبالتالي التوجيه بالعلاج، وما يتضمن ذلك من تحسين التشخيص وابتكار طرق غير جراحية للتحليل الطبي باستخدام التصوير، من خلال تقنية تعيد بناء الصور الملتقطة بواسطة الهاتف المحمول، وبالتالي تعطي مؤشرات حول الأورام الحميدة أو الخبيثة للعينية التي تم تحليلها بصريا.

وكذلك استحداث نظام لتحليل طلبات الإنترنت، ليكون قادرا على مراقبة سلوك وبحث المستخدم وتوقيع تشخيص لمرض سرطان البنكرياس فيستطيع محرك البحث الخاص بشركة جوجل أن يخبرنا بضرورة الذهاب للطبيب.

Karine Levy– Heilmann: En médecine: Intelligence Artificielle, impacts réel, les cahiers, Lysias, 2017, P. 78, 79.

(ISSN: 2537- 0758)

المتسارعة في الحياة العصرية والحاجة الملحة لمواكبة متطلبات الإنسان المتزايدة في ظل التحديات المعاصرة[١٤٩]، ومن بين هذه الابتكارات المتقدمة في الذكاء الاصطناعي نجد السيارات ذاتية القيادة، التي تعيد تعريف مفاهيم النقل والسلامة، والروبوتات الطبية القادرة على إجراء العلميات الجراحية الدقيقة والمعقدة بكفاءة عالية تتجاوز في بعض الأحيان المهارات البشرية، فضلا عن الروبوتات الصناعية والمنزلية التي تسهم في تحسين الإنتاجية والراحة[١٥٠]، كما نلمس تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات الأمنية واللوجستية مثل روبوتات المرور والطائرات بدون طيار، التي تعزز السلامة وتوفر حلولًا مبتكرة في إدارة حركة المرور ومراقبة الأماكن الحساسة، هذه التقنيات مجتمعة تعكس التحول العميق الذي تشهده المجتمعات نحو الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي في تسهيل الحياة اليومية وتحسين جودة الخدمات.

ومن جماع ما تقدم، وإن كان تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي الايجابي على الحياة الخاصة للإنسان يحمل بين طياته تأثيراً سلبياً كذلك، فتكون حماية الحياة الخاصة من المسلمات شرعا وفقها وقانونا وقضاءً في كل العصور البشرية باختلاف مراحل تطور الإنسان، وما يدور في فلك تطوره من تقدم وازدهار في مقدمته الذكاء الاصطناعي، إلا أن حماية الحياة الخاصة ليست مطلقة، بل يجب تدخل الدول والحكومات في مباشرة هذا الحق إذا كان ذلك ضروريا لمجتمع متزن يحافظ على أمنه القومي، ويصبو إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والصحية، ويصون نظامه العام من خلال الوقاية من الجرائم وحماية الصحة والآداب العامة، وأيضا حماية الإنسان ذاته لإحداث توازن بين حقوقه وحرياته.

---

[١٤٩] د. أحمد علي: انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني، مرجع سابق، صـ ١٦٤٠.

[١٥٠] د. طارق ابراهيم، أ/ ساندي طلال: جرائم الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢، ص٦٥.

المطلب الثاني
التأثير السلبي لتقنيات الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة

بالرغم من المنافع الكبيرة التي أفرزتها تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلا أنها أوجدت سلبيات عديدة على الحياة الخاصة للإنسان[١٥١]، كما أنه لا يوجد تناقض بين الحرية والقانون فهما مترادفان تحت مظلة المشروعية، لأن الحفاظ على حرية الأفراد سيقابلها ومن دون شك الحفاظ على الأمن القومي للمجتمع والدولة، باعتبار الحق في الحياة الخاصة للأفراد جزء لا يتجزأ من الحقوق والحريات، فإن أي اعتداء على هذا الحق يترتب عليه جزاء نظرا لكونه حقا من الحقوق الدستورية المعاصرة المقررة، وفي المقابل من ذلك أصبح تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي له تأثير على حياة الأفراد، مما يستلزم تضافر الجهود لحماية الحياة الخاصة من أي تأثير سلبي دون المساس بأصل هذا الحق.

وبناءً على ذلك، أدى تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي إلى تسهيل الاطلاع على أسرار الحياة الخاصة للأفراد من قبل المؤسسات والوكالات والكيانات الوهمية، مما جعلها وسائل تسمح بارتكاب العديد من الجرائم والمحرمات، وهذا ما استدعى ضرورة تدخل رجال القانون لمنع التحايل باستخدام هذه التقنيات لانتهاك حرمة الحياة الخاصة للأفراد، وتوجيهها توجيها منحرفا، فهذه التقنيات تعد أداة ذكية لارتكاب

---

[١٥١] لخطورة الذكاء الاصطناعي تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في ١٥ يوليو ٢٠٢٣ قرارًا يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير وقائية ورقابية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وتعزيز شفافية أنظمة الذكاء الاصطناعي، وضمان جمع وتخزين ومشاركة وحذف البيانات المخصصة لتلك التكنولوجيا بطرق تتوافق مع حقوق الإنسان، كما أصدرت دولة الصين في يوليو ٢٠٢٣ إرشادات رسمية لخدمات الذكاء الاصطناعي التوليدي، لتصبح من أوائل الدول التي تقنن الذكاء الاصطناعي بعد أن وضعت إدارة الفضاء الإلكتروني في الصين قواعد ملزمة دخلت حيز التنفيذ في ١٥ أغسطس ٢٠٢٣، لتلزم مقدمي خدمات الذكاء الاصطناعي بإجراء مراجعات أمنية، وتسجيل خوارزمياتهم لدى الجهات الرسمية.

د. رضا ابراهيم: الحماية القانونية من مخاطر الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ١٠٣٠ وما بعدها.

(ISSN: 2537- 0758)

الجرائم والتجسس والسرقة والتلاعب بهدف الحصول على أموال أو خدمات غير مستحقة، وذلك باستخدام تقنيات فيروسية أو مشبوهة[١٥٢].

وإذا ما تحدثنا عن التأثير السلبي لتقنيات الذكاء الاصطناعي على الحق في الحياة الخاصة، لا سيما في مواقع التواصل الاجتماعي[١٥٣]، فيمكننا القول بأن هذا التأثير بالغ الأهمية في ظل وجود العديد من البيانات الشخصية الهامة المتعلقة غالبا بالحياة الخاصة للمستخدم، وتتعامل تقنيات الذكاء الاصطناعي على هذه البيانات والمعطيات للاستدلال أو استنتاج معلومات حساسة وسرية عن أشخاص لم يقدموها أو يؤكدوها، مثل العلاقات الأسرية والظروف الصحية والتوجهات السياسية والمعتقدات الدينية والحالة العاطفية والمزاجية وغيرها من البيانات، وذلك من خلال التفاعل عبر هذه التقنيات المستخدمة بشكل يومي ومستمر من الأفراد[١٥٤].

وبالتالي فإن التطور المستمر لتقنيات الذكاء الاصطناعي يعمل من خلال استغلال كافة البيانات والمعلومات القائمة والموجودة، ويستحدث بيانات ومعلومات جديدة تتوافق مع الحياة الخاصة للإنسان، وأصبحت قدرة الأفراد على معرفة الكيفية

---

[١٥٢] د. وليد السيد: ضمانات الخصوصية في الإنترنت، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٢، صـ ١٨٢.

[١٥٣] من الجدير بالذكر، أن وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتوتير (X) تتطلب من المستخدمين تسجيل حسابات خاصة بهم عن طريق إدخال بيانات شخصية مثل الاسم وتاريخ الميلاد وعنوان البريد الإلكتروني، ولا يمكن إتمام عملية التسجيل دون هذه البيانات، وفي حالة التسجيل على فيسبوك باسم مستعار، فإن فيسبوك يمنح فرصة إنشاء حساب للشخص باستخدام بيانات حقيقية، فضلا عن ذلك يتطلب فيسبوك صورة من بطاقة الهوية الشخصية للتأكد من أن الحساب يعود للشخص، بالإضافة إلى ذلك، يقوم فيسبوك بجمع معلومات أخرى عن المستخدم مثل بيانات الأجهزة المستخدمة، والمواقع التي يتردد عليها، والأنشطة التي يقوم بها عبر الإنترنت، كما أنه يتم الاحتفاظ بسجلات شاملة عن كافة الأنشطة على فيسبوك، بما في ذلك الاعجاب والرسائل والمكالمات والطلبات المرسلة والمكالمات المسجلة عبر التطبيق.

والأخطر من ذلك، أنه بمجرد تسجيل الدخول إلى الفيس بوك من أحد الهواتف الذكية، فإنه سيتم حفظ نسخة من الأرقام المخزنة على هواتفنا في سجلات فيسبوك، وسيتم حفظ سجل المكالمات التي أجريتها ومدة كل مكالمة وسجل الرسائل أيضا بالإضافة إلى المدة التي يبقى خلالها الشخص متصلاً على فيسبوك، والجهاز الذي يستخدمه وإحداثيات المكان الذي تم تسجيل الدخول منه.

أ/ أحمد سامر: آثار استخدام شبكة الإنترنت على حرمة الحياة الخاصة، مرجع سابق، صـ ١٩.

[١٥٤] د. ممدوح عبد الحميد: خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، صـ ٢٣.

التي تستخدم فيها بياناتهم ومعلوماتهم وفهمها والسيطرة عليها تكاد تكون منعدمة في ظل تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي[١٥٥].

وفي المقابل من ذلك، فإن الحق في الحياة الخاصة في عصر تقنيات الذكاء الاصطناعي يتمثل في القدرة على التحكم الكامل في المعلومات الشخصية التي يشاركها الفرد أو يحتفظ بها أثناء استخدامه لهذه التقنيات، فيشمل ذلك اتخاذ قرارات واعية بشأن من يحق له الوصول إلى هذه المعلومات، ولأي غرض يمكن استخدامها، حيث يتطلب الحفاظ على الخصوصية في هذا السياق فهمًا دقيقًا لكيفية جمع البيانات، وتخزينها ومعالجتها، بالإضافة إلى فرض قيود صارمة على الأغراض التي يمكن أن تُستخدم من أجلها أو تلك التي لا يُسمح باستخدامها[١٥٦].

ومن جهة أخرى، أصبح اليوم الحصول على البيانات الشخصية للمستخدمين السمة المميزة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث تقدم هذه التطبيقات خدمات مجانية أو شبه مجانية، ويعتقد المستخدم أنه يستفيد من التقنيات الذكية دون دفع مقابل مالي، إذ يمكنه التسجيل واستخدامها بسهولة، ومع ذلك فإن المقابل الحقيقي الذي يدفعه هو منح مزودي الخدمة الحق في الوصول إلى بياناته الشخصية، والتي يتم استخدامها لاحقًا بحرية، علاوة على ذلك تدرك هذه التقنيات الحديثة القيمة الاقتصادية الكبيرة للبيانات الشخصية، مما أدى إلى نشوء صراع حول ملكية هذه البيانات، فكل جهة تدعي أحقية امتلاك البيانات، ما يعكس التوتر بين الشركات المختلفة حول من يمتلك السيطرة الفعلية عليها[١٥٧].

وبناءً على ذلك، تقوم العديد من المؤسسات الكبرى، بما في ذلك الشركات الحكومية، بجمع معلومات متنوعة عن الأفراد تشمل حالتهم المالية، والصحية، والتعليمية، والعائلية وغيرها، ويتم تخزين هذه البيانات باستخدام تقنيات الحوسبة والذكاء الاصطناعي، حيث تُعالج وتُحلل وتُربط ببعضها البعض، إضافة إلى إمكانية

---

[١٥٥] د. عبد الله سعيد: المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الإماراتي "دراسة تحليلية مقارنة"، دار النهضة العربية، ٢٠٢١، صـ ٤٠.

[156] Gilles, Serge Abiteboul: Les Temps des Algorithmes, le pommier, 2017, P. 85.

[١٥٧] د. الصالحين محمد: التنظيم القانوني لاستخدام البيانات الشخصية، مرجع سابق، صـ ١٣.

(ISSN: 2537- 0758)

استرجاعها ومقارنتها ونقلها[١٥٨]، هذا الأسلوب يفتح المجال أمام احتمالات الوصول غير المصرح به إلى هذه البيانات، سواء عن طريق التحايل أو الاختراق، مما يزيد من خطر إساءة استخدامها، ويمكن استغلال هذه البيانات لمراقبة الأفراد، واختراق خصوصياتهم، أو حتى توجيه قرارات خفية تستند إلى المعلومات الشخصية المخزنة في هذه السجلات.

ولعله من المناسب، التأكيد على أن عملية جمع البيانات الشخصية تُعتبر انتهاكًا للخصوصية إذا تمت دون الحصول على موافقة صريحة من الفرد المعني أو دون الامتثال للمعايير القانونية المنصوص عليها في قوانين حماية البيانات الشخصية، ومع ذلك حال تم الحصول على الموافقة واتُبعت القوانين ذات الصلة، يصبح جمع البيانات قانونيًا، لكن هذا لا يلغي المخاطر المحتملة لحدوث انتهاكات أخرى في المستقبل، بالإضافة إلى ذلك يعد جمع البيانات المتعلقة بالجوانب الحساسة مثل المعتقدات الدينية والسياسية والانتماءات الحزبية، والصحة النفسية أو العقلية أو الجينية أو البدنية، اعتداءً أكبر على الخصوصية، نظرًا لطبيعة هذه المعلومات التي تُعرف باسم البيانات الحساسة، والتي تتطلب حماية أكثر صرامة[١٥٩].

ومن جهة أخرى، أدى الطابع الديناميكي لتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى إحداث تحول جذري في أساليب المراقبة والبيانات التي يتم رصدها، فمع انتشار هذه التقنيات وزيادة فرص الاتصال وتبادل المعلومات، أصبح من السهل جمع كميات ضخمة من بيانات الأفراد، سواء تلك التي يقدمونها بأنفسهم ورضائهم، أو تلك التي يتم جمعها عنهم دون علمهم، وتشمل هذه البيانات معلومات الاتصال الشخصية، والموقع الجغرافي للأفراد، ونشاطهم على الإنترنت، والسجلات المتعلقة بالبريد الإلكتروني والرسائل الواردة والصادرة[١٦٠].

---

[١٥٨] أ/ أحمد سامر: آثار استخدام شبكة الإنترنت على حرمة الحياة الخاصة، مرجع سابق، صـ ٣٤.

[١٥٩] عرف المشرّع البيانات الشخصية الحساسة في المادة الأولى من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ على أنها "البيانات التي تفصح عن الصحة النفسية أو العقلية أو البدنية أو الجينية، أو بيانات القياسات الحيوية "البيومترية" أو البيانات المالية أو المعتقدات الدينية أو الآراء السياسية أو الحالة الأمنية، وفي جميع الأحوال تعد بيانات الأطفال من البيانات الشخصية الحساسة".

[١٦٠] د. وسام نعمت: الحقوق الرقمية وآليات الحماية الدولية المقررة لها، مرجع سابق، صـ ٣٦٣.

وفي ذات السياق، تُعد إحدى أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال هي تقنية التعرف على الوجه، التي تمكن من تحديد هوية الأفراد بدقة من خلال الصور أو الفيديوهات، مما يساهم في مراقبة شاملة وتحليل واسع للبيانات الشخصية، ومع تراكم هذه البيانات تصبح قدرة السلطات على استخدامها في دعم إنفاذ القانون والتحقيقات الأمنية أكثر فعالية لا سيما في سياقات الأمن القومي، ومع ذلك تعاني هذه العمليات من نقص في الضوابط التي تنظم الوصول إلى هذه المعلومات واستخدامها، مما يثير مخاوف كبيرة حول الخصوصية وإمكانية إساءة استغلالها من قبل الحكومات(١٦١).

ومن الجدير بالذكر أن تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التعلم الآلي، تؤثر بشكل كبير على الحق في الخصوصية في عدة جوانب. على سبيل المثال، فإن أنظمة التعرف على الوجه المدعومة بالتعلم الآلي قادرة على تحديد هوية ما يصل إلى ٦٩% من المتظاهرين حتى عند ارتدائهم أوشحة وقبعات لإخفاء وجوههم(١٦٢)، مما يثير قلقًا بشأن تأثير هذه التقنيات على حرية التعبير والحريات

---

(161) Antoinette Rouvroy: Le gouvernement des algorithmes: critique de la raison numérique, La Découverte, 2013, P. 120.

ومما تجدر الإشارة إليه أن برنامج بريسم (prism) أحدث فضيحة على مستوى دولي والذي تتجسس الولايات الأمريكية المتحدة من خلاله على نطاق وطني ودولي، إذ قام الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية في عام ٢٠١٣ برفع دعوى قضائية ضد الأجهزة الأمنية والاستخباراتية ووزير الدفاع بسبب جمع البيانات الشخصية للأمريكيين، وكذلك بيانات اتصالاتهم، وأقرت محكمة نيويورك أن الرقابة الشاملة بحجة حماية الأمن القومي قد تجاوزت الصلاحيات المعطاة لهذه الأجهزة وبمخالفة صريحة للتعديلين الأول والثاني في الدستور الأمريكي اللذان يقران الحق في حرية التعبير وحماية الحياة الخاصة.

د. منى الأشقر، د. محمود جبور: البيانات الشخصية والقوانين العربية، مرجع سابق، صـ ٤٥.

(١٦٢) تجدر الإشارة إلى استخدام الدول تقنيات الذكاء الاصطناعي لغرض رقابة مشددة على مواطنيها، كما فعلت الحكومية الصينية واستبدلت بعض المراقبين من العنصر البشري بالذكاء الاصطناعي للتعرف على المحتوى الإباحي والعنيف أو المحتوى ذو الحساسية السياسية، وأيضا استخدمت حكومة الصين أنظمة التعلم الآلي للقمع والسيطرة على أقلية الإيغور حيث تملك الشرطة الصينية استدعاء مواطني الأقلية العرقية لفحص وجوههم من ٣٦٠ درجة وأخذ عينات دم والحمض النووي وإجبارهم على التحدث لمدة دقيقة لحفظ أصواتهم، مما يعد انتهاك عميق لحياتهم الخاصة.

د. محمد أحمد: الذكاء الاصطناعي وأثاره على حرية التعبير، مرجع سابق، صـ ١٥١.

(ISSN: 2537- 0758)

الأخرى التي يكفلها الدستور والقانون. بالإضافة إلى ذلك، مع التقدم الكبير في تقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبح من السهل إنشاء مقاطع فيديو وصور مزيفة ولكنها تبدو واقعية للغاية، وهي عملية تُعرف باسم التزييف العميق[١٦٣]، وهذا التطور يمثل تحديًا جديدًا لمصداقية الذكاء الاصطناعي ويطرح مخاطر إضافية على خصوصية الأفراد وتأثيره السلبي على حياتهم الخاصة.

وفي المقابل من ذلك، تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنظمة التعلم الآلي في تعزيز جهود اكتشاف ورصد الجرائم، حيث يتم استخدام الكاميرات الذكية لرصد المجرمين والتعرف عليهم، بالإضافة إلى تحليل البيانات المسجلة للكشف عن سمات معينة تسهل تتبع المشتبه بهم والقبض عليهم، كما تتميز هذ التقنيات بقدرتها على التنبؤ بحدوث الجرائم في المستقبل، مما يساعد في اتخاذ تدابير وقائية للحد من خطر الجريمة وإمكانية وقوعها[١٦٤].

وفي سياق مختلف، تشكل الآثار السلبية للتلاعب بالبيانات الشخصية من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي تحديًا كبيرًا في العصر الرقمي، حيث يؤثر هذا التلاعب على خصوصية الأفراد وحياتهم الخاصة، فيتم جمع وتحليل معلومات حساسة دون موافقة صريحة، مما يؤدي إلى فقدان الثقة في المؤسسات التي تدير هذه الأنظمة، كما يعزز التلاعب بالمعلومات الشخصية انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة، مما يؤثر على الوعي العام ويسهم في انقسام الأفراد، فضلا عن ذلك يؤدي إلى التمييز ضد فئات معينة من الأفراد، حيث يُستخدم التنميط الإلكتروني لاستهداف

---

[١٦٣] د. محمود عبد الهادي: الحماية القانونية من مخاطر أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في تصفية المحتويات المرئية عبر شبكة الإنترنت، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد (٤١)، أبريل ٢٠٢٣، صـ ٨٥ وما بعدها.

[١٦٤] د. ياسر محمد: المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ما بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، صـ ٨.

وتجدر الإشارة إلى أن دولة الصين تسعى إلى استخدام أنظمة كاميرا المراقبة وخاصية التعرف على الوجوه للتنبؤ بالجرائم ومنع حدوثها، حيث تتعاون الشرطة القضائية مع شركات التكنولوجيا لتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، وذلك حتى تتمكن من تحليل بيانات تحركات الأفراد وسلوكياتهم، مما يساعد على تقييم احتمال وقوع الجريمة واعتقال المشتبه بهم قبل ارتكاب الجريمة.

أ/ صابر الهدام: القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٣٨.

الأفراد بناءً على سلوكياتهم أو انتماءاتهم، بالإضافة إلى ذلك قد يؤدي التلاعب بالبيانات الشخصية إلى خطر سرقة الهوية وعمليات الاحتيال[١٦٥].

وفي ضوء ذلك، يمكن أن يكون للتلاعب بالبيانات الشخصية أثر كبير على السمعة الشخصية للأفراد، وذلك عند استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي للتنميط الإلكتروني أو تحليل البيانات بصورة غير دقيقة، فقد يتم تشويه صورة الأفراد بناءً على معلومات غير صحيحة أو مضللة[١٦٦]، بما يؤدي إلى تكوين انطباعات سلبية عن الأفراد سواء في محيط العمل أو المجتمع، بما يؤثر على فرصتهم في مجال التوظيف أو التفاعل الاجتماعي[١٦٧]، فضلا عن ذلك تكون من الصعوبة بمكان على الأفراد تصحيح المعلومات الخاطئة أو استعادة سمعتهم السابقة، مما يخلق تأثيرًا سلبيًا على حياة الأفراد الشخصية والمهنية والاجتماعية[١٦٨].

وفي ذات السياق، يمكن اعتبار الحق في السمعة، وخاصة في السياق الإلكتروني أو التقني في العصر الحديث، حقًا يشتمل على جميع المعلومات الشخصية التي يراها الفرد مهمة وذات قيمة، حيث يمتلك الأفراد الحق في حماية معلوماتهم الشخصية من أن تُعرف أو تُستخدم بشكل غير مشروع، كما أن التلاعب بهذه المعلومات قد يؤثر سلبًا على سمعتهم[١٦٩]، وفي المقابل يعكس الحق في

---

[١٦٥] د. معاذ سليمان: اتجاهات المشرع العقابي الإماراتي، مرجع سابق، صـ ٣٠٦ وما بعدها.

[١٦٦] د. محمود عبد الهادي: الحماية القانونية من مخاطر أدوات الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٩٠.

[١٦٧] من الجدير بالذكر أنه في عام ٢٠١٥ انتحر القسيس وأستاذ اللاهوت الأمريكي، جون جيبسون، وذلك بعد ستة أيام من الكشف عن قائمة احتوت على أسماء الملايين من مستخدمي موقع الخيانة الزوجية "آشلي ماديسون" والتي كانت تشمل اسمه، وبعد البحث تبين أنه تم التلاعب ببياناته الشخصية في هذا المجال.

المصدر على الموقع الإلكتروني:

https://arabic.cnn.com/scitech/2015/09/09/ashley-madison-suicide.

تاريخ أخر زيارة للموقع يوم ٢٨/ ١٠/ ٢٠٢٤ الساعة ٧ مساءً.

[١٦٨] د. رشدي محمد: الحماية الجنائية للمعلومات على شبكات الإنترنت، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، صـ ٤٤.

[١٦٩] د. محمد أحمد: حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم، عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي "دراسة مقارنة"، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد (٤)، ٢٠١٨، صـ ١٩٣٢.

(ISSN: 2537- 0758)

السمعة أهمية خصوصية الأفراد، ويبرز الحاجة إلى تدابير لحماية البيانات لضمان عدم الوصول غير المصرح به إلى المعلومات الشخصية، مما يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لسمعتهم.

ومن زاوية أخرى، فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي قد لا تنتهك حقوق الإنسان فحسب، بل يمكن أن تؤثر أيضًا على حرية الأفراد نتيجة التميز في القرارات الآلية، ففي هذه الحالات قد يُحرم الأفراد من حقهم في التصرف أو الاختيار بحرية، حيث تقوم الأنظمة الذكية باتخاذ القرارات بالنيابة عنهم دون الحاجة إلى تدخلهم أو منحهم الفرصة للتأثير على النتيجة، هذا التوجه يحد من قدرة الإنسان على تحقيق رغباته الخاصة أو اتخاذ قراراته بشكل مستقل، بالإضافة إلى ذلك لا تمتلك هذه التقنيات ضميرًا إنسانيًا، مما يجعل مسألة حرية الضمير عرضة للانتهاك، فالضمير الإنساني لا يمكن نقله أو برمجته في تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي تعمل استنادًا إلى برمجيات وخوارزميات غير عاقلة، مما يعزز من خطر انحراف القرارات الآلية عن القواعد القانونية والقيم الأخلاقية والإنسانية[١٧٠].

علاوة على ذلك، فإن الاعتماد المتزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات قد يؤدي إلى تعميق الفجوات الاجتماعية وتعزيز التحيزات القائمة، فهذه التقنيات تعتمد على البيانات التي يتم تزويدها بها، وإذا كانت هذه البيانات متأثرة بتحيزات تاريخية أو اجتماعية، فإن القرارات الناتجة ستعكس تلك التحيزات، وبالتالي قد تؤدي إلى تمييز غير عادل ضد مجموعات معينة، كما أن عدم الشفافية في كيفية اتخاذ القرارات الآلية يجعل من الصعب على الأفراد فهم تلك القرارات أو حتى الطعن فيها، مما يزيد من شعورهم بفقدان السيطرة على حياتهم[١٧١].

ومن منظور مغاير، أسهم التطور في تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التسجيل والتصوير والنشر، في إحداث تأثير سريع وملحوظ على جوانب متعددة من الحياة الخاصة. فعلى سبيل المثال، لم يعد الهاتف المحمول مجرد أداة للاتصال الصوتي أو تبادل الرسائل النصية، بل تحول إلى جهاز متقدم قادر على التقاط الصور وتسجيل مقاطع الفيديو وإرسالها في وقت قياسي، فضلا عن قدرة الهاتف

---

[١٧٠] أ/ صابر الهدام: القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٦٧، ٦٨.

[171] Aurelia Tamo: Designing for Privacy, op. cit. P. 4- 5.

المحمول– باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي– في تتبع الموقع الجغرافي للمستخدم، وكذلك الوصول إلى الكاميرا والميكروفون، وتسجيل كل ما يدور حول الإنسان من حركة أو إشارة أو حديثًا، فهذا التحول التقني يشكل تهديداً مباشراً لخصوصية الأفراد، حيث يُعد انتهاكاً للحق في الحياة الخاصة وتعدياً على البيانات الشخصية[١٧٢].

واستنادًا إلى ما سبق، أثبتت التجارب الواقعية أن الخطر الرئيسي لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يكمن في ضعف الوسائل المتاحة لحماية نقل البيانات عبر هذه التقنيات، بالإضافة إلى ذلك تبرز صعوبة تعقب الأفراد والمسئولين عن الانتهاكات، ومن هنا أصبح التجسس الإلكتروني أحد أخطر أشكال الاعتداءات في البيئة التقنية والإلكترونية، حيث يرتبط بشكل مباشر بانتهاك سرية المحادثات الشخصية وجميع المراسلات والمعاملات التي تتم عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي على مختلف المستويات.

ولذلك، فإن الانتشار الواسع لنقل البيانات رقميًا قد أوجد تحديات كبيرة تمس خصوصية الأفراد، حيث أصبح التجسس الإلكتروني والقرصنة أكثر سهولة، نظرا لاعتماد شبكات الاتصال الحالية بشكل متزايد على تقنيات متقدمة، لكنها لا تزال عاجزة عن توفير أمان مطلق أو ضمان سرية كاملة للبيانات المنقولة عبرها، وهذا التطور في نقل البيانات والاتصالات يعزز من تعرض الأفراد والمؤسسات لخطر اختراق المعلومات الشخصية والسرية[١٧٣]، فضلا عن ذلك فإن غياب الأمان الكامل لهذه التقنيات يسمح للجهات المشبوهة باستغلال البيانات لأغراض ضارة[١٧٤].

---

[١٧٢] أ/ أحمد سامر: آثار استخدام شبكة الإنترنت على حرمة الحياة الخاصة، مرجع سابق، صـ ٢٨.

[١٧٣] د. هبه رمضان: الحماية القانونية للبيانات الشخصية، مرجع سابق، صـ ٤٢٩.

[١٧٤] تجدر الإشارة إلى أن التجسس الإلكتروني الذي تمارسه الدولة خارج الأطر القانونية يعد انتهاكًا لحقوق الأفراد، فقيام السلطات بالتجسس دون إذن قضائي مسبق يشكل تعسفًا في استخدام سلطة الدولة تحت ذريعة الأمن القومي أو النظام العام، وتزداد خطورة هذا التجسس مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث لم يعد مقتصرًا على الأجهزة الاستخباراتية فقط، بل أصبح متاحًا للأفراد العاديين.

(ISSN: 2537- 0758)

وعلى العكس من ذلك، فإن المعلومات الشخصية التي كانت سابقًا مشتتة وصعبة الوصول إليها، أصبحت بفضل تقنيات الذكاء الاصطناعي مجمعة في قواعد بيانات شاملة وسهلة المنال، حيث تستخدم هذه البيانات في التحليل التنبئي، مما يتيح للأدوات الذكية القدرة على مراقبة السلوك البشري وتوقع أفعال الأفراد بدقة متزايدة، تلك الأدوات لا تقتصر على جمع المعلومات فحسب، بل تستطيع تحليل أنماط السلوك المستقبلية بناءً على البيانات السابقة، مما يعزز من إمكانية الرقابة على الأفراد(١٧٥).

إلى جانب ذلك، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في مراقبة السلوك لا يقتصر على التحليل التنبئي فقط، بل يمتد إلى توقع التصرفات المحتملة والتدخل في القرارات اليومية، وهذا التقدم يمكن أن يفتح المجال أمام استغلال غير مشروع للبيانات الشخصية، حيث يُستخدم للتأثير على سلوك الأفراد دون علمهم أو موافقتهم، مما يعزز من قوة أدوات المراقبة الإلكترونية ويقلص حدود الخصوصية(١٧٦)، وعلاوة على ذلك يتزايد القلق بشأن كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في توجيه التفضيلات الفردية، حيث يتم تحليل بيانات الأفراد لتوقع احتياجاتهم وحتى التأثير على قراراتهم، وهذا النوع من التدخل الذكي يمكن أن يحد من حرية الاختيار، حيث تصبح القرارات مبنية على التنبؤات المجمعة من البيانات الضخمة، مما قد يؤدي إلى توجيه الأفراد بشكل غير واعٍ نحو خيارات محددة مسبقًا(١٧٧).

ومن الجدير بالذكر، أن البيانات الشخصية تعتبر إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الرقمي الحديث، إذ لا يمكن التنبؤ بسلوك الأفراد أو فهم رغباتهم والتأثير عليها دون الاعتماد على تلك البيانات، حيث تقوم شركات تحليل البيانات بإنشاء ملفات دقيقة لدراسة سلوك المستهلكين وتحديد تفضيلاتهم، مما يمكنها من توجيه رسائل مستهدفة بهدف التأثير على آرائهم وقراراتهم، إضافة إلى ذلك تعتمد الحملات

أ/ خديجة الدهبي: حق الخصوصية في مواجهة الاعتداءات الإلكترونية "دراسة مقارنة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد (٨)، ديسمبر ٢٠١٧، صـ ١٥١.

(175) Steven John: Machine Law, op. cit. P. 14.

(١٧٦) د. أروى عبد الرحمن: أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ١٧٦.

(177) Aurelia Tamo: Designing for Privacy, op. cit. P. 5.

الإعلانية والدعائية بشكل كبير على البيانات الشخصية في تصميم استراتيجيات التسويق، مما يجعلها أداة رئيسية في تعزيز الترويج للمنتجات والخدمات بشكل فعال[١٧٨].

وفي ضوء ذلك، عند تصنيف البيانات وربطها في ملفات شخصية شاملة، تصبح تلك البيانات هدفًا أكثر عرضة للاستغلال غير المشروع، فهذا التصنيف العميق يعزز من قدرة بعض الجهات على الوصول إلى معلومات محددة حول الأفراد، مما يزيد من احتمالية الاعتداءات على الخصوصية، فالأنشطة غير القانونية المرتبطة بالبيانات الشخصية، مثل الاتجار بها وسرقتها، تنمو بفضل التجمعات الضخمة للبيانات الشخصية التي تمتلكها الشركات، وتتيح هذه الأنشطة غير القانونية استخدام البيانات لتحقيق مكاسب غير مشروعة من خلال الابتزاز أو التشهير، مما يهدد الأمان الرقمي للأفراد بشكل كبير[١٧٩].

وبناءً على ذلك، قد يفقد الإنسان حرماته وتنتهك خصوصياته وتهتك أسراره، وتصبح وسيلة لإهدار كرامته وابتزازه، مما يضر بالصحة النفسية للإنسان، وتقويض الثقة الاجتماعية، والمرونة الفردية، وكذلك علاقات الإنسان بالعالم وبنفسه، ومثل هذه الأمور لا يختص بها فقهاء ومشرّعي القانون فقط، بل لا بد أن يتحد العلماء والفلاسفة ورجال الدين لتجنيب الإنسان مخاطر الذكاء الاصطناعي.

ومما تقدم يتضح لنا، أن الذكاء الاصطناعي بكامل تقنياته التي لا تزال محدودة، وما يتصف به من دقة وعدم نسيان واستنتاج واستدلال وقدرة على صناعة واتخاذ القرارات، قد يجعل الأفراد يخضعون لنظام رقابة صارم، ويتحول المجتمع بذلك إلى عالم شفاف تصبح فيه بيوتنا وحياتنا العقلية والروحية والجسدية عارية تماما أمام الاخرين، مما يؤدي إلى خرق الحياة الخاصة بل وصناعتها أحيانا من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي، عن طريق توجيه بواعث وميول الإنسان إلى ما يريده هذا الذكاء الاصطناعي من أهداف مشروعة وغير مشروعة.

---

[١٧٨] د. هبه رمضان: الحماية القانونية للبيانات الشخصية، مرجع سابق، صـ ٤٢٥.

[١٧٩] أ/ أحمد سامر: آثار استخدام شبكة الإنترنت على حرمة الحياة الخاصة، مرجع سابق، صـ ٨.

(ISSN: 2537- 0758)

المبحث الثالث
التحديات القانونية لحماية الحق في الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم:

أصبحت حماية الحياة الخاصة للأفراد ضرورة قصوى في ظل التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تثير هذه التقنيات قلق الأفراد بشأن استخدام هويتهم الشخصية دون موافقة صريحة، ويشعر الكثيرون بالخوف من إمكانية استغلال جهلهم بالشروط والأحكام المرتبطة بمعالجة بياناتهم [١٨٠]، حيث يمكن استخدام معلوماتهم الشخصية– بما في ذلك الصور الشخصية والحالة النفسية والصحية والعقلية وغيرها من البيانات الحساسة– لأغراض تجارية تسويقية دون علمهم، ويشكل هذا الوضع تحدياً أخلاقياً وقانونياً، خاصة مع تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات واستخدامها لأهداف قد تضر بخصوصية الأفراد وحقوقهم الأساسية.

وفي المقابل، شهد العالم انتشارا متزايدا لتقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث اتجهت العديد من الدول نحو استثمار هذه التقنيات في مختلف القطاعات الحيوية، مما أدى إلى تحقيق إنجازات بارزة في تحسين الكفاءة وتقديم الخدمات، وتسعى الحكومات إلى اعتماد مفاهيم الحكومة الذكية في تعاملاتها الرسمية، مع وعيها المتزايد بأهمية الذكاء الاصطناعي كأداة للتطور [١٨١].

ومع ذلك، تظهر تحديات جديدة نتيجة لمخاطر الذكاء الاصطناعي التي تساهم في ظهور أنواع من الجرائم الإلكترونية والمخاطر المتعلقة بالحياة الخاصة للأفراد التي يصعب تتبعها وإثباتها. ومن هنا، استحدثت بعض التشريعات مجموعة من المبادئ والإجراءات التي يجب على الحكومات والمؤسسات العامة والخاصة وكذلك الأفراد الالتزام بها عند إنشاء أو استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تتضمن بيانات ومعلومات شخصية، بما يكفل فرض قيود صارمة وتقديم ضمانات واضحة

[١٨٠] د. الصالحين محمد: التنظيم القانوني لاستخدام البيانات الشخصية، مرجع سابق، صـ ١٠.
[١٨١] د. طه عثمان: الحماية الجنائية من أخطاء تقنيات الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٥٨٥.

لضمان سرية وشرعية معالجة البيانات، بما يحقق توازناً بين الاستفادة من التقنيات المتقدمة وحماية حقوق الأفراد الأساسية، وفي مقدمتها الحق في الحياة الخاصة.

وفي سبيل ذلك، نقسم هذا البحث إلى مطلبين الأول، **الاتجاهات القانونية لحماية الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي**، فيما يكون الثاني للحديث عن **المسئولية القانونية لحماية الحياة الخاصة في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي**.

المطلب الأول
الاتجاهات القانونية لحماية الحياة الخاصة
في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي

بدايةً، عند النظر في التحديات المحيطة بحماية الخصوصية والحياة الخاصة في عصر الذكاء الاصطناعي، نجد أن كمية هائلة من المعلومات الشخصية تُجمع وتُحزن وتُعالج وتُنقل وتُستخدم من قبل المؤسسات والهيئات على نطاق واسع، وفي هذا السياق تظهر الحاجة الملحة لتفعيل تشريعات تحمي الحق في الخصوصية والحياة الخاصة في القطاعين العام والخاص، إلا أن تحقيق الحماية الشاملة لخصوصية الأفراد واستقلاليتهم يتطلب بيئة تدعم الديمقراطية وتوفر الحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يُمكن الأفراد من ممارسة حقوقهم بفعالية، ورغم أهمية الحق في الخصوصية، فإن عدم وعي المجتمع بأهمية هذا الحق اجتماعياً وعدم السعي لاستغلاله أدى إلى تراجع تطبيقه وتقدير قيمته الحقيقية[١٨٢].

وفي ضوء ذلك، أثرت تقنيات الذكاء الاصطناعي تأثيراً كبيراً على أنظمة المجتمع، ولا سيما الأنظمة القانونية، حيث دفعت هذه التقنيات المشرّعين للتدخل لمعالجة التحديات الناتجة عن الأخطاء والتبعات التي قد تترتب على استخدامها، والتي قد تعجز القوانين التقليدية عن التصدي لها في ظل تزايد حجم البيانات وسرعة تطورها[١٨٣]، مع ازدياد اعتماد الأفراد على هذه التقنيات في مختلف جوانب حياتهم

---

[١٨٢] د. محمد ابراهيم: إعادة النظر في مفهوم الحق في الخصوصية "رؤية يابانية"، المجلة العربية للمعلومات، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٦، صـ ٢٣٥، ٢٣٦.

[١٨٣] د. طه عثمان: الحماية الجنائية من أخطاء تقنيات الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٥٨٠.

(ISSN: 2537- 0758)

اليومية، وتوسعها في ضوء التحول الرقمي سواء في التواصل مع الآخرين أو التفاعل مع الآلات، أصبحت الحاجة ملحة إلى مواكبة تشريعية شاملة في كافة القطاعات، بحيث تهدف هذه التشريعات إلى حماية الخصوصية الشخصية والتقليل من المخاطر المحتملة الناتجة عن استخدام هذه التقنيات، فضلا عن وضع حدود للأخطاء المرتبطة بها.

وتطبيقا لذلك، أصبح استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات واسع الانتشار، وتعددت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، وعلى رأسها القطاع المالي والمصرفي، ومن أبرز التوجهات في هذا السياق سعي العديد من الحكومات إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي كوسيلة لتنمية الاقتصاد، ولتحقيق هذا الهدف اتجهت هذه الحكومات إلى تطوير البنية التحتية للإنترنت والاتصالات، وتنمية رأس المال البشري، وتفعيل الحكومة الإلكترونية كوسيلة وهدف للتنمية المستدامة[١٨٤]، ويأتي هذا التوجه ضمن مساعي الحكومات للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم استقطاب الاستثمارات وتشجيع الانخراط في مجتمع المعرفة، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي متكامل ومستدام[١٨٥].

وفي ذات السياق، يصبح من الضروري ربط تعزيز الاقتصاد الرقمي بحماية الحق في الحياة الخاصة، حيث تزداد مخاوف الأفراد من انتهاك خصوصيتهم مع تزايد استخدام البيانات الشخصية وتحليلها لأغراض اقتصادية وتنموية، فتوسيع تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، بما في ذلك الخدمات الحكومية الإلكترونية[١٨٦]، قد يسفر عن جمع كميات هائلة من البيانات التي تتطلب تشريعات

---

[١٨٤] وضعت الحكومة المصرية التحول الرقمي على رأس أولوياتها في استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مرتكزة على ثلاثة محاور أساسية هي: التحول الرقمي، والمهارات والوظائف الرقمية، والإبداع الرقمي، ونجحت الدولة المصرية في تأسيس وتطوير بنية تحتية رقمية قوية، مما أسهم في استمرارية الأعمال باستخدام التقنيات التكنولوجية في مختلف القطاعات.

المصدر على الموقع الإلكتروني:

https://www.idsc.gov.eg/Various%20Reports/details/10409.

تاريخ أخر زيارة يوم ٢٩/ ١٠/ ٢٠٢٤ الساعة ١ صباحاً.

[١٨٥] د. منى الأشقر، د. محمود جبور: البيانات الشخصية والقوانين العربية، مرجع سابق، صـ ١٥.

[١٨٦] تظهر خطورة أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل خاص في تأثير الخوارزميات الآلية على حماية الخصوصية والأمن الشخصي للمستهلكين، مما يبرز أهمية تنظيم استخدامها في تقديم الخدمات

صارمة وإجراءات حماية فعالة للحفاظ على سرية هذه المعلومات وحماية خصوصية الأفراد، وبالتالي يجب أن تسير جهود تنمية الاقتصاد الرقمي جنباً إلى جنب مع ضمان الحق في الخصوصية، لضمان توازن بين الاستفادة من التقنيات الحديثة وحماية الحقوق الأساسية للأفراد[١٨٧].

وفي هذا السياق، من الضروري أن تشمل آليات الحوكمة الرشيدة لتقنيات الذكاء الاصطناعي إمكانية محاسبة الجهات المسئولة عن معالجة البيانات الشخصية، خاصةً في إطار تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية، ويتطلب ذلك أن تتحمل الشركات التي تقدم هذه الخدمات المسئولية الكاملة عن حماية البيانات الشخصية، وأن تحدد تدابير الامتثال الأنسب لطبيعة أنشطتها، وعليها أن تكون مستعدة لتقديم أدلة تثبت التزامها بالمعايير القانونية، سواء تلقائيا أو عند طلب الجهات الرقابية لذلك، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق توازن بين منح الشركات درجة من المرونة في اختيار آليات الامتثال وتلبية المتطلبات القانونية، وضمان مستوى عالٍ من الحماية للبيانات الشخصية، بما يعزز الثقة في الأنظمة الرقمية ويحمي الحقوق الأساسية في بيئة الذكاء الاصطناعي[١٨٨].

الحكومية الإلكترونية، فعلى سبيل المثال، تتيح تقنيات العدادات الذكية وخوارزميات التحليل الإحصائي المعقدة جمع بيانات دقيقة عن استهلاك الأسر، مثل نوعية الأجهزة المستخدمة والبيانات الصحية المجمعة من أجهزة المتابعة والسجلات الصحية الإلكترونية، هذه البيانات قد تصبح عرضة للوصول من قبل أطراف أخرى، مما قد يؤثر في قضايا تتعلق بوثائق التأمين أو فرص التوظيف أو حتى أنماط الاستهلاك المستقبلية، كذلك يزداد القلق من احتمالية استغلال هذه المعلومات في المجالات التجارية أو العسكرية.

د. ياسر محمد: المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ١٢، ١٣.

[١٨٧] يجدر الإشارة إلى وجود نزاع عرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، بين أكاديمية البحث العلمي (مركز التعاون العلمي والتكنولوجي) ومركز بحوث الإلكترونيات كجهة منفذة للمشروع البحثي المعنون "تشخيص العيوب في نظم التحريك البحثية باستخدام إشارات إلكترونية وتقنيات الذكاء الاصطناعي"، إلا أن مركز بحوث الإلكترونيات لم يقم بتنفيذ التزامه بتسليم التقرير الفني النهائي للمشروع في الموعد المحدد، إلا أنها قدمت المشروع بعد طرح النزاع، مما أدى إلى حفظ الموضوع بناء على طلب الجهة التي طرحت النزاع.

راجع فتوى رقم ٣٢/ ٢/ ٤٥١٥، الصادرة من الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بتاريخ ٢٣/ ١/ ٢٠١٧.

[١٨٨] د. الصالحين محمد: حماية البيانات الشخصية في القانون الأوروبي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد (٤٣)، يونيو ٢٠٢٣، صـ ٣١١.

(ISSN: 2537- 0758)

وفي ضوء ما سبق، تعتبر الحوكمة التكنولوجية في الدولة أحد الأركان الأساسية لضمان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع مبادئ حماية الخصوصية وحقوق الأفراد، ويشمل مفهوم الحوكمة التكنولوجية وضع سياسات وإجراءات رقابية واضحة تنظم استخدام التكنولوجيا، وتضمن التزام الجهات الحكومية والخاصة بالمعايير القانونية والأخلاقية عند معالجة البيانات الشخصية(١٨٩)، فمع تطور الحكومة الإلكترونية وتزايد الاعتماد على البيانات الرقمية، تتنامى الحاجة إلى حوكمة شاملة توازن بين الابتكار وحماية الحياة الخاصة، فمن خلال الحوكمة التكنولوجية الفعالة، يمكن للدولة أن تحقق الشفافية، وتبني الثقة مع المواطنين، وتحمي خصوصيتهم، بما يسهم في خلق بيئة رقمية آمنة تتيح للأفراد الاستفادة من التكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

وبناءً على ذلك، تطورت الحقوق التكنولوجية المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتصبح إطاراً عالمياً وحقاً مشتركاً يسعى المجتمع الدولي إلى تعزيزه، حيث تشكل حوكمة هذه الحقوق محوراً أساسياً للنقاش في المنظمات الدولية والمؤتمرات العالمية، ويتطلب الأمر إدارة دولية متعددة الأطراف تعتمد على مبادئ الشفافية والديمقراطية، ويستلزم ذلك مشاركة فعّالة من الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية لضمان توزيع عادل للموارد وتيسير الوصول المتكافئ إلى هذه التقنيات، كما ينبغي ضمان بيئة مستقرة وآمنة لتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة تنوع اللغات والهويات الثقافية، لخلق منظومة تكنولوجية تراعي مصالح الجميع وتعزز الثقة العالمية في استخدامها(١٩٠).

وهدياً بما تقدم، ينبغي أن يسهم الذكاء الاصطناعي في تحقيق منفعة شاملة لأفراد المجتمع كافة، وأن يخضع لمبادئ الحوكمة العالمية التي تراعي كرامة الأفراد وحقوقهم، ويتطلب هذا الالتزام من مطوري تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمان إمكانية تتبع وتشخيص حالات الإخفاق التي قد تنشأ إلى جانب إعلام الفرد– كلما أمكن– بأي قرارات هامة تخصهم وتُتخذ بناءً على أنظمة الذكاء الاصطناعي، كذلك يتعين

(189) Aurelia Tamo: Designing for Privacy, op. cit. P. 23.

(١٩٠) د. وسام نعمت: الحقوق الرقمية وآليات الحماية الدولية المقررة لها، مرجع سابق، صـ ٣٥٤.

الالتزام بتوفير مستويات عالية من حماية الخصوصية وحماية حقوق الملكية الفكرية، حيث يجب على مصنعي ومطوري هذه التقنيات تبني الشفافية فيما يتعلق بالبيانات والخوارزميات المستخدمة، لضمان تعزيز الثقة في هذه التقنيات(١٩١).

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يكون الذكاء الاصطناعي مفيداً للبشرية وقابلاً للتكيف مع القيم الإنسانية على المديين القصير والبعيد، ويتطلب ذلك وضع ضوابط صارمة تشمل ضمان أن تكون تقنيات الذكاء الاصطناعي آمنة، وأن تحظى سلامة الإنسان– سواء كان من المستخدمين أو المشغلين– بالأولوية في تصميمها، كما ينبغي إتاحة إمكانية التحقق من أمان هذه التقنيات والتحكم بها طوال فترة استخدامها، مع مراعاة حماية خصوصية المستخدمين عند إيقافها. ولضمان المسئولية، يجب إعطاء الأفراد القدرة على إبطاء التقنيات الذكية أو إلغاء قراراتها إذا لزم الأمر، خاصة عندما تكون هذه القرارات ذات تأثير مباشر على حياة الأفراد الخاصة(١٩٢).

ومن منظور آخر، ينبغي على المشرّع والدولة مواكبة التطورات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، والعمل على تنظيم استخدام هذه التقنيات عبر مجموعة واسعة من القطاعات الحيوية، فالتقنين المدروس لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل القضاء ومكافحة الجريمة، والرعاية الصحية، والصناعة، والتعليم، وسوق العمل(١٩٣)، يعد خطوة أساسية نحو تعظيم الفائدة العامة وحماية الخصوصية الفردية، إذ يسهم هذا التنظيم في تعزيز الاستخدام المسئول للذكاء الاصطناعي، بما يضمن تحسين الخدمات العامة ودعم النمو الاقتصادي، مع الحفاظ على معايير عالية لحماية البيانات الشخصية للأفراد وحقوقهم(١٩٤).

---

(١٩١) د. ياسر محمد: المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ١٢.

(١٩٢) نفس المرجع، الصفحة نفسها.

(١٩٣) أ/ محمد علي: المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ١٣.

(١٩٤) إدراكاً من الحكومة المصرية بضرورة تقنين الذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات الحيوية، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨٨٩) لسنة ٢٠١٩، بتشكيل مجلس وطني للذكاء الاصطناعي ويختص المجلس بوضع الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والإشراف على تنفيذها، ومتابعتها، وتحديثها تماشياً مع التطورات الدولية في هذا المجال، كما يقوم بوضع آليات متابعة

(ISSN: 2537- 0758)

وفي هذا السياق، يشير التقدم السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي وظهور الأنظمة الذكية إلى إمكانية تعزيز فعالية مؤسسات العدالة، مثل الشرطة والمحاكم، في الكشف عن الجريمة والتحقيق فيها، إذ يمكن للذكاء الاصطناعي تسهيل تحديد هوية مرتكبي الجرائم دون الحاجة إلى إجراءات جنائية مطولة، ويتيح لضباط الشرطة استخدام أدوات متقدمة للوصول إلى الحقيقة بشكل أكثر كفاءة[١٩٥]، ففي إطار المحاكم الرقمية، يمكن لهذه التقنيات تسريع عملية التقاضي، عبر إتاحة بعض الحالات التي لا تتطلب حضور الأطراف، مما يسهم في تقليل الازدحام داخل المحاكم وخفض التكاليف، وتيسير الوصول إلى المعلومات القضائية إلكترونيا[١٩٦]، ورغم هذه المزايا، فإن التحول إلى محاكم رقمية يعتمد على استبدال الوثائق الورقية بوسائط إلكترونية، يتطلب وضع ضوابط حماية قوية للحفاظ على خصوصية الأفراد وحماية بياناتهم الشخصية من المخاطر المرتبطة بالرقمنة، مما يجعل من الضروري تحقيق التوازن بين الفاعلية والحفاظ على حقوق الأفراد وخصوصيتهم[١٩٧].

وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي بالتنسيق مع الوزارات والجهات والأجهزة المختلفة، ومراجعة وتحديث الأولوية الوطنية في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي ووضع السياسات والتوصيات المتعلقة بالأطر الفنية والقانونية والاقتصادية المتعلقة بتطبيقاته.

انظر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨٨٩) لسنة ٢٠١٩.

[١٩٥] في ضوء ذلك، نصت المادة (١١) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨ على أنه "يكون للأدلة المستمدة أو المستخرجة من الأجهزة أو المعدات أو الوسائط الدعامات الإلكترونية، أو النظام المعلوماتي أو من برامج الحاسب، أو من أي وسيلة لتقنية المعلومات ذات قيمة وحجية الأدلة الجنائية المادية في الإثبات الجنائي متى توافرت بها الشروط الفنية الواردة باللائحة التنفيذية لهذا القانون".

[١٩٦] من الجدير بالذكر، أن دولة الصين طورت نظاما ذكيا عبارة عن "مدعيا عاما آليا" يمكنه توجيه التهم لمرتكبي الجرائم بدقة تزيد عن ٩٧ % ويمكنه اقتراح العقوبات التي ينبغي فرضها على المجرمين المفترضين، وإعفاء بعض الأفراد من المقاضاة، وقد تم تدريبهم على استخدام ٧٧ ألف قضية واقعية ابتداء من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠.

أ/ صابر الهدام: القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٥٢.

[١٩٧] د. أروى عبد الرحمن: أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، مرجع سابق، صـ ٧٧، ٧٨.

فضلا عن ذلك، يبرز الذكاء الاصطناعي كعامل محوري في تعزيز الحق في الرعاية الصحية، خاصة في البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من نقص حاد في الأخصائيين والبنية التحتية الطبية، فبفضل التطورات في تقنيات التصوير، والكيمياء، وعلوم المواد، والجينات، يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم أنظمة دعم قرارات علاجية فعّالة بتكلفة منخفضة وبدقة تنافس الخبراء أو قد تتفوق عليهم، ويعد هذا الابتكار بالغ الأهمية للدول التي تفتقر إلى عدد كافٍ من الأخصائيين وتفتقد مختبرات طبية شاملة، حيث يوفر الذكاء الاصطناعي إمكانيات لتوسيع الوصول إلى الرعاية الصحية المتقدمة[١٩٨].

ومع ذلك، فإن إدماج الذكاء الاصطناعي في المجال الطبي يتطلب تقنيناً صارماً يوازن بين توفير الرعاية الصحية الفعالة وحماية حقوق الأفراد في الخصوصية، فالأنظمة الطبية الذكية تتعامل مع بيانات شخصية حساسة، مثل المعلومات الصحية والجينية والنفسية والعقلية، مما يستلزم وضع ضوابط حازمة لضمان حماية هذه البيانات من أي إساءة استخدام. لذا، ينبغي أن تترافق هذه التقنيات مع تشريعات وقرارات تضمن الشفافية في جمع البيانات واستخدامها، وتحفظ سرية المعلومات الشخصية للمرضى، بما يعزز الثقة في الأنظمة الذكية ويحقق الاستفادة منها دون المساس بالحقوق الأساسية للأفراد.

وبناءً على ذلك، يُعد الواجب الأخلاقي لحماية سرية بيانات الأفراد ضرورة تتطلب تدعيمها بتشريعات تضمن حق الأفراد في الخصوصية، ففي إطار خدمات الرعاية الصحية، يمثل الحق في الخصوصية قدرة الفرد على التحكم في معلوماته الشخصية التي لا تتعلق بالآخرين، وتستلزم السرية التزامًا أخلاقيًا وقانونيًا من قبل من يتلقى المعلومات بعدم الكشف عنها دون موافقة المريض[١٩٩]، وبالتالي تعتبر السرية وسيلة فعالة لضمان الحق في الخصوصية، فمع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع الصحي، تزداد الحاجة لحماية خصوصية البيانات الشخصية لضمان أمان وسرية المعلومات الصحية للأفراد، وقد يتم ذلك من خلال

---

[١٩٨] د. محمد أحمد: الذكاء الاصطناعي وآثاره على حرية التعبير، مرجع سابق، صـ ٤٥٤.

[١٩٩] د. أميرة عبد الله: الإطار الدستوري للحق في الخصوصية الإنجابية، مرجع سابق، صـ ١١٢٤.

(ISSN: 2537- 0758)

إجراء عمليات تدقيق دورية– حكومية– للتحقق من الالتزام بمعايير أمان المعلومات والتأكد من عدم وجود ثغرات تقنية قد تؤدي إلى تسريب معلومات.

ومن جهة أخرى، فإن تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع الصناعي تساهم في تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية، حيث تتولى الآلات بعض المهام الروتينية، كما أسهمت تقنيات الذكاء الاصطناعي في تسهيل عمليات التعليم عن بُعد، مع بقاء دور المعلم الأساسي دون تغيير، حيث لا يمكن للتكنولوجيا وحدها أن تستوعب الجوانب الإنسانية في التفاعل التعليمي مثل الإرشاد والتوجيه النفسي والمعرفي، أما على صعيد سوق العمل، فيثير الذكاء الاصطناعي مخاوف تتعلق بفقدان بعض الوظائف التي تعتمد على المهام الروتينية، ولكن في المقابل ستنشأ وظائف جديدة تتطلب مهارات متقدمة في إدارة وتحليل الأنظمة الذكية، أي أن هناك عملية إعادة تشكيل لسوق العمل أكثر من كونها إلغاء للأدوار البشرية[٢٠٠].

وبناءً على ذلك، تعتمد العديد من هذه التقنيات على جمع بيانات دقيقة حول الأفراد، سواء في القطاع الصناعي لمراقبة أداء العاملين، أو في التعليم لمتابعة سلوك الطلاب ومدى تقدمهم، أو في سوق العمل لتحليل أداء الموظفين وكفاءتهم، فهذا الكم الهائل من البيانات يثير قلقًا بشأن الخصوصية، حيث قد يتم استخدام هذه المعلومات بطرق لم يكن الفرد يتوقعها أو يوافق عليها، مما يتطلب وضع قوانين تضمن حماية الخصوصية. ففي المجمل، تؤثر هذه التقنيات على الحياة الخاصة للإنسان من خلال تكثيف الرقابة، وإعادة مفهوم الخصوصية، وتغيير التوازن بين الحياة الشخصية والعمل، وكلها تأثيرات تتطلب توازنًا دقيقًا بين تحقيق الفوائد التقنية وحماية الحقوق والحريات الشخصية، التي تأتي الحياة الخاصة في القلب منها.

ومما سبق، يُثير احتمال اعتماد الحكومات لتقنين شامل لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات الحياة المختلفة قضايا معقدة تتعلق بالخصوصية والحقوق الفردية، فمع قدرة الذكاء الاصطناعي على مراقبة السلوكيات واسعة النطاق، واستخراج وتحليل البيانات بدقة، قد يصبح هذا النظام أداة قوية للكشف عن

[٢٠٠] أ/ صابر الهدام: القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٧٩، ٨٠.

المخالفات القانونية مثل التهرب الضريبي أو تجاوزات السرعة أو حوادث السيارات، مما يفتح المجال أمام إجراءات قانونية استباقية أو حتى تهديدات بالإبلاغ عن المخالفات[٢٠١]، ولكن مع تعاظم هذا الدور، تظهر مخاوف بشأن التداخل بين قدرات الذكاء الاصطناعي على المراقبة وحق الأفراد في الحفاظ على مساحة من الخصوصية في حياتهم الشخصية والمهنية، حيث قد يطال تأثيره بيئة العمل نفسها عبر حماية المبلغين الآليين. ليصبح السؤال الأساسي حول كيفية تحقيق توازن يحمي حريات الأفراد وخصوصياتهم دون المساس بأمان المجتمع.

ومن أجل ذلك، تحتاج الحكومات إلى أطر تشريعية صارمة، فمن الضروري وضع قوانين تمنع الاحتفاظ الدائم بالبيانات إلا عند الضرورة، وتوفر آليات لمراجعة وتحديث هذه البيانات بانتظام، كما يُعد إرساء مبادئ الشفافية بشأن كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي لجمع وتحليل البيانات أمرًا جوهريا لتعزيز الثقة بين المجتمع والتكنولوجيا المتقدمة، وفي هذا الصدد نؤكد أن الهدف الأساسي يظل تحقيق الأمن والنظام العام دون المساس الجائر بحرية الأفراد وحقهم في الحياة الخاصة.

وبناءً على ذلك، في ظل توسع استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، فالحقوق الرقمية[٢٠٢]، تكتسب أهمية متزايدة كركيزة لحماية خصوصية الأفراد وحقوقهم في العصر الرقمي، حيث تتطلب هذه الحقوق تمكين الأفراد من السيطرة على بياناتهم الشخصية، ما يشمل حق الوصول إلى البيانات التي تُجمع عنهم، وتعديلها، أو حذفها إذا كانت غير ضرورية أو قديمة، فمثل هذه الإجراءات أساسية لضمان عدم استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة لانتهاك الخصوصية، بل كوسيلة تحقق الأمن المجتمعي بشكل متوازن، ولتعزيز هذا التوازن يجب على الحكومات اعتماد تشريعات وإصدار قرارات تفرض الشفافية على آليات جمع البيانات

---

(201) Steven John: Machine Law, op. cit. P. 4.

[٢٠٢] نشير في هذا الصدد، أنه حدث تطور في أجيال حقوق الإنسان، هذا التطور تمثل بالانتقال من حقوق الجيل الأول والمتمثلة بالحقوق المدنية والسياسية إلى حقوق الجيل الثاني المتمثلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى حقوق الجيل الثالث المتمثلة بطائفة الحقوق الجماعية كالحق في التنمية وتقرير المصير، حتى دخلنا في جيل جديد من أجيال حقوق الإنسان والمتمثلة بحقوق الجيل الرابع والتي تمثل الحقوق الرقمية أو الإلكترونية أحد أبرز تلك الحقوق.

(ISSN: 2537- 0758)

واستخدامها، إضافة إلى تدابير فعالة تُعزز حماية حقوق الأفراد الرقمية، مما يتيح مجتمعًا آمنًا يحترم الحرية الفردية وخصوصية المعلومات[٢٠٣].

وفي سبيل ذلك، نصت المادة (١٩) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠ على أنه "تنشأ هيئة عامة تسمى (مركز حماية البيانات الشخصية)، تتبع الوزير المختص، وتكون لها الشخصية الاعتبارية، ويكون مقرها الرئيس محافظة القاهرة أو إحدى المحافظات المجاورة لها، وتهدف إلى حماية البيانات الشخصية وتنظيم معالجتها وإتاحتها، ولها في سبيل تحقيق أهدافها أن تباشر جميع الاختصاصات المنصوص عليها بهذا القانون، ولها على الأخص الآتي: وضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية والبرامج اللازمة لحماية البيانات الشخصية، والقيام على تنفيذها. توحيد سياسات وخطط حماية ومعالجة البيانات الشخصية داخل الجمهورية، وضع وتطبيق القرارات والضوابط والتدابير والإجراءات والمعايير الخاصة بحماية البيانات الشخصية..."[٢٠٤].

كما نصت المادة (٢٥) من ذات القانون على أنه "للمركز بالتنسيق مع السلطات المختصة التعاون مع نظرائه بالبلاد الأجنبية وذلك في إطار اتفاقيات التعاون الدولية والإقليمية والثنائية أو بروتوكولات التعاون المصدق عليها أو تطبيقًا لمبدأ المعاملة بالمثل بما من شأنه حماية البيانات الشخصية والتحقق من مدى الامتثال للقانون من قبل المتحكمين والمعالجين خارج الجمهورية، ويعمل المركز على تبادل البيانات والمعلومات بما من شأنه أن يكفل حماية البيانات الشخصية وعدم انتهاكها والمساعدة في التحقيق في الانتهاكات والجرائم ذات الصلة وتتبع مرتكبيها"[٢٠٥].

وبناءً على ذلك، نحمد اتجاه المشرع العادي بإنشاء هيئة مركزية تُعنى بحماية البيانات الشخصية، إلا أنه من الملاحظ غياب ملموس لمركز حماية البيانات الشخصية في تنظيم الفعاليات التثقيفية أو إصدار المطبوعات لنشر الوعي، ومن هنا يكمن التساؤل، كيف يمكن للمركز أن يحقق أهدافه في حماية البيانات الشخصية دون توعية كافية للأفراد حول حقوقهم؟

---

[203] Mark Coeckelbergh: AI, Ethics and Society, MIT press, 2020, P. 54.

[٢٠٤] انظر نص المادة (١٩) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

[٢٠٥] انظر نص المادة (٢٥) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

إن تعزيز الثقافية القانونية والإدراك العام للمخاطر المتعلقة بالبيانات الشخصية يعد أمرًا حيويًا. لذا، ما الخطوات التي يمكن أن يتخذها المركز لتفعيل اختصاصاته وضمان مشاركة فاعلة من المجتمع في تحقيق حماية فعالة للبيانات الشخصية؟

وبعد طرح هذا السؤال الجدلي، اتضح للباحث أن تشكيل مركز حماية البيانات لم يتم بعد، مما يثير الاستغراب الشديد حيال خطورة هذا التأخير، فغياب هذا المركز يُعطل القدرة على ممارسة الاختصاصات القانونية اللازمة لحماية البيانات الشخصية، مما يعرض الأفراد لمخاطر متزايدة تهدد خصوصيتهم وحياتهم الخاصة[٢٠٦]، فإن تشكيل المركز بشكل عاجل أمر بالغ الأهمية لضمان الالتزام بالقوانين وتعزيز الثقة في حماية البيانات في المجتمع.

ومن زاوية أخرى، في ظل التحديات التي تطرحها تقنيات الذكاء الاصطناعي، يصبح تشجيع الابتكار أمرًا ضروريًا لتعزيز التقدم في مختلف المجالات، ومع ذلك، يجب أن يتم هذا التشجيع في إطار يحمي الحياة الخاصة للأفراد، ويتطلب ذلك وضع تشريعات واضحة تضمن الاستخدام الآمن والمسئول للبيانات الشخصية، مما ينمي الوعي بالحقوق الرقمية، ويرسى معايير أخلاقية في تطوير التكنولوجيا، مما يتيح الابتكار دون المساس بالخصوصية[٢٠٧].

فضلا عن ذلك، تتطلب مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي التعاون بين القطاعين العام والخاص، حيث يمكن أن تسهم الشراكات في تطوير حلول مبتكرة تحمي البيانات الشخصية وتعزز الشفافية، فمن خلال تبادل المعرفة والخبرات، يمكن

---

[٢٠٦] تجدر الإشارة، أنه في شهر مارس عام ٢٠٢٤ عرض حساب على منصة فيسبوك باسم "عرابي سلامة" بيانات شخصية لأكثر من ثلاثة ملايين مصري للبيع والاستخدام في أغراض التسويق من جانب الشركات، وخاصة العقارات والنوادي والصيدليات، وحدد هذا الشخص سعر هذه البيانات التي تقدر بنحو ٣٠٠ ملف كل ملف به بيانات عشرة آلاف شخص، بحوالي ٩٠٠ جنيه، يتم تحويلها إلى حسابه البنكي، على أن يرسل البيانات للمشتري عبر الإنترنت أيضا.

المصدر على الموقع الإلكتروني:

https://awp.net/ar/stories/qanwn-lhmayt-albyanat-alshkhsyt-fy-msr-lm-ydkhl-hyz-altnfydh-rghm-sdwrh-mndh-4-snwat/.

تاريخ أخر زيارة يوم ٣٠/ ١٠/ ٢٠٢٤ الساعة ١ صباحاً.

[٢٠٧] د. مها رمضان: المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص١٥٦٨، ١٥٦٩.

(ISSN: 2537- 0758)

تعزيز استراتيجيات الحماية وتحسين معايير الأمان، كما يجب على الحكومات تطوير أطر تنظيمية تدعم الابتكار مع وضع ضوابط قانونية تحمي الحقوق الفردية، مما يساهم في بيئة تفاعلية تشجع على البحث والتطوير دون التفريط في الخصوصية.

وفي الختام، أفرز الذكاء الاصطناعي وتأثيره على الحياة الخاصة تساؤلات غير مسبوقة، حول العلاقة بين العنصر البشري والتكنولوجيا وتأثيراتها الاجتماعية والأخلاقية على المجتمعات الحديثة، فمع تحول مجتمعات كاملة نحو الأتمتة، يصبح من الضروري تنظيم هذا التحول ضمن نظام يحترم الأخلاقيات والقيم الإنسانية، ويتطلب ذلك بلورة نظام قانوني دولي منظم، بالتعاون بين جميع الفاعلين الدوليين على مختلف المستويات، كما أن تطور التكنولوجيا يتفوق على تطور القوانين، مما يُظهر أن القواعد القانونية الدولية تتقدم ببطء بسبب اختلاف المصالح والرؤى بين الدول.

والحق أخشى، إن عدم مواكبة التشريعات لوتيرة التطورات السريعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي يشكل مصدر قلق كبير، ويبدو أن الأطر القانونية الحالية ليست ملائمة للتعامل مع البيئة التكنولوجية المتقدمة، مما يدفع بعض الدول إلى محاولة تبرير استخدام تقنيات جديدة ضمن أنظمة قانونية قديمة، وهذا يؤدي إلى استخدام أحكام قانونية مبهمة لتغطية الاستخدام غير المشروع لتقنيات المراقبة، بدون وجود قوانين واضحة تنظم هذه التقنيات وتحدد نطاقها، فيظل الأفراد غير قادرين على توقع أو فهم هذه الاستخدامات، بينما يتم توسيع نطاق الاستثناءات تحت ذريعة الأمن القومي دون وجود مراجعة شاملة.

المطلب الثاني
المسئولية القانونية لحماية الحق في الحياة الخاصة
في مواجهة تقنيات الذكاء الاصطناعي

في ظل التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبحت المسئولية القانونية لحماية الحق في الحياة الخاصة من التحديات البارزة، فالذكاء الاصطناعي يتيح جمع وتحليل كميات ضخمة من البيانات الشخصية بطريقة غير مسبوقة، مما قد ينتهك خصوصية الأفراد ويعرضهم لمخاطر متعددة، ومن هنا تأتي أهمية التشريعات

القانونية التي تُلزم الجهات القائمة على تطوير وتشغيل هذه التقنيات باتخاذ تدابير صارمة لضمان حماية المعلومات الشخصية والحفاظ على الخصوصية، حيث يُعتبر الحق في الحياة الخاصة حقاً أساسياً يجب صونه، ولذلك تتحمل الحكومات والجهات التنظيمية مسئولية وضع معايير واضحة وصارمة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، بما يضمن الشفافية والمساءلة، ويحد من التعديات المحتملة على الخصوصية.

وبناءً على ذلك، فإن التحدي القانوني الأكثر تعقيداً في مواجهة الذكاء الاصطناعي يتمثل في تحديد المسئولية القانونية عن الأضرار الناتجة عن سلوك هذا النظام، خاصة مع تطور تقنياته لدرجة تمكنه من اتخاذ قرارات مستقلة بعيداً عن تدخل الإرادة البشرية، ويظهر هذا الإشكال بوضوح في إطار المسئولية المدنية، عندما يتسبب الذكاء الاصطناعي بضرر للغير، وكذلك في المسئولية الجنائية إذا كان سلوكه يشكل جريمة، وعليه يثار تساؤل حول مدى قدرة القواعد القانونية التقليدية والمعاصرة للمسئولية القانونية الناتجة عن أفعال الذكاء الاصطناعي عندما يُلحق الضرر بالغير.

ومن زاوية أخرى، يبدو أن المشرع المصري لا يزال يتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي بوصفها مجرد أدوات تقليدية، لا تختلف نظرة القانون نحو اختلاف أنواع نظم الذكاء الاصطناعي، حيث تعتبر جميعها آلات غير عاقلة، ومع أن الذكاء الاصطناعي أسهم بشكل غير مسبوق في إنجاز مهام معقدة كانت شبه مستحيلة سابقاً، إلا أن الأضرار المحتملة الناتجة عنه تتنوع ولا يمكن حصرها، فهذه الأضرار تمتد من الأذى البدني المادي وصولاً إلى الأضرار الذهنية والنفسية التي قد تُضلل إدراك الأفراد وتخلق تصورات زائفة[٢٠٨]. لذا، أصبح من الضروري أن يتصدى القانون لهذه التحولات ويستعد لمواجهة ما قد يحمله المستقبل من تطورات تتطلب معالجة قانونية دقيقة لمسئولية هذه التقنيات الذكية.

---

[٢٠٨] د. محمد السعيد: نحو إطار قانوني شامل للمسئولية المدنية من أضرار الذكاء الاصطناعي غير المراقب، بحث مقدم لمؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، المؤتمر الدولي السنوي العشرون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢١، صـ ١٠.

(ISSN: 2537- 0758)

وعلى أية حال، يعترف المشرع المصري بمبدأ المسئولية عن الخطأ، ويعد هذا الاعتراف بحد ذاته ضماناً للحماية من الآثار السلبية المترتبة على وقوع الخطأ، ويستند الإطار العام للمسئولية والتعويض عن الخطأ في القانون المصري إلى نص المادة (١٦٣) من القانون المدني[٢٠٩]، ورغم أن هذه المسئولية تفترض وجود شخص يتمتع بالأهلية والقدرة على الإدراك، حيث تشير المادة إلى لفظ "من" وهو ضمير موجه للعاقل[٢١٠]، وفي المقابل من ذلك، فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي قد تطورت لتصبح قادرة على إدراك صناعي يمكنها من محاكاة البشر في اتخاذ القرارات، مما يثير التساؤل حول إمكانية تطبيق مفهوم المسئولية عليها مستقبلا.

وبناءً على ذلك، تتنوع أوجه المسئولية المدنية المرتبطة بأضرار الذكاء الاصطناعي بين المسئولية العقدية، والمسئولية التقصيرية، حيث تختلف هذه الأطر في متطلباتها وشروط تحققها، فعندما تترتب المسئولية المدنية عن أضرار سببتها أنظمة الذكاء الاصطناعي، يُقر للمضرور الحق في التعويض، مثل أي حالة ضرر أخرى، ففي المسئولية العقدية، يتحقق الالتزام بالتعويض إذا أخل أحد أطراف العقد بتعهداته التعاقدية ولم ينفذ التزاماته كما نص عليها العقد[٢١١]، وفي المقابل، تستلزم المسئولية التقصيرية إثبات توافر عناصر الخطأ والضرر والسببية[٢١٢]، وهو ما يضع تحديات كبيرة في حالة أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تتمتع بقدر من الاستقلالية واتخاذ القرارات الذاتية، إذ قد يكون من الصعب تحديد ما إذا كان سلوك الذكاء الاصطناعي ينطوي على خطأ بالمعنى القانوني، أو ربط فعله بفاعل معين.

وفي هذا السياق، فإن تطبيق هذا النوع من المسئولية على الذكاء الاصطناعي لا يخلو من إشكالات، نظراً للطبيعة الذاتية لهذا النظام وصعوبة التحكم الكامل فيه، مع كون عنصر المخاطرة جزءاً متأصلاً في وظائفه، فهذه الخصائص التقنية لأنظمة الذكاء الاصطناعي تتطلب إعادة صياغة الأطر القانونية التقليدية لتتلاءم مع

---

[٢٠٩] حيث نصت المادة (١٦٣) من القانون رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨ على أنه "كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض...".

[٢١٠] د. طه عثمان: الحماية الجنائية من أخطاء تقنيات الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٦٢٧.

[٢١١] د. محمد عرفان: الذكاء الاصطناعي والقانون، مرجع سابق، صـ ٢٥.

[٢١٢] د. ياسر محمد: المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ١٨.

التحديات التي تفرضها هذه الأنظمة، بما يضمن تفعيل مسئوليتها المدنية وتوفير حماية كافية للمتضررين.

ومن زاوية أخرى، اتجه بعض الفقه، إلى تطبيق نظرية الحراسة، التي تستخدم عادةً في إطار مسئولية الأشياء، لتحديد المسئولية المدنية المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، ووفقا لهذه النظرية، يُنظر إلى الذكاء الاصطناعي كشيء يتطلب حراسة وإشرافاً، ويكون الحارس– سواء أكان مالك التقنية أو مطورها أو مشغلها– مسئولاً عن الأضرار التي تنشأ عنها، ويعتمد هذا التوجه على أساس أن الذكاء الاصطناعي يتمتع بقدر من الاستقلالية في اتخاذ القرارات، إلا أنه يظل في نهاية المطاف خاضعاً لرقابة وتوجيه طرف بشري محدد، يفترض به تحمل المسئولية عن أفعاله[٢١٣].

ومع ذلك، يثير هذا التطبيق إشكالات كبيرة، فبينما تُطبق نظرية الحراسة في حالة الأشياء التقليدية على أساس السيطرة المباشرة والتحكم الكامل[٢١٤]، فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي غالباً ما تفتقر إلى هذه السيطرة الكاملة نظراً لقدرتها على التعلم الذاتي واتخاذ القرارات غير المتوقعة، ما يجعل الحارس عاجزاً عن التنبؤ بسلوكها في بعض الأحيان، وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب تفعيل المسئولية وفق نظرية الحراسة إعادة تعريف العلاقة بين الحارس والشيء المحروس في ضوء الطبيعة الخاصة للذكاء الاصطناعي، حيث قد يكون الضرر نتيجة سلسلة من التعلم الآلي والتفاعل مع بيانات معقدة، لا يمكن للحارس التنبؤ بها أو التدخل فيها[٢١٥]، بناءً على ذلك، يُعد تطبيق نظرية الحراسة على تقنيات الذكاء الاصطناعي خطوة قانونية هامة، لكنها قد تستدعي تعديلات جوهرية لجعلها أكثر ملاءمة للسمات الفريدة لهذه التقنيات المتطورة.

---

[٢١٣] د. مها رمضان: المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، ص١٥٥٧ وما بعدها.

[٢١٤] راجع في هذا الصدد نصوص المواد (١٧٦، ١٧٧، ١٧٨) من القانون المدني المصري رقم (١٣١) لسنة ١٩٤٨.

[215] Frédéric Pélissier: La responsabilité civile à l'ère de l'intelligence artificielle, Le Harmattan, 2021, P. 77.

(ISSN: 2537- 0758)

ولازما علينا، أن نشير في هذا الصدد إلى أن المشرع الأوروبي تواكب– إلى حد ما– مع التقدم في تقنيات الذكاء الاصطناعي وأصدر عام ٢٠١٧ تشريعاً خاصاً يحدد كيفية التعامل مع الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي، فهذا التشريع ألغى الوصف التقليدي الذي كان يصف هذه التقنيات كأشياء، واستبدله بمصطلح النائب الإلكتروني غير الإنساني[٢١٦]، مما يدل على أن الروبوتات أصبحت جزءاً من حياة الإنسان وتساهم في تشكيل هويته، كما أشار التشريع إلى أن الإنسان يظل مسئولاً عن الأخطاء الناتجة عن تشغيل الروبوتات، مما أدى إلى تأسيس نظرية النيابة القانونية، حيث يُعتبر مالك الروبوت أو المشغل له كأنه هو النائب عن تصرفات الروبوت وتقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل عام[٢١٧].

ومع ذلك، رغم صحة هذه الفكرة على الصعيدين الاجتماعي والتكنولوجي، فإنها تواجه تحديات في السياق القانوني، فالمسئولية القانونية لا تزال تقع على عاتق الشخص النائب الإنساني، الذي يُعتبر مسئولا عن الأخطاء التي قد يرتكبها نائبه الإلكتروني، وبالتالي لم يمنح التشريع الأوروبي الشخصية القانونية المطلقة، إذ أن هذا الأخير يظل مملوكاً لشخص آخر، ولا يعترف له بحقوق أو واجبات قانونية مماثلة لتلك التي تتمتع بها الكيانات المعنوية، وذلك بسبب عدم وجود ذمة مالية مستقلة لتقنيات الذكاء الاصطناعي.

وفي المقابل من ذلك، إذا سلمنا بأن تقنيات الذكاء الاصطناعي تُمنح ذمة مالية مستقلة وأنها تكتسب صفة الشخصية القانونية، فهذا الاعتراف قد يُمكن الذكاء الاصطناعي من تحمل مسئولية ذاتية عن الأضرار الناتجة عن أفعاله، لكن مع ذلك، من غير الممكن الاكتفاء بمسئوليته الذاتية، إذ أن الذكاء الاصطناعي لا يتمتع بوعي ذاتي ولا قدرة على التقييم الأخلاقي أو اتخاذ قرارات مبنية على مصلحة مجتمعية، مما يخلق فراغاً قانونياً يجب سده بالرجوع إلى حارس فعلي للذكاء الاصطناعي[٢١٨].

---

[٢١٦] د. طه عثمان: الحماية الجنائية من أخطاء تقنيات الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٦٢٨.

[٢١٧] د. ياسر محمد: المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ١٩.

[٢١٨] د. محمود محمد: مدى استيعاب نصوص القانون المدني لوقائع الذكاء الاصطناعي "دراسة فقهية مقارنة"، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، العدد (٤٢)، أكتوبر ٢٠٢٣، صـ ١٣٤٤ وما بعدها.

ومن جهة أخرى، فإن الحارس الفعلي– مالك التقنية أو مشغلها– يبقى مسئولا في النهاية لأن النصوص القانونية التقليدية المتعلقة بالحراسة في القانون المدني– المصري– تفرض الرقابة والتوجيه كشرط رئيسي للمسئولية، بينما يصعب تطبيق هذا الشرط على الذكاء الاصطناعي المستقل، الذي قد يُجري عمليات ذاتية خارج نطاق السيطرة الكاملة للحارس، ورغم أن منح الذمة المالية للذكاء الاصطناعي وتوسيع مسئوليته القانونية قد يبدو حلاً معقولاً، إلا أن الاعتماد الكامل عليه دون الرجوع إلى مسئولية الحارس قد يؤدي إلى مشاكل عدة، أبرزها انعدام الرقابة الكاملة وصعوبة تحميل الذكاء الاصطناعي نتائج تصرفاته بدون وساطة قانونية تضمن العدالة وتحمي حقوق الأطراف المتضررة[٢١٩].

ومن وجهة نظر مختلفة، أرى أنه إلى حين الوصول لإطار قانوني شامل ومستقر يعترف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي ويضع قواعد واضحة للمسئولية المدنية عن أضرار تلك التقنيات، ينبغي أن تكون الدولة مسئولة مدنيا عن تعويض الأضرار التي يتعرض لها الأفراد، سواء مواطنين أو مقيمين، نتيجة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وخاصة عندما تؤثر على الحق في الحياة الخاصة، ويستند هذا الطرح إلى مبدأ حماية الدولة للأمن المجتمعي، سواء داخل حدودها الجغرافية التقليدية أو في الفضاء الرقمي المفتوح الذي أصبحت فيه خصوصية الأفراد معرضة للخطر.

ووفقا للدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩ في مواده أرقام (٣١، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٩٩)، يتضح أن المشرع الدستوري أقر بمسئولية الدولة في حماية حقوق الأفراد من الانتهاكات التقليدية أو الحديثة المرتبطة بالتكنولوجيا، تماماً كما تتحمل الدولة مسئولية الرعاية الصحية والأمن العام. وفي هذا السياق، يُفترض أن تكون الدولة مسئولة عن التصرفات التقنية التي تعرض الحياة الخاصة للخطر، كما تتحمل وزاراتها المختلفة مسئوليات شاملة في هذا المجال، على غرار مسئولية وزير الداخلية عن حماية الأمن العام، ووزير الصحة عن حماية الصحة العامة.

[٢١٩] د. ياسر محمد: المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ١٨، ١٩.

(ISSN: 2537- 0758)

ويأمل الباحث، أن يقوم مجلس الدولة المصري– باعتباره سلطة قضائية رائدة– بدوره في إنشاء القواعد القانونية وتطويرها، حيث يُنتظر منه أن يلعب دوراً محورياً في تطوير قواعد جديدة تراعي التحولات الرقمية المعاصرة ومسئولية الدولة في هذا المجال.

ومن زاوية أخرى، تبرز أهمية المسئولية الجنائية الناشئة عن أضرار تقنيات الذكاء الاصطناعي، لا سيما أن الجرائم التي قد تنجم عن تقنيات الذكاء الاصطناعي تؤثر على المجتمع بطرق عميقة، قد تهدد أمنه واستقراره الداخلي والخارجي، وتمس الأفراد مباشرة، وتُعرف المسئولية الجنائية هنا على أنها النتيجة القانونية التي تترتب على وقوع جريمة، حيث يتحمل الفاعل العقوبة التي يقررها القانون الجنائي نظير انتهاكه للضوابط والأحكام التي تنظم سلوكه[٢٢٠]، وهذه المسئولية تتأسس على مبدأ تحمل الفرد لنتائج أفعاله، وينص القانون الجنائي بدقة على المعايير التي تفرض على الفاعل التزامات محددة لتنفيذ العقوبة المقررة في حالة ثبوت الجرم، وفي سياق الذكاء الاصطناعي، تكون الجرائم الناتجة عنه أيضاً محل مساءلة جنائية، نظراً إلى ما تسببه من أضرار تمس المجتمع، مما يستلزم معالجة قانونية خاصة لإثارة هذه المسئولية وتحديد سبل معاقبة الأطراف المسئولة عن التصرفات الإجرامية الناتجة عن هذه التقنيات[٢٢١].

وبحسب القاعدة العامة، تتأسس المسئولية الجنائية على توفر القدرة على الإدراك والتمييز، حيث لا يكفي مجرد تحقق النشاط الإجرامي وسلامة العقل لتكوين المسئولية الجنائية، ويجب على الفاعل أن يكون مدركًا تمامًا ومسيطرًا على أفعاله، وعلى وعيٍ بما يقوم به من انتهاك للنظام العام والأخلاق، وهذا يعني أن عنصر الإدراك يتطلب توافر اتصال واضح بين النشاط الذهني والنشاط المادي، فإن غياب الإرادة الواعية أو الإدراك التام[٢٢٢]، لا يمكن معه تأسيس المسئولية الجنائية حتى لو

---

[٢٢٠] نفس المرجع، صـ ٢١.

[٢٢١] أ/ محمد علي: المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٥١.

[٢٢٢] حيث نصت المادة (٦٢) من قانون العقوبات المصري رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧ والمستبدلة بالقانون رقم (٧١) لسنة ٢٠٠٩، على أنه "لا يسأل جنائيا الشخص الذي يعاني وقت ارتكاب الجريمة من

نتج ضرر عن فعل، ولا يُعتبر التوجيه الإدراكي للسلوك كافياً بذاته لإقامة المسئولية، بل يجب أن تكون هناك إرادة جرمية تربط الفاعل بالواقع الإجرامي، وتجعل من نشاطه الذهني المحرك الأساسي للسلوك المادي المخالف(٢٢٣).

وبناءً على هذا الأساس القانوني للمسئولية الجنائية، يتطلب إثبات عنصر الإدراك والتمييز في الفعل الجرمي وجود إرادة واعية لدى مرتكب الجريمة، وهو ما يتطلب وعي وفهم للأثار القانونية والجنائية المرتبطة بالفعل، وعند النظر في تقنيات الذكاء الاصطناعي، يصبح هذا الأمر إشكاليا، حيث إن الذكاء الاصطناعي ليس كائناً طبيعياً(٢٢٤)، وبالتالي لا يمتلك القدرة على التفكير أو الوعي كما هو الحال لدى الإنسان، إذ يفتقر إلى الوعي الكامل والنضج العقلي الذي يؤهله لتحمل المسئولية الجنائية.

وحتى لو اعتبرنا أن الذكاء الاصطناعي يتمتع باستقلالية معينة ويعمل بتقنية التعلم الآلي، فإنه لا يزال يختلف جوهريًا عن الإنسان في كونه نظام برمجي، يعتمد في سلوكه على توجيهات مبرمجة مسبقًا، وبالتالي يفتقر إلى الإرادة الحرة اللازمة لاتخاذ قرارات مبنية على وعي حقيقي بأفعاله، وبناءً على المنظور التقليدي، لا يُمكن أن تُثبت المسئولية الجنائية على الذكاء الاصطناعي، لعدم تمتعه بالأهلية القانونية والإدراك العقلي، إذ تقتصر الأهلية القانونية على الأفراد الذين يمتلكون حرية الإرادة والإدراك اللازمين لتحمل نتائج أفعالهم، ومن ثم لا يعتبر الذكاء الاصطناعي مسئولا جنائيا، بل يُنظر إليه كتقنية تؤدي وظائفها وفقًا لأوامر برمجية وتعليمات مصممة من قبل الإنسان(٢٢٥).

وفي هذا الصدد، اتجه الفقه الحديث نحو ضرورة الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، إذ يُعد هذا الاعتراف خطوة أساسية نحو إقرار المسئولية الجنائية– إلى جانب المسئولية المدنية– عن الأفعال الناتجة عن أنظمة الذكاء

اضطراب نفسي أو عقلي أفقده الإدراك أو الاختيار، أو الذي يعاني من غيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيًا كان نوعها إذا أخذها قهراً عنه أو على غير علم منه بها...".

(٢٢٣) د. محمود نجيب حسني: الخطأ غير العمدي في قانون العقوبات، مجلة المحاماة، العدد (٦، ٧)، مارس ١٩٩٤، صـ ٥٠٣.

(٢٢٤) د. طه عثمان: الحماية الجنائية من أخطاء تقنيات الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٦٠٩.

(٢٢٥) أ/ صابر الهدام: القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ١٣٥.

(ISSN: 2537- 0758)

الاصطناعي، ويشير هذا الطرح إلى الحاجة لتطوير تصورات قانونية تحدد المسئولية الجنائية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي، ففي الحالة التي يتم فيها برمجة الذكاء الاصطناعي بشكل متعمد لارتكاب فعل إجرامي– كما هو الحال في الطائرات بدون طيار أو الروبوتات العسكرية– تُحمل المسئولية الجنائية للشخص الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي كأداة خالية من الإرادة أو الإدراك، حيث يعد فاعل معنوي، ومن ثم المسئول جنائيا(٢٢٦).

أما إذا كانت الأفعال الإجرامية الصادرة عن الذكاء الاصطناعي ناتجة عن خلل في البرمجة، أو إهمال في الصيانة، فإن المسئولية الجنائية تقع على عاتق المبرمج أو المؤسسة التي تدير النظام، ففي هذه الحالة يكون السبب هو عيوب في النظام نفسه، مما يجعل الجهة المسئولة عن تصميمه أو تشغيله هي المسئولة عن أي أضرار ناجمة عن تلك العيوب، نظراً لقصور في ضمان السلامة البرمجية والأمن التقني(٢٢٧).

وبناءً على ذلك، فإن المسئولية الجنائية عن أفعال الذكاء الاصطناعي تهدف إلى ضمان أن هناك جهة تُساءل عن الأفعال التي يمكن أن تتسبب في أضرار جسيمة للأفراد أو المجتمع، مثل تسريب البيانات، أو التصنت غير القانوني، أو التجسس، ويؤدي تحديد هذه المسئولية إلى تعزيز ثقة الأفراد في التعامل مع أنظمة الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن كونه يُشكل وسيلة ردع للمطورين والمشغلين للالتزام بالمعايير القانونية اللازمة لحماية الخصوصية.

ومن جهة أخرى، تقع مسئولية إدارية على الحكومات وهيئات الإشراف في سياق استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لحماية الحق في الحياة الخاصة، وذلك من خلال وضع آليات تضمن مراقبة وضبط استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن حدود قانونية وإدارية واضحة، فضلا عن ذلك تلعب الحكومات وهيئات الإشراف دوراً وقائياً من خلال إجراء فحوصات دورية وتدقيقية داخلية وخارجية على أنظمة الذكاء لضمان الامتثال لمعايير حماية البيانات والخصوصية(٢٢٨).

---

(٢٢٦) د. ياسر محمد: المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٢١.

(٢٢٧) أ/ محمد علي: المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، مرجع سابق، صـ ٨٥.

(٢٢٨) راجع في هذا الصدد المواد أرقام (٢٦، ٢٩، ٣٠، ٤٧) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

وفي ذات السياق، تعد مسئولية الموظف في حال إساءة استخدام البيانات الشخصية أمراً جسيماً، إذ يقع على عاتقه الالتزام بقوانين حماية الخصوصية والامتناع عن أي تصرفات قد تؤدي إلى انتهاك حقوق الأفراد، ففي حال قيام الموظف باستغلال البيانات الشخصية بطرق غير مشروعة أو دون إذن، فإنه قد يواجه إجراءات تأديبية من قبل جهة الإدارة التي يعمل بها، قد تصل إلى الفصل من العمل، بالإضافة إلى ذلك قد يتعرض الموظف للمساءلة القانونية التي قد تشمل دفع غرامات مالية أو حتى عقوبات جنائية في بعض الحالات، لذلك يجب على الموظف أن يلتزم بالمواثيق الأخلاقية والضوابط التشريعية لحماية البيانات الشخصية وعدم استخدامها لأغراض تخالف سياسات الجهة الإدارية التي يعمل بها[٢٢٩].

وبإنزال ما تقدم، ففي ظل ما يواجه المشرّع من تحديات تتعلق بسن قوانين واضحة وشاملة تغطي المسئولية المدنية والجنائية والإدارية المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وما يرافق ذلك من صعوبات أمام الفقه في وضع قواعد مبدئية لهذه المستويات، فقد توسع الفقه في تحميل المسئولية لمقدمي الخدمات التقنية، واضعاً أساسات تتضمن الالتزام بمعايير الشفافية والامتثال للضوابط الدولية، وقد حذا المشرّع حذو الفقه، حيث وضع قواعد تنظيمية واضحة لتحديد المسئولية عن معالجة البيانات الشخصية، وألزم مقدمي الخدمات التقنية باتباع معايير الشفافية والتحقق من موافقة الأفراد قبل جمع البيانات أو استخدامها، كما أُدرجت التزامات قانونية تُلزم هذه الجهات بتوفير حماية كفاية للبيانات، والتحقق من الامتثال الكامل للمعايير الدولية المتبعة في هذا المجال لضمان حماية خصوصية الأفراد ومنع إساءة استخدام معلوماتهم.

وفي ضوء ذلك، شدد المشرع المصري في قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، على ضرورة توافر عدة شروط لازمة للسماح بجمع البيانات الشخصية ومعالجتها، وذلك لتعدد الانتهاكات التي تلحق بالبيانات الشخصية الخاصة للأفراد، فمع تزايد حجم وتطور أساليب الاعتداءات، واستجابةً لهذا التحدي، نص المشرّع في المادة (٣) من القانون المشار إليه على أنه "يجب لجمع البيانات الشخصية ومعالجتها والاحتفاظ بها، توافر الشروط الآتية:

[٢٢٩] راجع نص المادة (٢٤) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

(ISSN: 2537- 0758)

١- أن تجمع البيانات الشخصية لأغراض مشروعة ومحددة ومعلنة للشخص المعني.
٢- أن تكون صحيحة وسليمة ومؤمنة.
٣- أن تعالج بطريقة مشروعة وملائمة للأغراض التي تم تجميعها من أجلها.
٤- ألا يتم الاحتفاظ بها لمدة أطول من المدة اللازمة للوفاء بالغرض المحدد لها.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون السياسات والإجراءات والضوابط والمعايير القياسية للجمع والمعالجة والحفظ والتأمين لهذه البيانات"[٢٣٠].

كما نصت المادة (٥) من ذات القانون على أنه "مع مراعاة أحكام المادة (١٢) من هذا القانون، يلتزم معالج البيانات الشخصية بما يأتي:

١- إجراء المعالجة وتنفيذها طبقًا للقواعد المنظمة لذلك بهذا القانون ولائحته التنفيذية ووفقًا للحالات المشروعة والقانونية وبناءً على التعليمات المكتوبة الواردة إليه من المركز أو المتحكم أو من ذي صفة بحسب الأحوال، وبصفة خاصة فيما يتعلق بنطاق عملية المعالجة وموضوعها وطبيعتها ونوع البيانات الشخصية واتفاقها وكفايتها مع الغرض المحدد له.
٢- أن تكون أغراض المعالجة وممارستها مشروعة، ولا تخالف النظام العام أو الآداب العامة.
٣- عدم تجاوز الغرض المحدد للمعالجة ومدتها، ويجب إخطار المتحكم أو الشخص المعني بالبيانات أو كل ذي صفة، بحسب الأحوال، بالمدة اللازمة للمعالجة.
٤- محو البيانات الشخصية بانقضاء مدة المعالجة أو تسليمها للمتحكم.
٥- القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يكون من شأنه إتاحة البيانات الشخصية أو نتائج المعالجة إلا في الأحوال المصرح بها قانونًا.
٦- عدم إجراء أي معالجة للبيانات الشخصية تتعارض مع غرض المتحكم فيها أو نشاطه إلا إذا كان ذلك بغرض إحصائي أو تعليمي ولا يهدف للربح ودون الإخلال بحرمة الحياة الخاصة.
٧- حماية وتأمين عملية المعالجة والوسائط والأجهزة الإلكترونية المستخدمة في ذلك وما عليها من بيانات شخصية.
٨- عدم إلحاق أي ضرر بالشخص المعني بالبيانات بشكل مباشر أو غير مباشر.
٩- إعداد سجل خاص بعمليات المعالجة لديه، على أن يتضمن فئات المعالجة التي يجريها نيابة عن أي متحكم وبيانات الاتصال به ومسئول حماية البيانات لديه،

[٢٣٠] انظر نص المادة (٣) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

والمدد الزمنية للمعالجة وقيودها ونطاقها وآليات محو البيانات الشخصية لديه أو تعديلها، ووصفًا للإجراءات التقنية والتنظيمية الخاصة بأمن البيانات وعمليات المعالجة.

١٠-توفير الإمكانيات لإثبات التزامه بتطبيق أحكام هذا القانون عند طلب المتحكم وتمكين المركز من التفتيش والرقابة للتأكد من التزامه بذلك.

١١-الحصول على ترخيص أو تصريح من المركز للتعامل على البيانات الشخصية.

١٢-يلتزم المعالج خارج جمهورية مصر العربية بتعيين ممثل له في جمهورية مصر العربية وذلك على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية.

وفي حال وجود أكثر من معالج، يلتزم كل منهم بجميع الالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون وذلك في حال عدم وجود عقد يحدد التزامات ومسئوليات كل منهم بوضوح.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون السياسات والإجراءات والضوابط والشروط والتعليمات والمعايير القياسية لتلك الالتزامات"[٢٣١].

كذلك نصت المادة (٦) من ذات القانون على أنه "تعد المعالجة الإلكترونية مشرعة وقانونية في حال توفر أي من الحالات الآتية:

١- موافقة الشخص المعني بالبيانات على إجراء المعالجة من أجل تحقيق غرض محدد أو أكثر.

٢- أن تكون المعالجة لازمة وضرورية تنفيذًا لالتزام تعاقدي أو تصرف قانوني أو لإبرام عقد لصالح الشخص المعني بالبيانات، أو لمباشرة أي من إجراءات المطالبة بالحقوق القانونية له أو الدفاع عنها.

٣- تنفيذ التزام ينظمه القانون أو أمر من جهات التحقيق المختصة أو بناءً على حكم قضائي.

٤- تمكين المتحكم من القيام بالتزاماته أو أي ذي صفة من ممارسة حقوقه المشروعة، ما لم يتعارض ذلك مع الحقوق والحريات الأساسية للشخص المعني بالبيانات"[٢٣٢].

---

[٢٣١] انظر نص المادة (٥) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

[٢٣٢] انظر نص المادة (٦) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

(ISSN: 2537- 0758)

فضلا عن ذلك، وضع قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، أساسا لالتزام المتحكمون ومقدمو تقنيات الذكاء الاصطناعي بعدة متطلبات لضمان حماية البيانات الشخصية وخصوصية الأفراد، ومن أبرز هذه الالتزامات، تأمين البيانات الشخصية عند الوصول غير المصرح به، وتوفير الشفافية للمستخدمين بشأن طرق جمع واستخدام بياناتهم، كما يجب عليهم الحصول على موافقة واضحة من المستخدمين قبل معالجة بياناتهم، وضمان الامتثال للمعايير القانونية المحلية والدولية المتعلقة بحماية الخصوصية[٢٣٣].

وفي ضوء ذلك، نصت المادة (٣٠) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨، على أنه "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة، وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز مليون جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل مُقدم خدمة امتنع عن تنفيذ القرار الصادر من المحكمة الجنائية المختصة بحجب أحد المواقع أو الروابط أو المحتوى المُشار إليه في الفقرة الأولى من المادة (٧) من هذا القانون. فإذا ترتب على الامتناع عن تنفيذ القرار الصادر من المحكمة، وفاة شخص أو أكثر، أو الإضرار بالأمن القومي، تكون العقوبة السجن المشدد والغرامة التي لا تقل عن ثلاثة ملايين جنيه ولا تجاوز عشرين مليون جنيه، وتقضي المحكمة فضلاً عن ذلك بإلغاء ترخيص مزاولة النشاط"[٢٣٤].

وفي الختام، يتضح أن حماية الحق في الحياة الخاصة أمام تطورات تقنيات الذكاء الاصطناعي تفرض تحديات قانونية تستدعي تضافر الجهود التشريعية والفقهية والقضائية لوضع إطار شامل للمسئولية القانونية، سواء كانت مدنية، أو جنائية، أو إدارية، فمن خلال التشريعات الفاعلة يمكن تحقيق التوازن بين استفادة الأفراد من تقنيات الذكاء الاصطناعي وضمان حقوقهم الأساسية في الخصوصية، مما يرسخ أسس الثقة والمسئولية في العصر الرقمي.

---

[٢٣٣] راجع نص المادة (٤) من قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠.

[٢٣٤] انظر نص المادة (٣٠) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨.

خاتمة

يتضح أن الحق في الحياة الخاصة يمثل أحد أهم الحقوق الأساسية للإنسان، ويزداد تعقيد في ظل التطورات المتسارعة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، فالذكاء الاصطناعي بقدر ما يتيح من فرص لتعزيز حياة الأفراد وخدماتهم، إلا أنه يمثل في الوقت نفسه تحديات كبيرة لحق الإنسان في حماية خصوصيته وسرية بياناته، كما أدى التطور الكبير والسريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي إلى التأثير على نظام الدولة وحياة الأفراد من عدة جوانب، فالذكاء الاصطناعي مهد الطريق إلى الدولة– كونها صاحبة الحق في صناعة واتخاذ القرارات المصيرية لحياة الأفراد– في الاطلاع والاحتفاظ بكافة المسائل المتعلقة بحياة الأفراد الخاصة، من خلال إطار قانوني يبيح للدولة– بالقدر اللازم– استخدام هذه السلطة لتحقيق الأمن الإنساني بمفهومه الشامل، وفي المقابل من ذلك يجب على الدولة وسلطاتها العامة حماية حقوق وحريات الأفراد من أي اعتداء أو انتهاك لحياتهم الخاصة.

إلا أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف جوانب الحياة يتطلب توازناً دقيقاً بين تعزيز الأمن العام وضمان حماية الخصوصية والحقوق الفردية، فعلى الرغم من أن الدولة تسعى للاستفادة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي لتوفير مستويات أعلى من الأمان، إلا أن هذا يجب أن يتم ضمن ضوابط قانونية صارمة وإجراءات شفافة تحافظ على حقوق الأفراد وحرياتهم، وبذلك تهدف الدولة لوضع تشريعات وسياسات تنظيمية تضمن أن استخدام البيانات الشخصية يتم وفق مبادئ العدالة والشفافية والمساءلة، مما يسهم في بناء ثقة المواطنين في هذه التكنولوجيا، إضافة إلى ذلك، يجب على الدولة توفير وسائل رقابة فعالة وآليات مستقلة تراقب استخدامات الذكاء الاصطناعي، بما يكفل حماية الأفراد من أي تجاوزات محتملة ويحافظ على التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا وحماية الحقوق الإنسانية الأساسية.

وفي ذات السياق، فإن القدرة المتزايدة لتقنيات الذكاء الاصطناعي التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حياة الأفراد، أضحى الحق في حماية الحياة الخاصة من الحقوق النسبية المرنة التي تتغير وتتبدل وتضيق وتتسع قواعدها وأحكامها من عصر إلى

(ISSN: 2537- 0758)

أخر ومن مجتمع إلى أخر، ويتعين على الدول والحكومات مواكبة كل تطور من شأنه التدخل في الحياة الخاصة للأفراد لكون هذا الحق من الحقوق اللصيقة بالإنسان وأكدتها الشرائع السماوية وتضمنها الدستور في قواعد كلية ونظمها القانون بأحكام تفصيلية لضمان حماية حق الإنسان في الحياة الخاصة.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات:

النتائج:

أولاً: أصبحت الحياة الخاصة في عصر تقنيات الذكاء الاصطناعي ذات محتوى أشمل وأعمق من الحياة الخاصة للإنسان في العصور السابقة، حيث توسعت الحياة الخاصة لتشمل أبعاداً أعمق بكثير مما كانت عليه، وذلك نظراً لكمية البيانات الضخمة التي تُجمع يوميا عن الأفراد عبر تقنيات متعددة، هذه البيانات لا تقتصر على معلومات عامة، بل تتضمن تفاصيل دقيقة عن سلوكياتهم واهتماماتهم، وحتى تفضيلاتهم النفسية والاجتماعية، ما يجعل الحق في الحياة الخاصة أكثر هشاشة وعرضة للاختراقات.

ثانياً: أولى الدستور المصري الصادر عام ٢٠١٤ والمعدل عام ٢٠١٩ اهتماماً كبيراً بتطوير آليات تواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة، بما في ذلك تقنيات الذكاء الاصطناعي والأمن المعلوماتي، لضمان حماية الحياة الخاصة للأفراد، وقد أدرك المشرع الدستوري الأهمية المتزايدة للذكاء الاصطناعي في مختلف جوانب الحياة، ما استدعى وضع إطار دستوري قادر على حماية الخصوصية في مواجهة التحديات التقنية المعاصرة، هذا الإطار يهدف إلى إيجاد توازن بين الاستفادة من التقنيات الحديثة وضمان حقوق الأفراد الأساسية، بما يعكس رؤية شاملة تحترم خصوصية الأفراد وتحد من مخاطر إساءة استخدام البيانات والمعلومات الشخصية.

ثالثاً: اتجه المشرع العادي إلى توفير حماية شاملة للحق في الحياة الخاصة، عبر تضمين كافة أشكال البيانات التي تُميز هوية الفرد، مما أسس لإطار قانوني قوي يعزز قدرة الأفراد على حماية حقوقهم، كما يدعم وضوح المفاهيم المرتبطة بالبيانات الشخصية وعي الأفراد وفهمهم لحقوقهم في حماية خصوصيتهم، كذلك

ساهم الطابع المرن لقانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، في جعله قابلاً للتكيف مع التطورات التكنولوجية السريعة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، مما يضمن استمرارية فعاليته في حماية البيانات الشخصية ويواكب التحديات المتزايدة لعصرنا الرقمي.

رابعاً: يمكن الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمات المقدمة للأفراد مع تزايد عدد السكان عالمياً، وذلك من خلال تخصيص تلك الخدمات لتلبي احتياجات الإنسان اليومية بشكل أكثر دقة، فالذكاء الاصطناعي يُمكّن من متابعة الجوانب الصحية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتعليمية للأفراد، ويعزز من أمنهم، مما يسمح بتقديم حلول مصممة بعناية تتناسب مع خصوصياتهم واحتياجاتهم الفردية، هذا التخصيص لا يسهم فقط في تعزيز كفاءة الخدمات، بل يدعم أيضاً مستوى جودة الحياة من خلال تلبية احتياجات الأفراد بطريقة مبتكرة وشخصية تعتمد على البيانات والمعلومات الدقيقة.

خامساً: أصبح مجال الذكاء الاصطناعي والأمن المعلوماتي محوراً تنافسياً بين الدول الكبرى، حيث يسعى كل منها إلى تعزيز مكانته في المجتمع الدولي، خصوصاً في ظل المخاطر المرتبطة باستخدامات الذكاء الاصطناعي، فقد أدى هذا التطور إلى ظهور جرائم مستحدثة تهدد الحياة الخاصة وتؤثر سلباً على الأفراد والمجتمع بأكمله، مسببةً اختلالاً في القيم الأخلاقية وانتهاكات للخصوصية، حيث تمتد تأثيرات هذه الجرائم والاختراقات إلى إلحاق أضرار نفسية ومعنوية، وأحياناً جسدية، بالأفراد قد تصل إلى حد تهديد حياتهم.

سادساً: أحدثت تقنيات الذكاء الاصطناعي تحولاً جذرياً في أنظمة المجتمع، ولا سيما في الأنظمة القانونية، حيث استدعت الحاجة الملحة إلى تدخل المشرّعين لمواجهة التحديات الناجمة عن استخدام هذه التقنيات، والتي قد تفوق قدرة القوانين التقليدية على التصدي لها في ظل تزايد حجم البيانات وسرعة تغيرها، فمع تزايد اعتماد الأفراد على الذكاء الاصطناعي في مختلف جوانب حياتهم اليومية، أصبح من الضروري إرساء التوجه نحو تشريعات متكاملة تسعى إلى حماية الحق في الحياة

(ISSN: 2537- 0758)

الخاصة وتقليل المخاطر المرتبطة باستخدام هذه التقنيات، حيث تتضمن هذه التشريعات إنشاء آليات فعالة لحماية الحياة الخاصة، بالإضافة إلى تحديد المسئولية القانونية عن الأضرار التي قد تنجم عن الاستخدام السليم أو غير السليم لهذه التقنيات.

التوصيات:

أولاً: نوصي الدولة بضرورة تبني استراتيجية وطنية لتقنين استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، تتضمن وضع إطار قانوني شامل يحدد معايير واضحة لجمع البيانات الشخصية واستخدامها، وتقديم آليات فعالة للإبلاغ عن الانتهاكات ومعاقبة المخالفين، كما ينبغي تعزيز الشفافية في كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي من خلال إصدار تقارير دورية توضح أساليب جمع البيانات وأغراض استخدامها، مما يسهم في بناء ثقة أكبر بين الأفراد والمؤسسات.

ثانياً: نوصي الدولة بتنظيم دورات وندوات تهدف إلى ضرورة التوعية والتثقيف من قبل مؤسساتها–كافة–لبيان مفهوم تقنيات الذكاء الاصطناعي، ومدى المخاطر والأثار السلبية الناجمة عنها في حياة الأفراد الخاصة، وتجنب مشاركة الأفراد لمعلوماتهم الحساسة مع كيانات أو مجموعات أو أشخاص غير معتمدين، وأن تعمل الدولة على إبرام مدونات أخلاقية وقانونية بينها وبين شركات تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي من أجل احترام وتعزيز حق الإنسان في الحياة الخاصة.

ثالثًا: نوصي المشرع بإدراج نص في قانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، ينص على إنشاء صندوق حكومي يهدف إلى تعويض الأفراد المتضررين من أخطاء تقنيات الذكاء الاصطناعي، وينبغي أن يتم تمويل هذا الصندوق من خلال عوائد مقدمي الخدمات والمستخدمين، وذلك لضمان توفر موارد مالية كافية لتعويض الأضرار المحتملة، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتضمن القانون آليات واضحة لتحديد المسئولية القانونية عن الأخطاء المرتكبة نتيجة استخدام هذه التقنيات.

رابعاً: نوصي المشرع بإصدار قانون شامل يهدف إلى تنظيم الاقتصاد الرقمي والحياة الرقمية، بحيث يستوعب كافة الأبعاد المتعددة لهذه الظاهرة المعقدة، كما ينبغي أن يتجاوز هذا القانون كونه استجابة آنية للتطورات العالمية أو الالتزامات الدولية، ليصبح بمثابة رؤية استراتيجية متكاملة تتناول التحديات والفرص التي يقدمها الاقتصاد الرقمي، على أن يتضمن القانون آليات واضحة لحماية حقوق الأفراد، وتنظيم البيانات، وضمان الأمان الرقمي، مما يعزز من بيئة قانونية مستدامة تشجع على الابتكار والنمو، وتؤمن حقوق المستخدمين في عصر التكنولوجيا المتسارعة.

خامساً: نوصي– وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات– الجهة الإدارية المختصة بضرورة تنفيذ الالتزام القانوني– العاجل– بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، بالإضافة إلى تشكيل الهيئات والمراكز الاشرافية المنصوص عليها في هذا القانون، فإن هذه الخطوات ضرورية لضمان ممارسة الدور الرقابي الفعال الذي يساهم في حماية الحياة الخاصة للأفراد، ويجب أن يتضمن ذلك آليات فعالة لرصد الامتثال للقانون وتقديم الدعم والإرشاد اللازمين للمؤسسات، مما يسهم في تعزيز الثقة في النظام القانوني ويضمن حماية حقوق الأفراد بشكل فعلي.

سادساً: نوصي الجهات الإدارية بإنشاء وحدات تقنية متخصصة ضمن الوزارات والهيئات المختلفة، تكون مهمتها جمع البيانات الشخصية المقدمة إليها، والعمل على تحقيق الأمن المجتمعي من خلال متابعة ورصد الشكاوى والانتهاكات المتعلقة بالخصوصية، حيث تهدف هذه الوحدات إلى تعزيز حماية البيانات الشخصية للأفراد، وتوفير آليات فعالة للتعامل مع انتهاكات الخصوصية، مما يساهم في بناء نظام رقابي متكامل يحفظ حقوق الأفراد ويعزز من ثقة المجتمع في مؤسسات الدولة.

(ISSN: 2537- 0758)

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العامة:

- د. أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، ٢٠٠٠.
- د. أحمد فتحي سرور: الوسيط في الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، ١٩٨٩.
- د. أحمد نجيب: الأثر الجليل لقدماء وادي النيل، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.
- د. حمدي علي عمر: النظام الدستوري المصري وفقاً لدستور ٢٠١٤، منشأة المعارف، ٢٠١٦.
- د. حميد حنون: حقوق الإنسان، مكتبة السنهوري، ٢٠١٢.
- د. صالح الراجحي: حقوق الإنسان وحرياته في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مكتبة العبيكات للنشر، ٢٠٠٤.
- د. صوفي أبو طالب: مبادئ تاريخ القانون، دار النهضة العربية، ١٩٦١.
- د. محمد كامل: مبدأ المشروعية، دار النهضة العربية، ٢٠٠١.

ثانياً: المراجع المتخصصة:

- د. أحمد فتحي سرور: الحماية الجنائية للحق في حرمة الحياة الخاصة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦.
- د. أروى عبد الرحمن: أحكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء، مركز قضاء للبحوث والدراسات، ٢٠٢٢.
- د. أسامة عبد الله: الحماية الجنائية الخاصة وبنوك المعلومات، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨.
- د. جمال محمد: أمن المعلومات والأمن القومي، دار النهضة العربية، ٢٠١٧.
- د. حسام الدين الأهواني: الحق في احترام الحياة الخاصة "دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، ١٩٧٨.
- د. حسن عبد الحميد، وأخرون: دراسة نقدية لقانون حماية البيانات الشخصية رقم (١٥١) لسنة ٢٠٢٠، مركز بحوث القانون والتكنولوجيا، ٢٠٢٠.
- د. ريموند واكس: الخصوصية "مقدمة قصيرة جداً"، ترجمة: ياسر حسن: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٣.
- د. صلاح محمد: الحماية القانونية للحياة الخاصة للعامل، دار الكتب القانونية، دون تاريخ نشر.
- د. طارق ابراهيم، أ/ ساندي طلال: جرائم الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢.

- د. عادل عبد النور: مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، ٢٠٠٥.
- د. عبد اللطيف الهميم: احترام الحياة الخاصة في الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، دار عمار للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- د. عبد الله سعيد: المسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الإماراتي "دراسة تحليلية مقارنة"، دار النهضة العربية، ٢٠٢١.
- د. عبد الله موسى: الذكاء الاصطناعي "ثورة في تقنيات العصر"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ٢٠١٩.
- د. عبد الواحد بطيخ: التنظيم القانوني للتطبيقات الذكية، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢.
- د. عماد حجازي: الحق في الخصوصية ومسئولية الصحفي في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والقانون المدني، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨.
- د. عمرو طه: النظام القانوني للروبوتات الذكية المزودة بتقنية الذكاء الاصطناعي "الإمارات العربية المتحدة كأنموذج" "دراسة تحليلية مقارنة"، دار النهضة العربية، ٢٠٢٢.
- د. فاطمة بقدي: إبستمولوجيا الإنسانيات الرقمية "اتجاهات أنماط التفكير حول الخوارزميات"، دار قاضي للنشر والترجمة، ٢٠٢١.
- د. محمد أبو العلا: مراقبة المحادثات التليفونية، دار الفكر العربي، ١٩٩٤.
- د. محمد المكاوي: الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والمهنية للحماية من الجرائم المعلوماتية "جرائم الكمبيوتر والإنترنت"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
- أ/ محمد علي: المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، دار النهضة العربية، ٢٠٢٤.
- د. مروة زين العابدين: الحماية القانونية الدولية للبيانات الشخصية عبر الانترنت بين القانون الدولي الاتفاقي والقانون الوطني، مركز الدراسات للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
- د. ممدوح عبد الحميد: خوارزميات الذكاء الاصطناعي وإنفاذ القانون، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠.
- د. منى الأشقر، د. محمود جبور: البيانات الشخصية والقوانين العربية "الهم الأمني وحقوق الأفراد"، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، ٢٠١٨.
- د. وسام نعمت: الحقوق الرقمية وآليات الحماية الدولية المقررة لها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، دون دار نشر، ٢٠٢٠.
- د. وليد السيد: ضمانات الخصوصية في الإنترنت، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٢.

(ISSN: 2537- 0758)

ثالثاً: الرسائل العلمية:

- أ/ أحمد سامر: آثار استخدام شبكة الانترنت على حرمة الحياة الخاصة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة حلب، ٢٠١٨.
- أ/ بيو خلاف: تطور حماية الحياة الخاصة للعامل، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ٢٠١١.
- أ/ دونا جلال: الذكاء الاصطناعي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، الجامعة اللبنانية، ٢٠٢١.
- د. رشدي محمد: الحماية الجنائية للمعلومات على شبكات الإنترنت، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.
- أ/ صابر الهدام: القانون في مواجهة الذكاء الاصطناعي "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم القانونية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ٢٠٢٢.
- د. نعيمة مجادي: الحق في الخصوصية بين الحماية الجزائية والضوابط الإجرائية للتحقيق "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس.

رابعاً: الأبحاث والدوريات:

- د. أحمد سعد: تطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه الإسلامي، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد (٤٨)، يناير ٢٠٢٢.
- د. أحمد علي: انعكاسات الذكاء الاصطناعي على القانون المدني "دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد (٧٦)، يونيو ٢٠٢١.
- د. اسماعيل العيساوي، أ/ زهرة محمد: الذكاء الاصطناعي ودوره في مشروع الجينوم البشري الاماراتي "دراسة في ضوء الفقه الاسلامي"، مجلة الصراط، العدد (١١)، يوليو ٢٠٢٠.
- د. الصالحين محمد: حماية البيانات الشخصية في القانون الأوروبي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، العدد (٤٣)، يونيو ٢٠٢٣.
- د. الصالحين محمد: التنظيم القانوني لاستخدام البيانات الشخصية في الإعلام الجديد، مجلة الحقوق، جامعة البحرين، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٦.
- د. أيات مهدي: الشبكات العصبية الاصطناعية ومحاكاة سلوك المورد البشري في بيئة العمل، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد الأول، ٢٠١٩.
- د. أميرة عبد الله: الإطار الدستوري للحق في الخصوصية الإنجابية وأثره على حق الجنين في الحياة "دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد (٦٢)، ابريل ٢٠١٧.

- د. جبريل حسن، د. فوزية صالح: استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد (٢)، ٢٠٢٠.
- د. حسن ربحي: الوعي بالمواطنة الرقمية لدى مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقته ببعض المتغيرات، المجلة الدولية لتعليم النظم الإدارية، العدد الأول، يونيو ٢٠١٨.
- د. حسن محمد: الذكاء الاصطناعي وتأثيره في تنمية النشاط الاقتصادي، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، العدد (٣)، يوليو ٢٠٢٠.
- د. حسين سعيد: الحماية القانونية للخصوصية المعلوماتية في ظل مشروع قانون المعاملات الإلكترونية العماني، بحث منشور بمؤتمر أمن المعلومات والخصوصية في ظل قانون الإنترنت، القاهرة، يونيو ٢٠٠٨.
- أ/ خديجة الدهبي: حق الخصوصية في مواجهة الاعتداءات الإلكترونية "دراسة مقارنة"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد (٨)، ديسمبر ٢٠١٧.
- د. رضا ابراهيم: الحماية القانونية من مخاطر الذكاء الاصطناعي "دراسة تحليلية مقارنة"، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد (٣)، نوفمبر ٢٠٢٣.
- د. شريف خاطر: حماية الحق في الخصوصية المعلوماتية "دراسة تحليلية لحق الاطلاع على البيانات الشخصية في فرنسا"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد (٥٧)، ابريل ٢٠١٥.
- د. طارق جمعة: الحماية القانونية للحق في الخصوصية الجينية "دراسة تحليلية مقارنة"، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، العدد (١٢)، ٢٠٢٠.
- د. طه عثمان، الحماية الجنائية من أخطاء تقنيات الذكاء الاصطناعي "الروبوت الجراحي أنموذجا"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون بدمنهور، العدد (٤٣)، أكتوبر ٢٠٢٣.
- د. طهراوي ياسين: الذكاء الاصطناعي والتحرش الجنسي على الأطفال، بحث منشور بالمؤتمر الدولي للمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢٠.
- د. عبد الوهاب عشماوي: حرمة المسكن وحصانته، مجلة الأمن العام، العدد (١٠٦)، يوليو ١٩٨٤.
- د. محمد ابراهيم: إعادة النظر في مفهوم الحق في الخصوصية "رؤية يابانية"، المجلة العربية للمعلومات، العدد (٢)، ديسمبر ٢٠١٦.

(ISSN: 2537- 0758)

- د. محمد أحمد: المسئولية المدنية عن الروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي "دراسة مقارنة"، المجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، العدد (٢)، ٢٠٢١.
- د. محمد أحمد: الذكاء الاصطناعي وآثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد (٧٧)، سبتمبر ٢٠٢١.
- د. محمد أحمد: حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم، عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي "دراسة مقارنة"، مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد (٤)، ٢٠١٨.
- د. محمد السعيد: نحو إطار قانوني شامل للمسئولية المدنية من أضرار الذكاء الاصطناعي غير المراقب، بحث مقدم لمؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، المؤتمر الدولي السنوي العشرون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢١.
- أ/ محمد عبد الكريم: دور الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة جرائم الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، بحث منشور بالمؤتمر الدولي العشرون، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ابريل ٢٠٢٠.
- د. محمد عرفان: الذكاء الاصطناعي والقانون "دراسة نقدية مقارنة في التشريعين المدني الفرنسي والقطري"، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت العربية، ٢٠٢٠.
- د. محمود عبد الهادي: الحماية القانونية من مخاطر أدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في تصفية المحتويات المرئية عبر شبكة الإنترنت، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد (٤١)، أبريل ٢٠٢٣.
- د. محمود محمد: مدى استيعاب نصوص القانون المدني لوقائع الذكاء الاصطناعي "دراسة فقهية مقارنة"، مجلة الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، العدد (٤٢)، أكتوبر ٢٠٢٣.
- د. محمود نجيب حسني: الخطأ غير العمدي في قانون العقوبات، مجلة المحاماة، العدد (٦، ٧)، مارس ١٩٩٤.
- د. معاذ سليمان: اتجاهات المشرع العقابي الإماراتي في تعديلات المرسوم بقانون اتحادي رقم ٥ لسنة ٢٠١٢ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، مجلة الفكر الشرطي، العدد (١١١)، أكتوبر ٢٠١٩.
- د. مها رمضان: المسؤولية المدنية عن أضرار أنظمة الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة "فرع الخرطوم"، العدد (٥)، مايو ٢٠٢١.
- د. نعمان عطا الله: الموازنة بين حق الأجنبي في الخصوصية وحق الدولة في حماية أمنها وتطبيقاتها في القضاء الأوروبي والقضاء الأمريكي، مجلة الأمن والقانون، العدد (١)، يوليو ٢٠١٥.

- د. نعيم عطيه: حق الأفراد في حياتهم الخاصة، مجلة إدارة قضايا الحكومة، العدد (٤)، سنة (٢١)، أكتوبر ١٩٧٧.
- د. هبه رمضان: الحماية القانونية للبيانات الشخصية في عصر التكنولوجيا الرقمية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد (٣)، نوفمبر ٢٠٢٣.
- د. ياسر محمد: المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ما بين الواقع والمأمول "دراسة تحليلية استشرافية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي العشرون.
- د. ياسمين عبد المنعم: التحديات القانونية الدولية لتنظيم الذكاء الاصطناعي "حالة الأسلحة الآلية ذاتية التشغيل"، المجلة القانونية، كلية الحقوق جامعة القاهرة، العدد (١٩)، نوفمبر ٢٠٢٠.
- د. يحيى دهشان: المسؤولية الجنائية عن أضرار الذكاء الاصطناعي، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون جامعة الامارات، ٢٠١٩.
- د. يسري العصار: الاتجاهات الحديثة للقضاء الدستوري بشأن حماية الحق في الخصوصية، مجلة كلية القانون الكويتية، العدد (١٠)، السنة الثالثة، يوليو ٢٠١٥.

خامساً: المراجع الأجنبية:

المراجع باللغة الإنجليزية:

- A.F Westin: Privacy and Freedom, New York, 1967.
- A-H Robertson: Privacy and Human Rights, Manchester University Press, London, 1968.
- Aurelia Tamo: Designing for Privacy and its Legal Framework, Springer, 2018.
- David L.poole & Alan .K.nackworth: Artificial intelligence, foundations of computational agents, Cambridge university press, 2010.
- Jay Liebowitz: Artificial Intelligence and Privacy: A Practical Guide, CRC Press, 2020.
- J.K . Mason: The troubled pregnancy, Legal wrongs and rights in reproduction, Cambridge University Press, 2007.
- Kord Davis: Privacy and Artificial Intelligence: A New Frontier, O' Reilly Media, 2020.
- Mark Coeckelbergh: AI, Ethics and Society, MIT press, 2020.
- Maurice Godlier: Anthropologie, Fayard , 1984.

(ISSN: 2537- 0758)

- Melanie Mitchell: Artificial intelligence, A Guide for thinking humans, Farrar, Straus and Giroux, 2019.
- Mullainathan, S & Spiess, J: Machine learning an applied econometric approach Journal of Economic Perspectives, No (31), Vol (2), 2017.
- Steven John: Machine Law, Ethics and Morality in the Age of Artificial Intelligence, IGI Global, 2020.
- Yadong Cui: Artificial Intelligence and Judicial Modernization, Shanghai People's Publishing House, 2020.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Antoinette Rouvroy: Le gouvernement des algorithmes: critique de la raison numérique, La Découverte, 2013.
- Cédric Villani: L'intelligence artificielle: enjeux et "Perspectives", éditions de l'observatoire, 2018.
- Didier Ferrier: La protection de la vie privée, Thèse de Doctorat en droits, université des sciences social, Toulouse, 1973.
- Frédéric Pélissier: La responsabilité civile à l'ère de l'intelligence artificielle, Le Harmattan, 2021.
- Gilles, Serge Abiteboul: Les Temps des Algorithmes, le pommier, 2017.
- Jean– Gabriel Ganascia: L'intelligence artificielle, vers une révolution, seuil, 2017.
- Karine Levy– Heilmann: En médecine: Intelligence Artificielle, impacts réel, les cahiers, Lysias, 2017.
- Laurent Alexandre: L'intelligence artificielle et les défis de I' humanité, JC Lattès, 2017.
- Luc Ferry: La révolution de L'intelligence artificielle, Plon, 2016.
- Olivier IhI: La vie privée et le droit à l'oubli, presses Universitaires de France, 2016.
- Paul de Zylva: La vie Privée à l'ère Numérique, éditions la Découverte, 2018.
- Yann Leçon: L'intelligence artificielle, Dunod, 2018.